ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

روسيا وأوكرانيا

حسابات دولية
بين تعقد الأزمة
وخطورة التبعيات

الإصدار الثاني

www.ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
د. رغدة البهي

إشراف الديجيتال
صفوة إيهاب

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـــديـــدة – الـقـاهـــرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

رؤى متعددة

رؤية استخباراتية لأنماط التهديدات الرئيسية التي تواجه أوكرانيا	آية عبد العزيز
في الأزمة الأوكرانية.. هل هناك صدام بأكثر مما هو بادٍ للعيان؟	د. خالد عكاشة
تشريح الأزمة الأوكرانية	د. عبد المنعم سعيد
الأزمة الروسية-الأوكرانية.. قراءة هادئة	اللواء محمد إبراهيم الدويري
تباين السياقات.. كيف تناولت المراكز البحثية الدولية الأزمة الأوكرانية؟	مها علام - ماري ماهر

قراءة في مواقف الدول

ترقُّب قائم واتجاهات مترددة: دلالات الموقف الألماني من أوكرانيا	د. توفيق أكليمندوس
أين تقف الصين في الأزمة الأوكرانية؟	فردوس عبد الباقي
حسابات دقيقة.. حدود الدور التركي في الأزمة الأوكرانية	ماري ماهر
حافة الهاوية.. أيُّ أدوات يُمكن أن توظفها واشنطن للتعامل مع الأزمة الأوكرانية؟	مها علام
الردع الهش: الموقف الغربي من الغزو الروسي لأوكرانيا بين عدم الفاعلية ومحدودية الخيارات	محمد عبد الرازق
حدود الدور البريطاني في الأزمة الأوكرانية	الشيماء عرفات
إعلان الحرب.. أين تقف بيلاروسيا من المواجهة بين روسيا والغرب؟	مروة عبد الحليم
بين تفعيل المادة الرابعة وتعزيز الدفاعات: كيف تفاعل حلف الناتو مع الهجوم الروسي على أوكرانيا؟	منى لطفي

التداعيات المحتملة

كيف ينعكس التصعيد الروسي الأوكراني على إسرائيل؟	هبة شكري
طبول الحرب تدق في أوكرانيا.. حدود تأثير الغزو الروسي على الداخل الأوكراني	مروة عبد الحليم
"الخطر المزمن": إيران وتداعيات الأزمة الأوكرانية	د. محمد عباس ناجي
الحصار الناعم: كيف يضيق الغرب الخناق على روسيا؟	مصطفى عبد اللاه
تقييم الأثر الاقتصادي للعقوبات المفروضة على روسيا	أحمد بيومي
أضرار حتمية: ميزان التجارة العالمية في ظل الحرب الأوكرانية	بسنت جمال
أثر الفراشة: هل تطال الأزمة الروسية-الأوكرانية الاقتصاد المصري؟	بسنت جمال

تقديم

مع تزايد أهمية تفكيك الخطوط المتشابكة، وتفسير الجوانب المتعددة، وفض اشتباك الرؤى المتضاربة، يقدم هذا الإصدار -استكمالاً لإصدار سابق حمل العنوان نفسه- تحليل متكامل للأزمة الروسية-الأوكرانية، وهو التحليل الذي يستعرض تحليلات عدد من الشخصيات الأوكرانية والروسية البارزة، ويقدم رؤى كبار المفكرين الدوليين، ويستعرض الأطر النظرية المفسرة لمراحل الأزمة الدولية وأسبابها، ويقدم قراءة هادئة لمشهد تقرع فيه طبول الحرب، ويحذر من خطورة التداعيات ليس فقط على الصعيد الأوكراني، بل على الصعيدين الإقليمي والعالمي أيضًا. إنه ذلك التحليل الرصين الذي يقدمه عدد من أعضاء الهيئة الاستشارية والخبراء والباحثين بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية من خلال تحليلهم العميق على الصعيدين النظري والتطبيقي للأزمة الروسية-الأوكرانية.

وقد امتد التحليل ليقف على أبرز المواقف الدولية من تلك الأزمة والتي استعصى بعضها على التفسير جراء طبيعتها المعقدة وتغيرها المستمر. ومن بينها، يحلل الإصدار مواقف ألمانيا والصين وتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وبيلاروسيا وحلف الناتو مع تحليل شامل لأبرز مواقف الدول الغربية بشكل عام. وعلى صعيد أخر، يحلل الإصدار أبرز التداعيات الداخلية والخارجية المحتملة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية على نحو يرسم مآلات الأزمة المحتملة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

1

رؤى متعددة

- رؤية استخباراتية لأنماط التهديدات الرئيسية التي تواجه أوكرانيا
- في الأزمة الأوكرانية.. هل هناك صدام بأكثر مما هو بادٍ للعيان؟
- تشريح الأزمة الأوكرانية
- الأزمة الروسية-الأوكرانية.. قراءة هادئة
- تباين السياقات.. كيف تناولت المراكز البحثية الدولية الأزمة الأوكرانية؟

لا وقت للاسترخاء

رؤية استخباراتية لأنماط التهديدات الرئيسية التي تواجه أوكرانيا

* آية عبد العزيز

استعرض رئيس جهاز المخابرات الخارجية الأوكرانية "فاليري كوندراتيوك"، في مقال له بعنوان "لا وقت للاسترخاء"، نشر في موقع صحيفة "المرآة" الأوكرانية، في الأول من أغسطس 2020، أهم التهديدات الخارجية الرئيسية التي تواجه أوكرانيا، والتي حددها في مجموعة من الأنماط الرئيسية التي شملت: الحرب الهجينة، والصراع المسلح، وسياسة روسيا العدوانية حيال التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل أوكرانيا، فضلاً عن محاولات الكرملين تقويض وهدم أسس الدعم الدولي لأوكرانيا.

* باحث ببرنامج العلاقات الدولية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• أنماط التهديد

على الرغم من تنوع أنماط التهديد التي طرحها "كوندراتيوك"، إلا أن مصدرها واحد وهو روسيا، والتي يرى أنها لا تزال ترغب في عودة أوكرانيا إلى دائرة نفوذها، من خلال القضاء على هويتها الوطنية واستقلالها داخليًا وخارجيًا.

1- تهديدات عسكرية

يشير "كوندراتيوك" إلى العدوان المسلح المباشر على أوكرانيا الذي أدى إلى احتلال شبه جزيرة القرم ذات الحكم الذاتي، بجانب بعض مناطق دونيتسك ولوجانسك، حيث ألقى الضوء على ضعف أنظمة الأمن الجماعي والذي استغل البيئة المواتية التي نشأت في أوكرانيا نتيجة لأنشطة "الطابور الخامس" من أنصار الاتحاد الروسي منذ الاستقلال. ويقول "كوندراتيوك" إن هذا العدوان، وممارسات أخرى لحكم "بوتين"، ساهم في تدمير نظام الأمن الدولي والقانون الدولي بأكمله، فخلال المرحلة الحالية من الحرب الهجينة، نشرت روسيا مجموعة عسكرية حول أوكرانيا، تضم جيشين جديدين وفيلقًا عسكريًا؛ حيث تم تشكيل الجيش العشرين من فرقتين بقوة إجمالية تبلغ حوالي 24 ألف فرد، والجيش الثامن الذي يتكون من حوالي 45 ألف شخص، بما فيهم فيلقا الجيش الأول والثاني في أراضي دونباس المحتلة مؤقتًا، وفيما يتعلق بالفيلق 22 فهو تشكيل ضمن القوات الساحلية للبحرية الروسية لديه 9000 جندي، وستعمل هذه الوحدات بكامل طاقتها في المستقبل القريب.

ووفقًا للكاتب ينظر الكرملين إلى جيشه على أنه أداة لتحقيق طموحات روسيا الخارجية، وقرار غزو دولة أخرى يتوقف فقط على ملاءمة التوقيت وإتاحة الفرصة. كما أوضح أن نسبة أحدث الأسلحة من إجمالي التسليح المتاح في القوات النووية الاستراتيجية للاتحاد الروسي قد بلغت 83%، وفي القوات الجوية والفضائية 75%، أما القوات المحمولة جوًا والبحرية فتجاوز 63%، وفي القوات البرية 50%، فيما وصلت نسبة مد الوحدات بالتسهيلات والآليات الحديثة للقيادة والسيطرة إلى 67%. لذا تشكل موسكو تهديدًا طويل الأمد خاصة مع قيامها بتطوير قاعدة عسكرية جديدة بالقرب من حدود أوكرانيا (في روستوف، على بعد 60 كم من الحدود) من أجل النشر الدائم لوحدات فرقة البنادق الآلية رقم 150 التي تم تشكيلها حديثًا في القوات المسلحة الروسية.

يرجح الكاتب أن الكرملين يعتزم استخدام التدريبات العسكرية الاستراتيجية "القوقاز 2020" ، والتي ستعمل على وضع سيناريو للهجوم على الدول المجاورة، في الضغط السياسي على أوكرانيا والغرب، وسيصل العدد الإجمالي للقوات المشاركة في المناورات التي ستُجرَى في سبتمبر من هذا العام إلى 120 ألف عسكري على الأقل، بجانب 3 آلاف مركبة قتالية مدرعة، وحوالي 300 طائرة، و250 طائرة هليكوبتر، و50 سفينة، وما يقرب من 5 غواصات. ومن السيناريوهات المحتملة لهذه التدريبات استخدام القوات لحل مشكلة عجزت موسكو إلى الآن عن حلها وهي إمدادات المياه لشبه جزيرة القرم؛ فقبل الغزو كان البر الرئيسي لأوكرانيا يقدم ما يقرب من 85 % من احتياجات شبه جزيرة القرم من المياه العذبة، لذلك ليس من المستبعد أن تتوغل القوات المسلحة في عمق أراضي منطقة "خيرسون" من أجل السيطرة على سد قناة شمال القرم.

وبشكل عام، حولت روسيا بالفعل شبه الجزيرة إلى قاعدة عسكرية دائمة، لديها بنية تحتية جاهزة لتخزين الأسلحة النووية. وذلك بعد استعادة البنية التحتية السوفيتية لتخزين وتشغيل الأسلحة النووية بنشاط بالقرب من فيودوسيا (منشأة فيودوسيا -13) وبالاكلافا (سوبكا) منذ 2016، وفقًا لما تقتضيه الأهداف العسكرية الروسية.

ويرى الكاتب أن قرار روسيا القيام بأي عملية هجومية ضد أوكرانيا -لا سيما في منطقة قناة شمال القرم- ما زال مُقيدًا ببعض العوامل التي تتمثل في:

• هبوط أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية مما أدى إلى تراجع عائدات الميزانية الروسية.

• رغبة موسكو في توظيف أزمة الفيروس التاجي "كوفيد-19" لتحسين علاقاتها مع الغرب.

• اقتراب مواعيد الانتخابات المحلية في أوكرانيا والتي تأمل موسكو في أن تسفر عن تزايد وزن العناصر الموالية أو المنحازة لها في الحياة السياسية الأوكرانية.

• وجود جبهات أخرى مثل: المواجهة التركية الروسية في سوريا، والصراع الأرمني الأذربيجاني.

• اقتراب موعد الانتخابات المحلية في روسيا المُقرر انعقادها في سبتمبر 2020 مع تراجع معدلات الثقة في الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى 23%، بالإضافة إلى تصاعد الاحتجاجات داخل روسيا.

• إضافة إلى ما سبق يضيف الكاتب عددًا من العوامل الأخرى التي تحول دون اتخاذ الكرملين قرار الهجوم، منها: تقلبات موسم الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وتطور عملية المفاوضات لحل الوضع في شرق أوكرانيا في صيغتي "مينسك" و"نورماندي"، ولكنه يرجح أن تركيز الولايات المتحدة المُتوقَّع على مشاكلها الداخلية قد يزيد بشكل كبير من استعداد موسكو لعبور "الخط الأحمر" مرة أخرى، لا سيما إن لم تكن راضية عن مسار مينسك/نورماندي.

وفقًا لتقدير الكاتب، فإن التأثير المعقد لهذه العوامل يعني أن الوقت غير مناسب لسيناريو عدوان عسكري على أوكرانيا في خريف عام 2020، ولكنه يضيف أن التاريخ يؤكد أن روسيا لم تحترم أبدًا الحقوق السيادية للدول الأخرى، وأن حدود الدول بالنسبة لها مجرد خط على الخريطة. فعلى سبيل المثال، وقعت روسيا معاهدة سلام أولية مع الدولة الأوكرانية عام 1918، وأطلقت في الوقت نفسه العنان لحرب "أهلية" في أوكرانيا شنتها فصائل بلشفية زعمت موسكو كذبًا أنها لم تطيعها.

ووفقًا لتحليل الكاتب، قد يتحول نشاط روسيا فيما يتعلق بأوكرانيا إلى عملية عسكرية واسعة النطاق في المستقبل، فضلاً عن إمكانية الاستيلاء على أراضٍ أوكرانية جديدة، ويرجع ذلك إلى:

• رغبة موسكو في صرف الانتباه عن عدد من المشاكل الداخلية التي تتجسد في (خفض تصنيف الحكومة بسبب تدهور حياة السكان، والتراجع السريع للاقتصاد، وجبهة النخب الإقليمية).

• الحاجة إلى معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لشبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتًا مثل (إمدادات المياه، فشل سياحة موسم الأعياد).

• تركيز اهتمام القوى الدولية الداعمة لكييف على مشاكلها الداخلية التي تتمثل في: صعوبة تأمين العمليات الانتخابية، والتفاقم الجذري للمسائل الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، علاوة على أزمة اللاجئين، والإرهاب.

ومن الأبعاد المهمة الأخرى للعدوان الروسي الهجيني على أوكرانيا، محاولات إحداث الفتن في المجتمع الأوكراني، وتقويض أسس الدولة من خلال التشويه المنهجي لفكرة القومية الأوكرانية، والتي تزعم موسكو أنها فاشية التوجه والممارسات، وشيطنة الاختيار الحضاري الذي يمثله التوجه إلى الغرب، وإثبات "اصطناع الهوية والدولة الأوكرانية". كما تتلاعب موسكو بعامل الأراضي المحتلة مؤقتًا، في محاولة للوقيعة بين شعب أوكرانيا و"سلطات كييف"، فتقول إن هذه السلطات خانت وعودها الانتخابية من أجل السلام الذي طال انتظاره في دونباس. ويتحدث الكاتب عن محاولات للتحريض وإشعال "حرب الكل ضد الكل" في أوكرانيا لتبرير التدخل الروسي تحت ستار الإغاثة والأغراض الإنسانية، وحرب تُحدث تخريبًا سياسيًا و/أو تؤدي إلى تغيير قيادة الدولة على المدى المتوسط.

وفيما يتعلق بالآليات التي توظفها موسكو من أجل تنفيذ أهدافها للسيطرة على كييف فإنها أصبحت تجمع في أغلب الأحيان ما بين الأعمال الاستفزازية، واستخدام موالين لها للقيام ببعض الأعمال الإرهابية بالوكالة، بجانب الاغتيالات السياسية؛ حيث تم قتل ضابط المخابرات م. شابوفال والسياسي الروسي د. فورونينكوف في كييف. كان آخر مثال على ذلك ما حدث في ألمانيا والنمسا من مقتل المهاجرين السياسيين الروس "زليمخان خانغوشفيلي" في برلين و"ماميخان عمروف" في ضواحي فيينا، الأمر الذي جعل العالم يتساءل عما إذا كانت روسيا قد تحولت إلى دولة ترعى الإرهاب.

ويبدو أن موسكو تريد أن تطيل أمد المفاوضات لتخلق أو لتصل إلى وضع تكون الدومباس فيه اسميًا وقانونيًا جزءًا من أوكرانيا وفعليًا وواقعيًا مستقلة عنها وقادرة على التأثير فيها وعليها، وتأمل أن يمل الأمريكيون وأن يفقد القوميون الأوكرانيون مصداقيتهم المحلية والدولية.

2- تهديدات اقتصادية

كشف الكاتب أن الاتحاد الروسي يستغل كل فرصة لشن حرب تجارية واقتصادية ضد أوكرانيا.

وذلك للضغط عليها وابتزازها في مجال الطاقة، وحصارها تجاريًا، بالإضافة إلى سعيه الدائم لإخراج المنتجين الأوكرانيين من الأسواق التقليدية وتشويه سمعة شركاتهم في الأسواق الدولية. كما أن المخابرات الأوكرانية لديها معلومات عن أن الاتحاد الروسي قد أعد بالفعل "سجلاً" لما يسمى "النقاط المؤلمة لأوكرانيا"، والتي من المزمع أن توجه لها روسيا ضربات موجعة تُلحق أضرارًا جسيمة بالاقتصاد الأوكراني؛ وتحتل الشركات الرائدة في الصناعة المحلية، والموانئ الأوكرانية والبنية التحتية للنقل، ومؤسسات مجمع الوقود والطاقة، وشركات المجمع الصناعي العسكري، مكانة مركزية في هذا السجل.

تحاول روسيا تعطيل حوار أوكرانيا مع المؤسسات المالية الدولية، وتشن حملات إعلامية في دول الاتحاد الأوروبي لترويج رواية عدم موثوقية نظام نقل الطاقة في أوكرانيا، وذلك لمنع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في كييف. لذلك، عشية المفاوضات القادمة بين أوكرانيا وصندوق النقد الدولي، تقوم روسيا من خلال القنوات الدبلوماسية وغيرها بإبلاغ الممثلين المعتمدين من البنوك الأجنبية ودوائر الأعمال عن سوء الاستخدام المزعوم لصناديق الائتمان من قبل أوكرانيا، شأنها شأن المساعدات الفنية والإنسانية. وتعمل موسكو جاهدة على نشر معلومات خاطئة حول "التدهور الاقتصادي لأوكرانيا بسبب الفساد" خلال الاتصالات الرسمية للقيادة الروسية العليا مع القادة الغربيين، كما تعمل روسيا بنشاط على تكريس حظر الطاقة على أوكرانيا من خلال تنفيذ طرق غاز تلتف حول أوكرانيا ولا تمر من خلالها، ويجب فهم استكمال بناء مشروع "نورد ستريم-2" في هذا الإطار، حيث يؤدي إلى إغلاق طرق إمداد الغاز الطبيعي من الاتحاد الروسي عبر أوكرانيا.

3- تهديدات معلوماتية

يعتبر الكاتب أن محاولات روسيا السيطرة على الفضاء الإعلامي الأوكراني أحد الشروط المسبقة للعدوان على أوكرانيا؛ إذ يخطط الكرملين لتكثيف الحرب الإعلامية والنفسية. ويتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المُزيفة والمضللة لهذا الغرض، مثل اتهام أوكرانيا بإعداد الإرهابيين لداعش، ونشر معلومات كاذبة حول الاستخدام المزعوم للأراضي الأوكرانية لإجراء أبحاث مختبرية سرية للأسلحة البيولوجية. علاوة على الملاحقة الجنائية في الاتحاد الروسي لأي شخص يتحدث عن انتماء شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا وفقًا للدستور الروسي المُحدث.

وتهدف روسيا بصورة رئيسية إلى زعزعة المجتمع الأوكراني من الداخل، وذلك من خلال التلاعب بالمشاعر الوطنية المُتعلقة بالقضايا اللغوية والدينية، ونشر المعلومات الكاذبة عن المرتزقة الأوكرانيين في مناطق الصراع، وعن مشاركة الأوكرانيين في الاضطرابات الجماعية في دول أخرى، والتي تجلت في نشر الكرملين أنباء كاذبة عن تورط "مرتزقة من أوكرانيا" في احتجاجات بلغراد بسبب عدم الرضا عن فرض حظر تجول بسبب زيادة عدد مرضى فيروس كورونا.

4- تهديدات ناشئة عن مساعي الهيمنة الدينية

يرى الكاتب أن الكرملين يقوم بتوظيف البعد الديني في محاولته الهيمنة والضغط على أوكرانيا من خلال الترويج لفكرة "الكنيسة الأرثوذكسية الروسية"، والتي تعني أن السلطة الروحية على أرثوذكس أوكرانيا للكنيسة الروسية؛ وتستغل أجهزة المخابرات الروسية الكنيسة كإحدى آليات القوة "الصلبة" باعتبارها مصدر إلهام للاحتجاجات التي يمكن أن تتصاعد بسهولة إلى اشتباكات مع جهات إنفاذ القانون أو المحرضين، والقوة "الناعمة" عبر تأثيرها على عقول المؤمنين. في هذا الاتجاه، تستخدم روسيا جميع التقنيات المتاحة للاعتراض على عملية تشكيل كنيسة أرثوذكسية مستقلة في أوكرانيا (تم الإعلان عنها في 2019/2018)، والتلاعب بمشاعر المؤمنين الأوكرانيين ومحاولة الحفاظ على تأثيرها عليهم.

هذا بجانب محاولات إنشاء وإضفاء الشرعية على تشكيلات شبه عسكرية لها مرجعية طائفية في مناطق أوكرانية يوكل لها مهام إنفاذ القانون، وتسعى إلى تكثيف أنشطة منظمات "القوزاق" الموالية لروسيا، التي تحاول تكرار مهام الشرطة في حماية النظام العام على المستوى المحلي، وقد تم تسجيل مثل هذه الحالات، خاصة في كييف وفينيتسا وزابوروجي.

5- تأجيج الخلافات الإقليمية

يحاول الاتحاد الروسي الاستفادة من الصراعات التاريخية بين أوكرانيا وجيرانها من أجل تأجيج

العداء بين الشعوب والاستفادة من نتائجها، وهو ما بدا بوضوح في الدور الروسي حيال العلاقات التاريخية مع المجر وبولندا؛ حيث سعت كييف إلى التوصل لاتفاق حول القضايا الخلافية بينهم إلا أن موسكو تدخلت من خلال تغذية المشاعر الشوفينية الموجهة ضد أوكرانيا.

أما الوضع مع بيلاروسيا فله طابع خاص نتيجة محاولات موسكو المستمرة للسيطرة عليها وإضعافها قدر الإمكان، يدلل "كوندراتشوك" على صحة حديثه بذكر واقعة اعتقال 32 عنصرًا من منظمة "فاغنر" الروسية، الذين وصلوا وفقًا لسلطات بيلاروسيا إلى مينسك للقيام بعمليات إرهابية ومجازر لزعزعة الوضع خلال حملة الانتخابات الرئاسية في بيلاروسيا، والتي قد تتحول في حال إخضاعها إلى نقطة انطلاق لموسكو تجاه كييف.

تحلل الاستخبارات أيضًا العمليات التي تجري في مولدوفا (ترانسنيستريا) وجورجيا (أبخازيا ومنطقة تسخينفالي)، التي يستخدمها الكرملين كأرضية لضمان وصول القيادات السياسية الموالية لروسيا إلى السلطة. على سبيل المثال، في جورجيا، تستخدم روسيا جميع الأدوات الهجينة الموجودة، من "الطابور الخامس" ووسائل الإعلام الموالية إلى الابتزاز الاقتصادي، لصد محاولات السلطات الجورجية إعادة دمج الأراضي ومنع ظهور البنى التحتية للناتو على ساحل البحر الأسود الجورجي، ومع تطور الوضع في جنوب القوقاز والنزاع الحدودي بين أرمينيا وأذربيجان تواصل روسيا التلاعب بالصراعات الإقليمية، وفي الوقت نفسه تعرض خدماتها زاعمة أنها صانعة سلام وفاعل خير.

6- تهديدات سيبرانية

ينوه الكاتب إلى الاهتمام الخاص الذي توليه المخابرات الأوكرانية لمواجهة التهديدات السيبرانية، ومحاولات القرصنة التي تتعرض لها البنى التحتية الحيوية لأوكرانيا بإيعاز من موسكو، مثل الهجمات الإلكترونية على شركات الطاقة الأوكرانية، كالهجوم السيبراني الذي تم شنه في عام 2015 على شركة "بلاك إنرجي تروجان" Black Energy Trojan، والهجوم على شركة أوكرنرجو الوطنية للطاقة Ukrenergo National Power Company في عام 2016، والهجوم الإلكتروني على مكتب الرئيس الأوكراني في جمهورية القرم ذاتية الحكم (2020).

وبالنظر إلى التهديدات السيبرانية وعسكرة الفضاء الإلكتروني والتلاعب بالرأي العام من خلال حملات التضليل على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن تأثير روسيا لا يقتصر على أوكرانيا فحسب، بل يمتد إلى الدول الأخرى التي تعتبرها أعداء أو منافسين لها، حيث تم كشف التدخلات الروسية عبر الفضاء الإلكتروني في الانتخابات الرئاسية الأمريكية السابقة، بالإضافة إلى تدخلها في عمليات التصويت في دول أوروبية، مثل: المملكة المتحدة، وهولندا. كما اتهمت بريطانيا المتسللين الذين يسيطر عليهم الاتحاد الروسي بالتدخل في الانتخابات البرلمانية لعام 2019 عبر الإنترنت، وتسريب وثائق الحكومة البريطانية. بالإضافة إلى ذلك، اتهمت بريطانيا والولايات المتحدة وكندا روسيا بمحاولة سرقة بيانات حول لقاح "كوفيد-19" ، حيث تم استخدام أدوات وتقنيات مختلفة، بما في ذلك البرامج الضارة مثل "ويلميس" WellMess و"ويلميل" WellMail، أثناء هجمات القرصنة على مؤسسات اللقاحات، وهو الأمر الذي أثار حالة من القلق في الغرب، ودفع الاتحاد الأوروبي مؤخرًا لتطبيق نظام للعقوبات على الهجمات الإلكترونية لأول مرة، وفرضه على أربعة ضباط ومرافق استخبارات عسكرية روسية متورطة في هجمات "نوتبتيا" NotPetya الإلكترونية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي هذا السياق، لا شك أن أوكرانيا مهتمة بالتجربة البريطانية، حيث نشر البرلمان تقرير لجنة المخابرات والأمن المسماة "روسيا"، والذي يتناول حقائق تدخل الاتحاد الروسي في العمليات السياسية للمملكة، ويحتوي على توصيات محددة للحكومة لمواجهة الأنشطة العدائية للاتحاد الروسي، من خلال منح الخدمات الخاصة صلاحيات أوسع لمراقبة أصول وأنشطة الروس في البلاد، وإنشاء سجل لوكلاء النفوذ الأجانب والاستخدام المرن لأدوات العقوبات.

7- تهديدات إرهابية

أشار الكاتب إلى أن الإرهاب يتجسد في "داعش" و"طالبان" و"القاعدة". أو على سبيل المثال، في الدول التي تم تحديدها كراعية للإرهاب في نسخة وزارة الخارجية الأمريكية، وهي: إيران، وكوريا الشمالية، وجنوب السودان. أما بالنسبة لأوكرانيا، التي تخوض روسيا ضدها حربًا هجينة، بما في ذلك الأساليب الإرهابية، فإن الكرملين

هو الإرهابي الأول، الذي قُتل من خلاله أكثر من 13 ألف أوكراني في دونباس. ومن الأمثلة على الهجمات الإرهابية إسقاط الرحلة MH-17 بصاروخ روسي، وقصف ماريوبول وكراماتورسك، والهجمات الإرهابية ضد قوات الأمن الأوكرانية.

يمثل النظام السياسي الروسي التهديد الخارجي الرئيسي لأوكرانيا، ويرجع ذلك لعدم قبول حكومة الكرملين الحالية أبدًا وجود أوكرانيا المستقلة ذات التوجه الغربي، وبالتالي ستستمر في شن حرب هجينة ضد الدولة الأوكرانية. فيما تُشير الأحداث الأخيرة إلى تبني القوى الغربية حزمة سياسات جماعية لردع الاتحاد الروسي. كما ستهيمن مسألة الكشف عن التهديدات الجديدة وعن مرتكبي الهجمات الإلكترونية في الوقت المناسب والاستجابة المناسبة للتهديدات من الاتحاد الروسي على جدول أعمال أجهزة الاستخبارات والسياسيين الأوروبيين والأوكرانيين.

تطورات محتملة

تخطط روسيا لمواصلة زعزعة استقرار أوكرانيا من أجل تحقيق عودة كييف إلى منطقة النفوذ الروسي، ومن المتوقع أن تعاود روسيا نشاطها للضغط على كييف مع اقتراب الانتخابات المحلية. ولن يقتصر هدفها على زرع الفوضى وتقويض ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة فحسب، بل ستسعى إلى إقناع الغرب بأن أوكرانيا "دولة فاشلة"، للتأثير على دعمهم ومساندتهم لها ضد موسكو.

وتتمثل إحدى الآليات -في هذا السياق- في غرس فكرة فيدرالية أوكرانيا، باعتبارها الإمكانية الحقيقية الوحيدة لحل النزاع بالوسائل السياسية السلمية، وذلك نتيجة اقتناع الكرملين بـ"عدم التجانس الحضاري والوطني لأوكرانيا والتأثير المحدود للحكومة المركزية"، هذه هي التعريفات المستخدمة في موسكو، لذا فإن الانتقال إلى شكل حكومي فيدرالي يكثف عملية تفكك أوكرانيا إلى أجزاء صغيرة، وهو ما يُسهل عملية دمجها في المستقبل في "العالم الروسي"، باستثناء إقليم واحد يسمونه "جاليسيا".

وعليه، تصر روسيا على إجراء الانتخابات في الأراضي المحتلة مؤقتًا في شرق أوكرانيا دون أي شروط مسبقة، أي دون استعادة السيطرة الأوكرانية على القسم ذي الصلة من الحدود الأوكرانية الروسية ودون سحب جميع الوحدات المسلحة التي تسيطر عليها موسكو. ويحاول مبعوثو الكرملين الآن دفع هذا النهج في جميع منصات التفاوض. لأن الخيارات الأخرى لا تلبي مصالح روسيا في تأمين السيطرة السياسية الكاملة على منطقتي لوهانسك ودونيتسك في فترة ما بعد الصراع.

ووفقًا لتوقعات الكاتب، على الرغم من استعداد أوكرانيا لعملية تسوية سلمية، على المدى القريب والمتوسط، فسيكون هناك احتمال كبير لاستفزازات العدو على طول خط التماس. ويختتم قائلاً: "تشير بياناتنا إلى أن التشكيلات المسلحة التي يسيطر عليها الاتحاد الروسي قد تلقت بالفعل تعليمات من المشرفين عليها من روسيا لاستخدام اتفاقيات وقف إطلاق النار لإثارة الاستفزازات والبحث عن طرق لتصوير أوكرانيا بصفتها الطرف الذي انتهكها أولاً".

في الأزمة الأوكرانية

هل هناك صدام بأكثر مما هو بادٍ للعيان؟

*د. خالد عكاشة

بعد لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المستشار الألماني أولاف شولتس، بدا الأمر وقد لاحت بعض إشارات خفوت لحدة الأزمة، التي ظلت طوال أسابيع مضت على وتيرة التصاعد والسخونة، وسط تدافع وصل إلى حد تحديد موعد حرب وشيكة بين روسيا وأوكرانيا. أولى تلك الإشارات أن سقف الحديث بلور نفسه حول إقليم «دونباس» في شرق أوكرانيا، متناولاً مصيره وموقف روسيا الرسمي من اعتباره إقليمًا انفصاليًا. لم تعترف أي من دول العالم به، ولا حتى موسكو التي تدعم صراعه العسكري مع نظام كييف منذ سنوات. وإلى أن ينجلي ضباب المشهد ويصل إلى درجة استقرار مقبولة، تساعد في قراءة ما استطاعت روسيا تحقيقه من تلك الفورة غير المفاجئة، مما يُعد إعادة لترتيب صفوف المعسكر الغربي ومدى استقرار قدميه على الأرض، باعتبار أن هذا هو ما بدأ كلٌّ منهما في السعي لتحقيقه خلال أيام الأزمة السائلة حتى اللحظة.

* مدير عام المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

إلى أن نصل إلى تلك المحطة، قد يبدو مفيدًا الاطلاع على آراء وتحليلات من هم في قلب الأحداث وصانعي مكونات المشهد الذي يتابعه العالم أجمع، وهو ما قدم فيه مركز الدراسات العربية الأوراسية إسهامًا متميزًا، باستطلاعه آراء خبراء متميزين في مجال العلوم السياسية والاستراتيجية، في كل من روسيا وأوكراني، وهذا مما يجعل التعمق داخل تلك الرؤى يساعد في عبور الفخاخ والألغام الإعلامية السريعة التي تزرع عادة في طريق أزمات متشابكة ومعقدة على هذا النحو.

لذا كي تصبح الصورة أكثر نقاءً ووضوحًا، ستكون البداية هذه المرة مع أبرز الخبراء الروس وأرفعهم مقامًا البروفيسور «ألكسندر دوغين»، وهو فيلسوف وعالم سياسي واجتماعي وشخصية عامة توصف بأنها الأقرب إلى عقل وقلب الرئيس فلاديمير بوتين. إذ يرى البروفيسور الروسي، الأستاذ ورئيس قسم علم اجتماع العلاقات الدولية في كلية علم الاجتماع بجامعة موسكو الحكومية، وزعيم الحركة الأوراسية العالمية ومؤلف أحد أهم الكتب الروسية في الفلسفة السياسية، في مقال بعنوان طويل لافت «الخلاص من الغرب.. الأوراسية، الحضارات الأرضية مقابل الحضارات البحرية والأطلسية»، أن الأزمة الحالية في علاقات روسيا مع الغرب ليست مرتبطة بالغاز، ولا بالاقتصاد ككل، فمحاولات شرح هذا الصراع السياسي تجعلنا نتعامل مع عدة عمليات عميقة، نتجت عنها تحولات حضارية وجيوسياسية، في حين أن الاقتصاد والطاقة من الملحقات الثانوية. ويرى من وجهة النظر الحضارية أن الأمر كله يتعلق بأيديولوجيا الديمقراطيين من إدارة بايدن، هذا التحالف المكون من دعاة العولمة المتطرفين مع المحافظين الجدد والصقور الليبراليين.

إنهم يرون أمام أعينهم بوادر انهيار العالم الأحادي القطب، ومعه الهيمنة الغربية، وهم على استعداد لفعل أي شيء، حتى لو وصل الأمر إلى قيام حرب عالمية ثالثة من أجل منع هذا الانهيار.

ويرى دوغين أن لدعاة العولمة المتطرفين كثيرًا من الأعداء في داخل معسكرهم، بمن في ذلك دونالد ترامب ومن هم على شاكلته، لكن تبقى قوتان فقط لديهما القدرة على تحدي تلك الهيمنة الغربية حقًا، هما روسيا والصين، باعتبار الأولى عملاقًا عسكريًا والثانية عملاقًا اقتصاديًا، وكلتاهما تتكاملان الآن، ولديهما الأهداف المشتركة نفسها في هذه المواجهة.

عن الأزمة الجارية يفسرها دوغين بأن الرئيس الأمريكي بايدن يدفع خلالها روسيا بعيدًا عن أوروبا التي تسعى جاهدة من أجل بناء سياسة مستقلة خاصة بها. ومن هنا جاءت المشكلة الأوكرانية والتصعيد الأخير في «دونباس»، عبر شيطنة روسيا وبوتين واتهامهما بالاستعداد لغزو أوكرانيا، وعلى الرغم من عدم وجود حقيقة يمكن الاستناد إليها لهذا الغزو المزعوم، فإن واشنطن تتصرف كما لو كان الغزو قد حدث بالفعل.

من هنا جاء التهديد بالعقوبات، وحتى الأعمال العسكرية الوقائية المحتملة في دونباس، لذلك تظل الخلافات بشأن الغاز وخط «نورد ستريم 2» مجرد أدوات تخدم فقط الوسائل التقنية لحرب الجغرافيا السياسية الحالية.

كما يرى أن الشيء نفسه ينطبق على الصين، التي أنشأ بايدن لأجلها «تحالف أوكوس» المناهض لها مع الدول الأنجلوسكسونية (أستراليا وبريطانيا)، وتحالفًا آخر آسيويًا هو الحوار الأمني الرباعي «كواد» مع اليابان والهند.

كل هذا الصراع مبني على أدبيات الجغرافيا السياسية الكلاسيكية، وهو تكرار حرفي تقريبًا للمشروعات الأطلسية التي بدأت للمفكر البريطاني هالفورد ماكندر، وصولاً إلى مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبغنيو بريجينسكي.

لذلك يفسر ألكسندر دوغين ما يجري بأنه في مقابل حرب الجغرافيا السياسية الغربية، ترد روسيا بشكل متماثل من وجهة نظر الجغرافيا السياسية الأوراسية، معارضة العولمة القسرية والأحادية القطبية، والليبرالية بقيمها الغربية الجديدة، كذلك تطرح نظرية منظومة القيم الحضارية البديلة، وفي ذلك كله تَلقى دعمًا صينيًا بوجه عام.

لهذا يرى أن الأسباب الرئيسية للأزمة الدولية الحالية تتطور لتشكل حربًا باردة ثانية، مع احتمال تصاعدها في ظل ظروف معينة لتشعل حربًا إقليمية «ساخنة» تمامًا، وقد تصل إلى حرب عالمية، ليست اقتصادية أو سياسية؛ لكنها وجودية أيضًا.

تلك التصورات الذاتية لمولدات التوتر بشأن «إذلال» روسيا أو تعظيمها، وبقدر ما يمكن للمرء أن يقيم الوضع من خلال تصريحات الرئيس الروسي وأقواله وأفعاله، فإنه يعتزم تصحيح هذه الأخطاء و«المظالم» التاريخية في أقرب وقت ممكن، من خلال استعادة نظام الأمن الدولي الثنائي القطب «أو الثلاثي الأقطاب: الولايات المتحدة، وروسيا، والصين» وترسيخه عبر اتفاقية «يالطا 2». وعبر إحياء سياسة «الخطوط الحمراء» ومناطق النفوذ، وتصفية حلف الناتو أو تجميده، من أجل «إعادة توحيد الشعب الروسي» الذي يعد الأوكران والبيلاروس جزءًا منه أيضًا، وتصحيح «أخطاء التاريخ» المسماة «أوكرانيا» و«بيلاروس»، عبر إقامة مساحة جيوسياسية وجغرافية واقتصادية واحدة على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق «إن أمكن، دولة واحدة».

لذلك، فالأمر لا يقتصر على محاولة إجبار الغرب على الاعتراف بشبه جزيرة القرم كجزء من روسيا، ولا حتى عن تحول الاتحاد الروسي إلى الإمبراطورية الروسية أو الاتحاد السوفيتي من الناحية الجغرافية؛ فنحن نتحدث عن إعادة هيكلة كاملة للعالم، ونظام الأمن العالمي بكامله، بناء على نماذج ومبادئ وقيم جديدة "أكثر دقة وتحديثًا".

هذه المرة استغرقنا مع أهم المفكرين الروس الموجودين حاليًا على المسرح الفكري، لما يجري العمل عليه في داخل الكرملين، والأسبوع المقبل -بمشيئة الله- نستأنف مع رؤية أهم وأكبر المحللين والمفكرين الأوكرانيين، كيف يرون المشهد؟ وماذا أعدوا له؟ وهل فعليًا يتجاوبون مع الطرح الروسي الذي يصفهم بـ"الخطأ التاريخي"؟

تشريح الأزمة الأوكرانية

* د. عبد المنعم سعيد

الأزمات الدولية" فصل مهم من فصول دراسة العلاقات بين الأمم؛ فالثابت أن حالة العلاقات لا تنقسم بين حالة السلام وحالة الحرب، وإنما هي أحوال من الحميمية والتعاون في ناحية، والتوتر والأزمات في ناحية أخرى. وعندما تكون الأزمة واقعة بين دول عظمى، فإن الأزمة لا تصير مهددة لدول، وإنما تهدد كوكب الأرض. السلاح النووي خلق لحظة فارقة في تاريخ الحروب العالمية عامة، والحرب بين القوى العظمى بصورة خاصة. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تعددت هذه الأزمات مثل أزمتي برلين في عامي 1948 و1958، والتي قامت على الأوضاع المعوجة لنهاية الحرب العالمية الثانية عندما أصبحت العاصمة الألمانية برلين الواقعة في دولة ألمانيا الشرقية مقسمة بين الحلفاء المنتصرين في الحرب

* رئيس الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

في الحالتين كانت روسيا تعتبر برلين أسيرة يمكن استخدام حصارها في الضغط على الحلفاء الغربيين؛ وفيهما كان فك الحصار من خلال جسر جوي بين ألمانيا الغربية ودول التحالف الغربي كافيًا لاستعادة خطوط الاتصال والانتقال بين الغرب كله وبرلين. أزمة الصواريخ الكوبية 1961 ربما كانت الأكثر خطرًا لأنه جرى فيها وضع صواريخ نووية روسية على الأرض الكوبية التي تبعد 90 ميلاً عن فلوريدا الأمريكية، ومن بعدها جرى حصار كوبا ومعها إعلان حالة التعبئة النووية، وكانت النتيجة هي موافقة روسيا على سحب صواريخها من كوبا، وفي المقابل قبلت أمريكا أن تسحب بعضًا من صواريخها في تركيا على أساس أنها تعدت عمرها الافتراضي. لم تتكرر حالة إعلان التعبئة النووية مرة أخرى إلا في "أزمة الشرق الأوسط" في أكتوبر 1973؛ ولكن ما تكرر كان الكثير من التوترات السياسية والمنافسات الاقتصادية والسباق على النفوذ في عالم تغير كثيرًا خلال العقود الأخيرة.

الأزمة الدولية في العادة تمر عبر ثلاث مراحل كبيرة، أولها مرحلة البداية التي عندها يتحول الخلاف بين دول إلى تناقض والتناقض إلى اشتباك حول وجود معضلة جوهرية وهي مرحلة في العادة تحتوي على كثير من خطب تعريف كل ما سبق في واقع من المصالح "الحيوية" لكل دولة على حدة. هي مرحلة كسب الحلفاء وتحديد الخصوم وإظهار عدالة الموقف. هي اللحظة التي تحدث فيها الغرب بقيادة واشنطن كثيرًا عن حق كل الأمم في اختيار حلفائها، وترجمة ذلك أن هناك حقًا مقدسًا لأوكرانيا في أن تلحق بحلف الأطلنطي. وفي المقابل، جرت الكثير من الخطب والتصريحات التي ألقت بها القيادة الروسية حول أن وجود حلف الأطلنطي في أوكرانيا هو تهديد مباشر للأمن القومي الروسي، وأن مثل ذلك استمرار لسلسلة من التهديدات الغربية منذ انتهاء الحرب الباردة.

المرحلة الثانية من الأزمة هي التصعيد، وتبدأ في اللحظة التي يتم فيها استخدام أدوات عسكرية صريحة، وفي هذه قامت روسيا بعمليات حشد عسكري أخذ شكل مناورات عسكرية قرب الحدود الأوكرانية قابلها تقديم الغرب لمساعدات عسكرية لأوكرانيا، وإرسال الولايات المتحدة قوات إلى أوروبا، وإعلان استعدادها لفرض عقوبات اقتصادية على روسيا. استمر التصعيد عندما بدأت روسيا مناورات عسكرية في شمال أوكرانيا بالمشاركة مع بيلاروسيا، وقيام مجلس الدوما (البرلمان) الروسي بإعلان تأييده للحركات الانفصالية الأوكرانية.

في المقابل، فإن الجانب الأمريكي الغربي أعلن قرب لحظة الحرب، بل وحدد موعدًا لها يوم الأربعاء 16 فبراير، وكان الهدف من تعريف الحالة بقرب ساعة الحرب وضع روسيا الاقتصادي بحيث نتج عنه انخفاض ملحوظ في سعر الروبل.

إظهار وحدة الغرب في المواجهة مع روسيا جرى من خلال تصريحات وتحركات عسكرية وزيارات مباشرة لموسكو بأن غزو أوكرانيا سوف يعني المواجهة التي سوف تنزف فيها روسيا لفترة طويلة قادمة.

المرحلة الثالثة في أي أزمة هي أن تذهب إلى واحد من اتجاهين: الحرب أو المواجهة العسكرية في ناحية، أو التهدئة وخلق آلية دبلوماسية لحل الأزمة في ناحية أخرى. وقد بدأت التهدئة بالفعل عندما تسربت أنباء -حقيقية أو غير حقيقية- عن خفض القوات العسكرية في المناورات الروسية. وفي الغرب ذاع الحديث عن ضرورة حل الأزمة لصالح الجميع، وأكثر من ذلك تسرب من اجتماعات فيينا بصدد الاتفاق النووي مع إيران أنها على وشك التوقيع، وهو أمر جرى بجهود روسية وصينية. الحكمة هنا إذا كان الاتفاق وشيكًا بين أمريكا وإيران فلماذا لا يكون أيضًا بين واشنطن وموسكو. وفي خطاب مقصود قال الرئيس بايدن إن الشعب الأمريكي أخ للشعب الروسي، لم تكن روسيا في هذه الحالة هي التي تهدد أوكرانيا، وإنما شخص فلاديمير بوتين الذي سوف يجري معه التفاهم بأن تكون أوكرانيا فنلندا أخرى. لماذا فنلندا؟ هذه قصة أخرى!

الأزمة الروسية-الأوكرانية
قراءة هادئة

* اللواء محمد إبراهيم الدويري

قد يبدو من قبيل التناقض الظاهري أن أحاول القيام بعملية قراءة هادئة للأزمة الروسية الأوكرانية بينما لاتزال طبول الحرب – الحقيقية أو غير ذلك - تقرع حتى كتابة هذه السطور، كما لازالت مخاطر الغزو الروسي لأوكرانيا قائمة في أي وقت أو هكذا تحاول الولايات المتحدة أن تؤكد عليه وتسعى لإقناع المجتمع الدولى به، وذلك في مواجهة موقف روسى يرفض هذه التوجهات الأمريكية ويشير إلى أن مسألة غزو أوكرانيا بالمعنى الذي تركز عليه واشنطن يعد أمرًا غير مطروح.

* نائب المدير العام بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

بداية يجب أن أشير إلى أن الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة وروسيا ليست هي المرة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه الأزمات (أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 – محاولة روسيا غزو جورجيا عام 2008 - ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014) ومن المؤكد أن الأزمة الأوكرانية لن تكون الأخيرة مهما كانت التعهدات ومهما تم التوصل إلى تفاهمات سياسية أو أمنية نظرًا لأن الصراع الأمريكي الروسي لن ينتهي على الأقل في المدى المنظور ومن ثم يجب أن يهيئ العالم نفسه إلى التعامل مع أزمات مشابهة سوف تحدث على فترات متقاربة.

وقد تميزت الأزمة الراهنة بأنها شهدت منذ اللحظة الأولى تصعيدًا واضحًا بين واشنطن وموسكو حيث إتجهت إدارة الرئيس بايدن إلى حشد أكبر قدر من التأييد لموقفها ضد روسيا من خلال التأكيد على إعتزام روسيا غزو أوكرانيا بل وصل الأمر إلى تحديد موعد هذا الغزو ، في الوقت الذي نجحت فيه روسيا في أن تكسب نقاطًا على أرض الواقع من خلال الحشود العسكرية الضخمة على حدودها مع أوكرانيا بالإضافة إلى المناورات العسكرية التي أجرتها فى شبه جزيرة القرم ومع بيلاروسيا ، وهو ما يشير إلى أن روسيا تواجه الموقف الأمريكي بإنتهاج سياسة حافة الهاوية قناعة منها بأنها سوف تؤتى ثمارها في النهاية .

وبعيدًا عن التعرض إلى النواحي العسكرية والتاريخية التي أصبحت تفصيلاتها معروفة للجميع وهناك عشرات الخبراء والمختصين الذين يملأون وسائل الإعلام تحليلاً على مدار الساعة ولهم كل الإحترام والتقدير، فإنى أرى أن هذه الأزمة كانت بمثابة ظاهرة كاشفة للعديد من المحددات وأهمها المحددات الخمسة التالية:

المحدد الأول: أن القطبية الثنائية التي تمثلها كل من الولايات المتحدة وروسيا لاتزال قائمة وبصورة قوية حيث أن هذه الأزمة أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن الحرب العالمية الثالثة إذا وقعت - مع إستبعادى التام لهذا الاحتمال - فإنها لن تخرج عن أي من هذين القطبين الذين يمتلكان أقوى الجيوش والمعدات العسكرية على مستوى العالم، ولا يمكن أن نتصور أن هناك قوة أخرى على وجه الأرض تمتلك مثل هذه الترسانات المسلحة أو تكون قادرة على استخدامها أو حتى حشد قواتها مثلما فعلت روسيا في هذه الأزمة.

المحدد الثانى : أن هناك خطوطًا حمراء لا يمكن لأى من هذين القطبين أن يتعداها تحت أى ظروف، وأقصد هنا أن المواجهة العسكرية المباشرة بين واشنطن وموسكو ليست واردة فى قاموس أى منهما، ومن ثم فإن المواجهة بينهما سوف تكون في ميادين أخرى خارجية سواء في أوكرانيا كما هو الوضع حاليًا أو فى مناطق أخرى مثل منطقة الشرق الأوسط .

المحدد الثالث: أن روسيا التي فرضت الولايات المتحدة عليها العديد من العقوبات طوال سنوات سابقة ولا زالت تعاني من آثارها الاقتصادية لن تقبل بأي حال من الأحوال المساس بأمنها القومي وهي قادرة على استخدام القوة العسكرية للحفاظ على أمنها أو على الأقل التهديد باستخدامها مهما كانت النتائج باعتبارها قوة عظمى يترأسها أحد أهم الزعماء على المستوى الدولي، وهذه هي الرسالة الجادة التي حرصت موسكو على أن تصل واضحة وحاسمة إلى واشنطن وإلى كل الدول الغربية.

المحدد الرابع: أن الولايات المتحدة سوف تظل تضع روسيا ذات القوة العسكرية والنووية على رأس أولويات مهددات أمنها القومي وتأتي أية دولة أخرى بعدها حتى لو كانت الصين، وسوف تواصل واشنطن محاولة تحجيم تمدد النفوذ الروسي في كافة المناطق التي تحاول موسكو أن تتواجد فيها لاسيما إذا كان هذا التواجد أمنيًا أو عسكريًا أو اقتصاديًا، ومن الواضح أن هذا الموقف الأمريكي يمثل أيضًا رسالة واضحة إلى الصين بأن واشنطن سوف تتحرك بنفس القوة لتحجيم النفوذ الصيني الذي بدأ يتوسع في العالم.

المحدد الخامس : أن مسألة استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية في حالة الغزو الروسي لأوكرانيا هي مسألة مستبعدة تمامًا وأن الرد الأمريكي سوف يقتصر على تكثيف العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية على روسيا ، ولاشك أن هذا الموقف الأمريكي يشجع روسيا على التمسك بمواقفها بل ويمكن لها إتمام عملية غزو أوكرانيا إذا كانت قد قررت اللجوء إلى هذا الخيار من أجل حماية

أمنها القومي، أما مسألة العقوبات فهي ليست جديدة عليها ويمكن لها أن تواجهها ولو حتى جزئيًا رغم أن الغزو الروسي لأوكرانيا سوف يترتب عليه تكلفة اقتصادية أكبر مما ذي قبل ، وإن كانت موسكو تراهن على أن الخسائر الاقتصادية المترتبة على غزو أوكرانيا سوف تشمل العديد من دول العالم وليس هي فقط .

لايزال الموقف الأمريكي حتى الآن يتحرك على مسارين رئيسيين قد يبدو أنهما متناقضين أولهما الدفع في اتجاه أن الغزو الروسي لأوكرانيا يعد مسألة وقت فقط رغم اتجاه روسيا إلى خفض حدة التصعيد نسبيًا ، أما المسار الثاني فهو منح الخيار السياسي والدبلوماسي كل الدعم والوقت الممكن لحل الأزمة إلى حد أن الرئيس "بايدن" اتصل بالرئيس "بوتين" في أوج الأزمة ، كما أنه من المقرر أن يلتقى وزيري الخارجية الأمريكي والروسي خلال أيام بالإضافة إلى تواصل وزيري دفاع الدولتين، ولاشك أن هذا الموقف يؤكد أن هذه الأزمة الخطيرة التي تهدد السلام العالمي قابلة للاحتواء ويمكن أن تصل إلى بر الأمان .

من الواضح أن الموقف الأوروبي يبدو متوائمًا مع الموقف الأمريكي تجاه هذه الأزمة وذلك في ظل التزامات حلف الناتو ، إلا أن الدول الأوروبية التي ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية للغاية مع روسيا التي تمد أوروبا بحوالي 40% من الطاقة لا ترغب في أن تسلم تمامًا بالموقف الأمريكي حتى النهاية ومن ثم تحاول أن تتحرك من أجل حل هذه الأزمة دبلوماسيًا وهو الأمر الذي وضح من خلال إسراع كل من قادة فرنسا وألمانيا وبريطانيا بالتحرك من أجل نزع فتيل الأزمة ، ولاشك أن روسيا تحاول استثمار هذا الموقف الأوربي من أجل أن تمارس أوروبا ضغوطًا على الولايات المتحدة لتليين مواقفها .

ولا يساورني الشك في أن الرئيس الروسي "بوتين" يرنو إلى إعادة إحياء إمبراطورية الإتحاد السوفيتي السابقة التي انهارت وتفككت في بداية التسعينيات من القرن الماضي وهو حلم يبدو من وجهة نظره مشروعًا ولكنه على قناعة بأنه أصبح بعيد المنال خاصة وأن العديد من الدول السوفيتية انضمت إلى الإتحاد الأوروبي وإلى حلف الناتو ومن ثم فإن عودتها مرة أخرى داخل إطار الإمبراطورية الروسية يعد من المستحيلات ، ومن هنا فإن الرئيس الروسي سوف يتعامل بواقعية مع هذا الوضع بحيث إذا لم يتحقق هذا الحلم فعلى الأقل يمنع ما تبقى من الدول السوفيتية السابقة من أن تنضم إلى الناتو وألا تكون مصدر تهديد للأمن القومي الروسي وهو الأمر الذى ينطبق على أوكرانيا التي تمتد حدودها البرية مع روسيا أكثر من 2000 كم وحدود بحرية حوالى 500 كم .

وفى نفس الوقت فإن الرئيس "بوتين" يمتلك ثلاثة كروت ضغط تمثل في مجملها عوامل ضاغطة على الموقف الأمريكي وسوف يستمر بوتين في التلويح بهذه الكروت وأولها بالطبع القوة العسكرية التي يمكن لها أن تحسم مسألة غزو أوكرانيا إذا قرر انتهاج هذا الطريق ، وثانيها قدرته على دعم الحركات الانفصالية في شرق أوكرانيا وإمكانية أن تقوم هذه الحركات بمناوشات عسكرية ضد أوكرانيا أو تتحول هذه المناطق إلى دول مستقلة معترف بها تنفصل تمامًا عن أوكرانيا (دونيتسك – لوغانسك "منطقة دونباس") ، أما ثالث هذه الكروت فهو العلاقات الاقتصادية التي تربط الدول الأوروبية مع روسيا وخاصة في مجال الطاقة حيث أن روسيا تمد أوروبا بحوالي 40% من احتياجاتهم من الغاز وبالتالي فإن الأوربيين من المفترض أن يكونوا أكثر حرصًا من جانبهم على استمرار هذه العلاقات مع روسيا .

وفي تقديري أن الفترة القريبة القادمة سوف تشهد استمرارًا للجهود الدبلوماسية ليس فقط من جانب الدول الغربية ولكن أيضًا من جانب طرف النزاع وأقصد واشنطن وموسكو من أجل احتواء الأزمة وهو أمر لابد من التوقف عنده حيث أن الوساطة في هذه الأزمة لم تقتصر فقط على أطراف خارجية بل شملت اتصالات مباشرة بين واشنطن وموسكو رغبة منهما في التوصل إلى حل سيأسى حيث أن الحسابات المنطقية لكل من الرئيسين "بايدن وبوتين" لابد أن تقودهما إلى تفضيل هذا الحل ، إلا أنه في الوقت نفسه سوف تحرص روسيا على ألا تسقط الخيار العسكري من حساباتها ولن تسحب قواتها دون مقابل وسوف تزيد من المناورات العسكرية التي تجريها حتى تظل واشنطن على قناعة بجدية الموقف الروسي .

كما ستحاول روسيا من خلال جهود الوساطة أن تصل إلى اتفاق بشأن الضمانات الأمنية التي

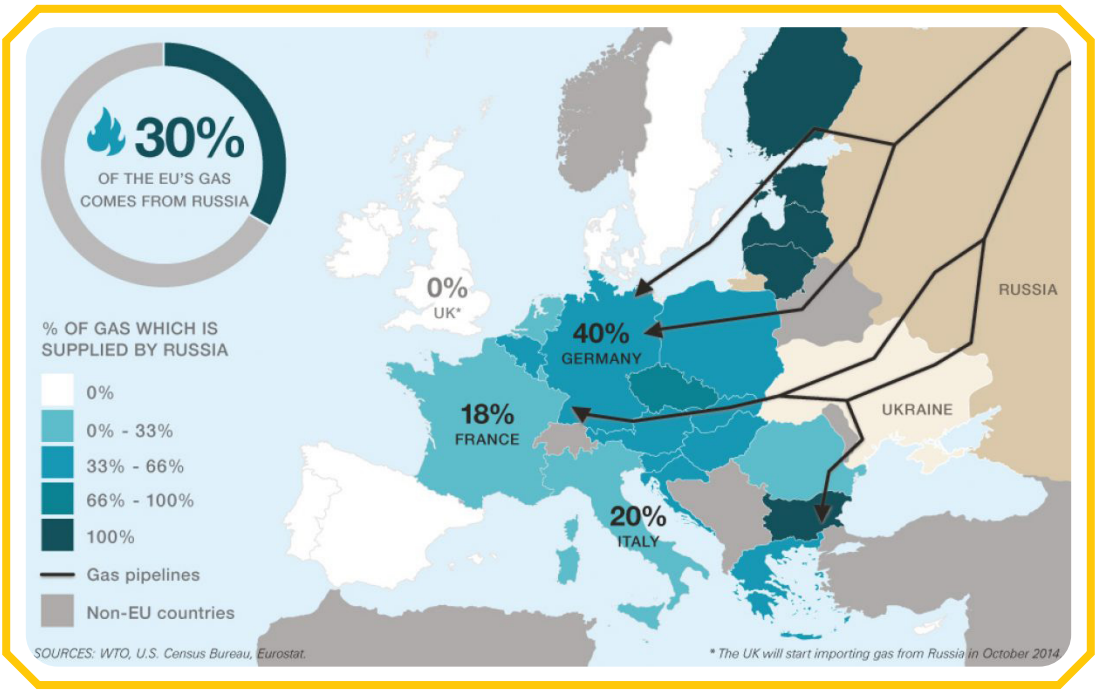

يمكن أن تقبلها سواء عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو أو على الأقل تأجيل هذا الأمر لفترة طويلة ولكن المهم لموسكو في النهاية أن يتم أخذ المخاوف الأمنية الروسية في الاعتبار حتى لا يتعرض الأمن الأوروبي بصفة عامة إلى تهديدات ومخاطر سوف تكون لها تداعيات عسكرية واقتصادية.

وفي النهاية فإننا أمام سيناريو واضح تمامًا ومعلن لطبيعة التطورات المقبلة للأزمة وهو سيناريو يشتمل على خطوات محددة ومتدرجة لن تكون خافية على أحد حيث أن غزو روسيا لأوكرانيا - في حالة حدوثه ولا يزال احتماله واردًا حتى بنسبة أقل – سوف يكلفها فرض عقوبات اقتصادية غير مسبوقة عليها وتكون روسيا بذلك قد حققت هدفها في منع أوكرانيا من الانضمام إلى الناتو ، أما في حالة تراجع روسيا عن مسألة الغزو فإن ذلك سوف يفتح المجال أمام إنهاء هذه الأزمة بشرط رئيسي للروس وهو التوافق على طبيعة الضمانات الأمنية التي ترضى جميع الأطراف .

وفي رأيي أننا أمام مرحلة يمكن أن أسميها بالحرب الدافئة القابلة أن تكون ساخنة نسبيًا في بعض الأحيان ولكن دون أن تصل إلى مرحلة الانفجار الكامل الذي يهدد السلم العالمي وهي مرحلة سوف تستمر معنا لفترة طويلة حيث أن الصراع الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا لن ينتهي فلابد أن يكون هناك مثل هذا الصراع نظرًا لأن المصالح الدولية والتنافس على كسب مناطق النفوذ سوف تظل اللغة السائدة في هذا العالم.

وفي ضوء ما سبق فإن مثل هذه الأزمات التي لن تنتهي تتطلب من الدول العربية أن تدرس كافة البدائل والخيارات المتاحة أمامها للتعامل معها وخاصة أنه من المؤكد أن هناك تداعيات سياسية واقتصادية سوف تترتب على هذه الأزمات – إذا انفجرت - على المنطقة العربية ولاسيما في ظل العلاقات الجيدة التي تربط الجانب العربي مع كل من الولايات المتحدة وروسيا وقد يصل الأمر إلى مطالبة واشنطن الدول العربية بتوضيح موقفها بشكل محدد وليس مجرد مواقف عامة أو محايدة ، بالإضافة إلى ضرورة دراسة تأثير تفاقم هذه الأزمات على الأوضاع الاقتصادية ومن بينها مصير واردات السلع الغذائية من أوكرانيا وروسيا وكذا تأثير حدة مثل هذا التصعيد على أمن المنطقة وعلى الملاحة في الممرات المائية وخاصة على قناة السويس .

تباين السياقات

كيف تناولت المراكز البحثية الدولية الأزمة الأوكرانية؟

* مها علام - ماري ماهر

حازت الأزمة الأوكرانية جانبًا كبيرًا من اهتمامات مراكز الأبحاث والدراسات الأوروبية ثم الأمريكية، لكنها قوبلت باهتمام متواضع من قبل المراكز الآسيوية. إذ عملت المراكز البحثية على تقديم تقارير ومقالات وتحليلات للتطورات التصعيدية الجارية في قبل روسيا ضد أوكرانيا في محاولة للوقوف على تأثيرها لا سيما على منطقة الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد.

* باحثون ببرنامج العلاقات الدولية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• إعادة تشكيل النظام الدولي

تجري على الأراضي الأوكرانية عملية مراجعة لمعادلة توازن القوى التي ترسخت عقب انتهاء الحرب الباردة ومنحت هيمنة مطلقة للولايات المتحدة على النظام الدولي، بشكل بات لا يعكس توزيع عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الذي يميل لصالح المحور الشرقي "روسيا والصين"، وعليه يتشارك البلدان في هدف إعادة تشكيل نظام دولي لا تُهيمن عليه الولايات المتحدة بمفردها، ويراعي تطلعهما للعب أدوار قيادية داخله. وقد حظي هذا البُعد باهتمام مراكز الأبحاث الغربية والآسيوية أثناء معالجتها لمحركات السلوك الروسي في الأزمة، وانعكاساته على القضية التايوانية التي ربما تحمل أبعادًا مشابهة للأزمة الأوكرانية.

وقد رأى تحليل (المجلس الهندي للعلاقات العالمية) بعنوان: هل أصبحت الجغرافيا السياسية العالمية متعددة الأقطاب؟ أن قمة 4 فبراير التي جمعت الرئيسين الروسي "فلاديمير بوتين" والصيني "تشي جين بينج" تكتسب أهمية في ضوء الخلافات الجادة بين الزعيمين مع الغرب بشأن مجموعة من القضايا من تايوان إلى أوكرانيا، ومن الأمن والاقتصاد إلى التكنولوجيا، معتبرًا أن تحول المأزق الدبلوماسي بشأن أوكرانيا إلى صراع عسكري، أو إذا اختارت الصين السيطرة على تايوان بالقوة، سوف يعمق خطوط الصدع بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي الصاعد، وهو ما يكسب التقارب الاستراتيجي بين موسكو وبكين أهمية متزايدة.

وبشأن التأثيرات المتبادلة بين القضيتين الأوكرانية والتايوانية، جادل تحليل (المعهد الملكي للخدمات المتحدة) بعنوان: مصير أوكرانيا وتايوان غير مرتبطين، بأن الافتراض

القائل بأن جيش التحرير الشعبي يمكنه الاستفادة من حالة الطوارئ في أوروبا لفرض أمر واقع سريع ضد تايوان يتجاهل جملة من الحقائق العسكرية، تتعلق بالأبعاد الزمنية اللازمة للقيام بهجوم برمائي، حيث إن وضع القوات في حالة استعداد كافٍ للقيام بغزو أراضٍ معادية يستغرق وقتًا طويلاً في ظل أفضل الظروف، كما سيطلب أي تقدم عسكري صيني التغلب على 450 ألف مدفع تقريبًا، وبالتالي فإن أي عملية متسرعة للسيطرة على تايوان سيكون بمثابة كارثة غير مدروسة لا يحتمل أن يحاول جيش التحرير الشعبي الصيني القيام بها. علاوة على أن الافتراض القائل بأن عدم قدرة الغرب على إظهار الردع في أوكرانيا سيشجع بكين على اتخاذ سلوك مماثل، وفق نظرية "الإجراءات الماضية"، التي تفترض أن الأفعال السابقة للخصوم كافية لفهم سلوكياتهم المستقبلية، لهو نهج خاطئ، فلن تُقدم الصين على تلك الخطوة إلا عندما تعتقد أن ميزان القوى الإقليمي في آسيا يمكّنها من القتال والفوز في حرب ستشمل الولايات المتحدة.

فيما اهتم (المجلس الهندي للعلاقات العالمية) بتداعيات الأزمة على فعالية مجلس الأمن الدولي، فقد زعم تحليل بعنوان: أزمة أوكرانيا والمواجهة بين الولايات المتحدة وروسيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن تولي روسيا الرئاسة الدورية لمجلس الأمن في الأول من فبراير، سيعني أن أي تصعيد بشأن أوكرانيا لن يؤدي إلى جلسة طارئة لمجلس الأمن لهذا الشهر، كما أن موسكو سوف تستخدم حق النقض ضد أي محاولة لاستصدار قرار ضدها، وبالتالي فإن الانقسام المتعمق بين الولايات المتحدة وروسيا قد يكون بمثابة ضربة كبيرة لعمل المجلس الذي أصيب بالفعل بالشلل بسبب جائحة كورونا، وقد يؤدي لإعاقة أي حل وسط بشأن قضايا أخرى تحتاج إلى اهتمام فوري بما في ذلك سوريا واليمن والصومال والسودان. وقد تبين خطأ هذا السيناريو إذ

تم عقد جلستين لمجلس الأمن لمناقشة الأزمة، إحداهما أعقبت الاعتراف الروسي باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك بإقليم الدونباس في شرق أوكرانيا خلال الساعات الأولى من يوم 22 فبراير، والثانية انعقدت يوم 24 فبراير إثر الاجتياح الروسي للأراضي الأوكرانية.

• موقع الشرق الأوسط من الأزمة

ركّز عدد من المراكز البحثية على تداعيات الأزمة الأوكرانية على الشرق الأوسط، ومن أبرزها التحليل الذي نشره (المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية) تحت عنوان: غير مستقر: تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ذكر فيه أنه حال شنت روسيا هجومًا جديدًا على أوكرانيا، فإن الآثار المتتالية للمصالح الأوروبية ستنتقل إلى ما هو أبعد من البلدين، وتطال الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص. لافتًا إلى أنه من المرجح أن يؤدي تصاعد التوترات بين الغرب وروسيا إلى الإضرار بجهود الاستقرار الإقليمي، لا سيما في ليبيا وسوريا، وكذا قد تضع تركيا على المحك، كما قد تؤدي إلى زيادة حادة في أسعار الطاقة والقمح العالمية، مما يعني أن تأثيرها الإنساني سيكون مدمرًا على الدول الهشة بالفعل في المنطقة. مشيرًا إلى أن الدول الإقليمية التي كانت تكافح من الناحية الاقتصادية يمكن أن تجد نفسها أضعف وأكثر عرضة للضغوط الخارجية، وكذا أكثر عرضة للاضطرابات السياسية الأوسع نطاقًا.

وعلى النقيض من ذلك، اعتبرت تحليلات أخرى أن تأثير الأزمة الأوكرانية على الشرق الأوسط سيكون محدودًا، وهي ذات النتيجة التي أكدها (معهد الشرق الأوسط بواشنطن) في تحليله المعنون: التأثير المحتمل للنزاع بين أوكرانيا وروسيا على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أوضح أن العلاقات بين النزاع في أوكرانيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر تعقيدًا مما قد تبدو للوهلة الأولى. مضيفًا أن للدول الإقليمية مصلحة مباشرة في منع التصعيد، وفي حالة تصاعد الصراع فإن مصلحتهم تكمن في التقليل من عواقبه في أسرع وقت ممكن. لافتًا إلى وجود ثلاث مجالات رئيسية للتأثر، وهي: (الطاقة، الزراعة وإنتاج الحبوب، واللاجئون). مشيرًا إلى أنه يمكن لبلدان المنطقة، وخاصة منتجي النفط والغاز، أن تساعد في التخفيف من بعض الآثار، ولكن من الأفضل لهم أن يفعلوا كل ما في وسعهم لمنع اندلاع الصراع من البداية.

وعلى النقيض من ذلك، اتجهت بعض التحليلات إلى التأكيد على محدودية الأزمة الأوكرانية على المنطقة. فقد نشر (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى) تحليلاً بعنوان: أزمة أوكرانيا: الشرق يلتقي بالشرق الأوسط؟، جادل خلاله بأنه من الناحية النظرية قد تؤثر إيران وتركيا والخليج والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى بأشكال مختلفة على موسكو، لكن التمعن الدقيق في الوضع يشير إلى أن معظم هذه الروابط محدودة الفائدة في أحسن الأحوال. مؤكدًا على أن الروابط المباشرة بين تلك الأزمة والشرق الأوسط قليلة نسبيًا عند التمعن بها بدقة.

أما فيما يتعلق بوضع تركيا، وتأثيرها على مسار الأزمة، فقد استعرض تحليل صادر عن (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) بعنوان "تتطلع تركيا إلى فرصة لإعادة الاصطفاف الجيوسياسي في أزمة أوكرانيا"، ذكر أن تركيا تواجه تداعيات خطيرة إذا مضت روسيا قدمًا في غزو أوكرانيا، فقد يؤدي الغزو إلى زعزعة استقرار مصالحها في البحر الأسود، ويخاطر بتدفق إمدادات الطاقة الروسية التي تعتمد عليها تركيا بشكل كبير، ويحتمل أن يعرقل سياسات تركيا الأمنية والدفاعية في شمال سوريا، والتي تعتمد على موافقة ضمنية من روسيا، كما ستتأثر تركيا بشدة من جراء العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد روسيا، التي ستحدّ من إمدادات الغاز والسلع المستوردة، وسيكون لها تأثير غير مباشر على التجارة والسياحة. وفي مقابل ذلك، أوضح أن الأزمة قد توفر فرصة لتركيا لإقحام نفسها في صراع متعدد الجوانب يسمح لأنقرة بفرصة لإعادة تنظيم نفوذها على المستوى الإقليمي في ظل تدهور اقتصادها وحاجتها

لتحسين صورتها داخليًا، كما قد يسمح لها بتعزيز مصداقيتها الدولية الممزقة، وتعزيز صورتها كصانع للسلام الإقليمي. واختتم بأن أنقرة لا يمكنها التوسط بشكل واقعي بين واشنطن وموسكو لتحقيق مكسب للطرفين، كما تفتقر إلى التأثير الحقيقي لقلب ميزان القوى.

أما فيما يتعلق بقطر، فقد ركزت بعض التحليلات على دور الغاز القطري في تخفيف الاعتماد الأوروبي على روسيا؛ فقد استعرض (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى) في تحليل بعنوان: الغاز ربما تصدر جدول أعمال أمير قطر في زيارته للبيت الأبيض. بلور فيه التغير في تركيز الاجتماع الذي جرى بين الرئيس الأمريكي وأمير قطر، من تقديم الشكر على المساعدة الحيوية أثناء الانسحاب من أفغانستان، إلى الدور الذي قد تضطلع به الدوحة في معالجة أزمة أوكرانيا. مشيرًا إلى رغبة الرئيس "بايدن" في توجيه بعض الناقلات القطرية من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا إذا ما أوقفت موسكو صادرات الغاز الروسية أو تخفيضها، والتي تمثل 40 في المائة من الطلب الأوروبي.

ختامًا، كان هناك تركيز كبير من المراكز البحثية الأوروبية تليها الأمريكية، في مقابل تواضع تركيز المراكز الآسيوية على الأزمة. الأمر الذي يبدو منطقيًا وفق دوائر الاهتمام والنطاقات الجغرافية الخاصة بالمراكز البحثية. وقد لفتت أغلب التحليلات إلى أن تداعيات الأزمة الأوكرانية لن تقف عند حدود أوكرانيا وإنما ستتجاوز ذلك إلى أوروبا، بل قد تصبح البؤرة التي يعاد عندها تشكيل العالم. وإن تباينت التحليلات بشأن النظر إلى تداعيات الأزمة الأوكرانية على الشرق الأوسط، كما تباينت بشأن دور القوى الإقليمية في الأزمة.

2

قراءة في مواقف الدول

- ترقُّب قائم واتجاهات مترددة: دلالات الموقف الألماني من أوكرانيا
- أين تقف الصين في الأزمة الأوكرانية؟
- حسابات دقيقة.. حدود الدور التركي في الأزمة الأوكرانية
- حافة الهاوية.. أيُّ أدوات يُمكن أن توظفها واشنطن للتعامل مع الأزمة الأوكرانية؟
- الردع الهش: الموقف الغربي من الغزو الروسي لأوكرانيا بين عدم الفاعلية ومحدودية الخيارات
- حدود الدور البريطاني في الأزمة الأوكرانية
- إعلان الحرب.. أين تقف بيلاروسيا من المواجهة بين روسيا والغرب؟
- بين تفعيل المادة الرابعة وتعزيز الدفاعات: كيف تفاعل حلف الناتو مع الهجوم الروسي على أوكرانيا؟

ترقُّب قائم واتجاهات مترددة

دلالات الموقف الألماني من أوكرانيا

* د. توفيق أكليمندوس

من المبكر تقييم أداء الحكومة الألمانية الجديدة التي تسلمت الحكم في ديسمبر الماضي، ولكن يمكن القول إن أداءها أثناء أول اختبار دولي لها –أزمة أوكرانيا- جاء ليؤكد شكوك المتشائمين المستائين من سياسات ألمانيا في العواصم الغربية. فهي سياسات عملاق اقتصادي وقزم استراتيجي، أو عملاق اقتصادي له استراتيجية تجارية واضحة شرهة وقزم استراتيجي لا يكتفي بكونه راكبًا لا يدفع التذكرة، بل هو راكب يعقد مهمة السائق والحلفاء في كثير من الأحوال.

* رئيس وحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• مواقف متباينة ومخاوف قائمة

هناك مخاوف ظرفية أي متعلقة بتلك الحكومة بالذات ومخاوف أخرى نابعة من أداء ألمانيا بصفة عامة وخلال العقدين الماضيين. هذه الحكومة حكومة ائتلافية تضم ممثلين عن ثلاثة أحزاب لها توجهات مختلفة بل متناقضة، على سبيل المثال لا الحصر مواقفها من روسيا ومن نظام الرئيس بوتين ومن العلاقة معه متباينة، موقف الخضر وهو الحزب المتولي لوزارة الخارجية مؤيد لانضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي ورافض لسياسات روسيا رفضا حادا وإن خففت وزيرة الخارجية من حدة لهجتها بعد دخولها الوزارة- على عكس موقف فصائل هامة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي خرج من صفوفه المستشار الحالي ووزيرة الدفاع، المستشار الجديد له باع في المناداة بالانفتاح على روسيا وبتبني أوروبي "لسياسة شرقية" تراعي مصالح روسيا، وأشرف شولز عندما كان عمدة هامبورج على توأمة مدينته مع مدينة سان بطرسبرج.

من ناحية أخرى لم يحصل المستشار الجديد وحزبه إلا على ربع أصوات الناخبين وهي أسوأ نتيجة لفائز في الانتخابات في تاريخ ألمانيا، وبالتالي للحزبين الآخرين وزن غير مسبوق في الوزارة مما يعقد المشاورات. كما أن برنامج الحكومة الائتلافية لا يسعف المراقبين لأنه يبدو وكأنه إعلان مبادئ غير واقعي – مثلاً هل تستطيع ألمانيا أن تدين بوضوح الصين وممارساتها وهي الشريك التجاري الأهم، ومثلا لم يحدد هذا البرنامج موقف الحكومة من القوات المسلحة ومن برامج التسليح. وقالت مجلة "زي إيكونوميست" أن هذه الحكومة ستضيع وقتًا مهولاً في الثرثرة والجدال حول المبادئ وفي التفاوض حول المواقف الواجب تبنيها، وهذا البرنامج لم يفصل كيف سيمول طموحات، وأخيرًا وليس آخرًا فإن الوزراء الممثلين للخضر قليلي أو عديمي الخبرة، ولم ينجح الحزب في تمرير سياساته وفي إدراجها في برنامج الحكومة، وهذا عامل من عوامل الشك في متانة استقرار هذه الحكومة.

هناك أيضًا مخاوف من مواقف وسياسات راسخة لألمانيا منها مثلاً مواقفها من روسيا، حيث يمكن القول إن ألمانيا بصفة عامة أكثر الدول الغربية تفاهمًا وتعاطفًا مع روسيا، لا ننسى أن مستشارًا ألمانيًا سابقًا ينتمي إلى الحزب الحاكم حاليًا وهو جيرهارد شرودر يعمل لحساب النظام الروسي ولشركة روزنفت، وأن هناك في النخبة السياسية الألمانية تيارات تطالب بفهم (هواجس) روسيا، وبصفة عامة تشعر النخب الألمانية وقطاعات كبيرة من الشعب بعقد ذنب تاريخية تجاه روسيا بعد مذابح الحرب العالمية الثانية (ليس هذا أمرًا عجبًا، العجيب أنها لا عقد لها تجاه أوكرانيا التي كانت أيضًا من ضحاياها)، وتشعر ألمانيا بالامتنان تجاه موسكو لأن جورباتشوف سمح بإعادة توحيد ألمانيا، وتشعر بالتململ مما تراه تطرفًا معاديًا لروسيا من قبل بولندا ودول البلطيق. ويتكلم بعض المراقبين عن علاقات وثيقة وممتدة ومستمرة بين روسيا وكوادر سياسية وأمنية نشأت في ألمانيا الشرقية وأصبحت فاعلة في ألمانيا الموحدة.

• دلالات الموقف الألماني من الأزمة الروسية الأوكرانية

في الملف الروسي تحديداً كان دور المستشارة السابقة ميركل أقل سلبية من الميول الألمانية العامة، فهي حاولت أن تجمع بين تعميق التعاون الاقتصادي وتوثيق الروابط مع روسيا وبين مواقف صارمة واضحة من سلوك النظام مع معارضيه ومع دول الجوار، فلعبت دورًا هامًا في توقيع عقوبات على روسيا بعد ضمها القرم واحتلالها لإقليم الدونباس، كما أدانت بشدة ووضوح محاولة تسميم المعارض نافالني ثم اعتقاله والهجمات السيبرانية الروسية، وفي المقابل هي التي أشرفت على تنفيذ Nord Stream 1 وأطلقت بالتعاون مع وزير الاقتصاد في حكومتها الآتي من صفوف الحزب الاشتراكي مشروع Nord Stream 2 الذي يسمح بإمداد ألمانيا بالغاز الروسي عبر خطوط لا تمر عبر أوكرانيا وبولندا، وقررت القوى السياسية الألمانية عدم الاهتمام بالتبعات السياسية والاستراتيجية والجيوسياسية لهذا المشروع، إما لأنها قدرت أن روسيا لن تستطيع تحويل هذا المشروع إلى ورقة سياسية تهدد باستخدامها لأن المشروع

حيوي لها كما هو حيوي لألمانيا، وإما أنها رغبت في توصيل رسالة لدول أوروبا الشرقية، مفادها أنها لن تفرض إملاءات على ألمانيا، وإما لأنها لم تجد بدائل معقولة بعد قرار التخلي عن الطاقة النووية، وكانت ميركل صاحبة هذا القرار الكارثي بإنهاء اعتماد ألمانيا على الطاقة النووية في مطلع العقد الماضي. بصفة عامة، كانت ميركل التي نشأت في ألمانيا الشرقية، والتي تتقن اللغة الروسية والتي تعرف روسيا جيدًا أكثر فهمًا وتفهمًا لمخاوف وهواجس دول أوروبا الشرقية ولحقائق هواجس ومطامع روسيا وطبيعة نظامها وسمات رئيسها السيد فلاديمير بوتين.

في المقابل، كان موقف الحكومة الألمانية الحالية في مواجهة الأزمة الروسية الأوكرانية مترددًا بل متخاذلاً. حقيقي أن المستشار الجديد لم ولن يلغي العقوبات القائمة منذ أيام ميركل وأدان الحشد العسكري الروسي، ولكنه حاول أن يتجنب اتخاذ الموقف الذي طالبت به الولايات المتحدة وغيرها وهو التلويح بإغلاق Nord Stream 2، ولم تذكر وزيرة الخارجية هذا الاحتمال إلا بعد ضغوط شديدة على برلين، ورفضت الحكومة منح أسلحة لأوكرانيا، واكتفت بتوزيع 5 آلاف خوذة وتذرعت بصعوبات لوجيستية، ورفضت السماح لحكومات حليفة بمنح أوكرانيا أسلحة ألمانية الصنع أو بها مكون ألماني، ورفضت تسليم إستونيا مدافع هاوتزر لأوكرانيا، وعرقلت عدة مشروعات قرارات للناتو.

في تصريح عنيف قال السيد أرتيس بابريكس وزير دفاع جمهورية لاتفيا ما يلي: "أدت العلاقة غير الأخلاقية والمنافقة بين ألمانيا من ناحية وروسيا والصين من ناحية أخرى إلى إحداث شرخ بين أوروبا الغربية والشرقية"، وأضاف أن دول أوروبا الغربية تفكر تفكيرًا بالتمني والرغبات(wishful thinking) في شئون الأمن، وقال الوزير ملخصًا المفارقة: "لا يمكن إقامة وتحقيق الأمن الأوروبي بدون دور قيادي ألماني، ولكننا في هذه اللحظة، عندما ننظر في كيفية تصرفهم في ملفين الدفاع عن أوروبا وحلف الناتو، وعندنا ننظر إلى جاهزية واستعداد الجيش الألماني، وعندما نجد مثل هذا التردد في استخدام القوة العسكرية، نرى أن المشهد الحالي عبثي وسخيف".

أما من يريد الدفاع عن الموقف الألماني فيستطيع أن يتقدم ببعض الحجج، منها أن ألمانيا في حاجة إلى الغاز الروسي لا سيما في الشتاء، ومنها أن كل الفاعلين الغربيين بما فيهم الولايات المتحدة وباستثناء المملكة المتحددة ترددوا قبل حسم مواقفهم والتعامل بحزم مع التهديد، ومنها أن إمداد أوكرانيا بأسلحة لن يغير موازين القوة وقد يستخدم كذريعة من قبل روسيا، ومنها أن الولايات المتحدة ضخمت من الأزمة لسببين: أولهما تقوية الناتو وتذكرة الأوروبيين بدورها الحاسم في تحقيق أمنهم، وثانيهم أن عددًا كبيرًا من كوادر الإدارة الأمريكية الحالية خدم في إدارة أوباما التي قللت من شأن التهديد الروسي ثم فوجئت بضم القرم والهجوم على الدونباس، وهذا العدد لا يريد أن يكرر خطأ الاستهانة بروسيا، ويشير أنصار هذا التفسير إلى كون صور الأقمار الصناعية حمالة أوجه، نعم هناك حشد وهناك نشر صواريخ ولكن الصور لم تجد أثرًا لمستشفيات ميدانية أو لخطوط إمداد تسمح بعملية غزو، ولكن هذه الحجة لم تعد صالحة، إذ تم في نهاية شهر يناير رصد المستشفيات الميدانية.

والمدافعون عن الحكومة الألمانية يستطيعون أيضًا ذكر مواقف صارمة اتخذتها في مواجهة موسكو، إذ قامت بطرد اثنين من الدبلوماسيين الروس بعد أن حكمت محكمة ألمانية في قضية قتل تم في برلين في أغسطس 2019 وقالت إن القتل تم بأوامر من السلطات الروسية، ويستطيعون أن يشيروا إلى سرعة وحزم تعامل الحكومة مع قائد البحرية الذي أدلى بتصريحات مؤيدة للزعيم الروسي بوتين وأجبرته على الاستقالة، ويقولون أيضًا إن موقف ألمانيا لا يختلف كثيرًا عن موقف فرنسا التي تفضل الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة وتخفيض حدتها والحوار مع روسيا مع إدانة واضحة لسلوكها. ونشير في هذا الصدد إلى المشاورات بين المستشار شولز والرئيس ماكرون ومحاولاتهما فتح قنوات للحوار مع موسكو وإحياء ما يُسمى صيغة نورماندي وهي مفاوضات تضم فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا، ولم تغلق روسيا الباب، ولكنها أفهمت الكل أن المفاوضات الهامة والمتعلقة بالوضع الحالي هي المفاوضات مع الولايات المتحدة.

الحكومة الألمانية الحالية "ورثت" وضعًا يعتمد فيه الاقتصاد الألماني على الغاز الروسي اعتمادًا يغل يديها، ومن المفهوم أن ألمانيا من أكثر الدول المعرضة لخسائر جسيمة في حال وقوع

حرب، ومن المفهوم أيضًا أنها ستتحمل العبء الأكبر في حال توقيع عقوبات حقيقية على روسيا أو في حال احتلال أوكرانيا، وكذلك من المفهوم أن قواتها المسلحة غير جاهزة، وأنها شأنها شأن أوروبا تعاني من أزمة ثقة في حنكة إدارة الرئيس بايدن، وأنها قد تكون متململة من محاولات فرنسا فرض تصوراتها عن الأمن والسياسة الأوروبيين وعن ضرورة استقلال أوروبا عن واشنطن كلما اندلعت أزمة، من المفهوم أيضًا التململ من تعدد طلبات دول أوروبا الشرقية الواقعة اقتصاديًا في الفلك الألماني، ومع تقدير كل هذا، لا تزال هناك صعوبة في تبرير بعض أو مجمل المواقف الألمانية التي عرقلت عمل الناتو، والتي اعترضت على منح أسلحة لأوكرانيا رغم وضوح الحشد الروسي ووضوح كون المطالب الروسية مطالبة بحق فيتو على قرارات عدد من الدول، وبتقييد سيادة تلك الدول، ورغم أسلوب روسيا في تقديم شروط غير طبيعية، وممارسة الاعتداءات السيبرانية. الخطير في هذا الأمر فقط ليس البطء في رد الفعل، فهو طبيعي في ظل الوضع المؤسسي الألماني وفي ظل وجود حكومة ائتلافية، المشكلة هنا هي أن الحكومة الألمانية تعطي انطباعًا قويًا عن عجزها -شأنها شأن سلفها- عن الانتقال من التفكير الاستراتيجي في ملفات التجارة والاقتصاد، إلى التفكير الاستراتيجي في الأمن والسياسة والجغرافيا السياسية، المشكلة هي أن ضعف ألمانيا يُضعف كل أوروبا، وبالتالي يعرقل الانتقال الأمريكي إلى المحيطين الهادي والهندي.

أين تقف الصين

في الأزمة الأوكرانية؟

* فردوس عبد الباقي

ظهرت الصين رسميًا في الأزمة الأوكرانية باعتبارها داعية جميعَ الأطراف لتهدئة التوترات الدائرة وإنهاء عقلية الحرب الباردة، ومشجعة على الحوار والتفاوض، مع التمسك في الوقت نفسه بالموقف الروسي في الصراع. ورغم أنه من المعتاد أن الصين تتبع الحذر تجاه التوترات الدولية، إلا أنها تواجه خلال الأزمة الأوكرانية معضلة تجعل موقفها شديد الوضوح. من هنا سيتم تناول ملامح هذا الموقف، وما يفرضه على بكين من فرص وتحديات.

* باحث برنامج العلاقات الدولية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• أهم ملامح الموقف الصيني من الأزمة

قبل دخول القوات الروسية لأوكرانيا عبّرت الصين من خلال وزير خارجيتها "وانغ يي" في يناير 2022 عن أن روسيا لديها مخاوف أمنية مشروعة، وهو ما تم اعتباره مؤشرًا واضحًا على تعاطف بكين مع وجهة نظر موسكو بشأن نفوذ الناتو باتجاه الشرق. وفي 31 يناير صوتت الصين مع روسيا ضد عقد اجتماع عام اقترحته الولايات المتحدة بشأن أوكرانيا في مجلس الأمن الدولي. ودعا الممثل الدائم للصين في الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاقية "مينسك-2" والتوصل لآلية أمنية أوروبية فعّالة ومستدامة من خلال المفاوضات التي يتم فيها أخذ المخاوف الأمنية الروسية في الاعتبار، وحث جميع الأطراف على تحمل المسئولية لإحلال السلام بدلاً من تصعيد التوترات والتهديد بالحرب.

وبعد اندلاع الحرب، بدت الصين وكأنها تقف في منطقة وسط، إذ أشار الرئيس الصيني "شي جين بينج" خلال اتصال هاتفي مع نظيره الروسي "فلاديمير بوتين"، في 25 فبراير 2022، إلى أن "الجانب الصيني يدعم الجانب الروسي في حل المشكلة من خلال التفاوض مع الجانب الأوكراني". ونوه وزير الخارجية الصيني، يوم 26 فبراير، إلى أنّ الصين تحترم سيادة أوكرانيا، وفي الوقت نفسه المخاوف الأمنية الروسية.

وبدت الصين وكأنها مؤيدة لما تقوم به روسيا حينما اتخذت موقفًا مفاجئًا بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن لإدانة غزو أوكرانيا. ورغم أن المتحدثة باسم وزارة الخارجية دعت جميع الأطراف لضبط النفس وتؤيد حل النزاعات الدولية بما يتماشى مع أهداف والمبادئ الأممية، ظهر تحول جزئي في هذا الموقف الذي يبدو حياديًا حين رفضت استخدام الصحفيين كلمة "غزو" على النهج الغربي، وفي الوقت نفسه هناك إدراك بأن الميثاق الأممي ينص على استخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس. ووجهت اتهامًا للولايات المتحدة أيضًا بأنها هي التي تدعو للحرب، في تعبير ضمني عن تأييدها لما تقوم به روسيا، وهو ما ظهر جليًا في امتناع الصين عن التصويت بإدانة العدوان الروسي على أوكرانيا، مما جعل موقفها الضمني الداعم بات أكثر وضوحًا.

وقد رفضت الصين قبل تصعيد الأزمة ما تقدمت به الولايات المتحدة للتدخل دبلوماسيًا لعدم قيام روسيا بغزو أوكرانيا استنادًا لاعتبارات الصداقة بين روسيا والصين، وذكرت تقارير أن رد الصين جاء بأنها لن تحاول إعاقة الخطط الروسية. وفيما يخص العقوبات، فإنه يمكن قراءة عدم مشاركة الصين في العقوبات المفروضة على روسيا، حتى لا تواجه نفس الموقف من روسيا إذا ما توجهت لضم تايوان، وقد اعتبرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية "هوا تشون ينغ" أن الصين لا تعتقد أن العقوبات هي أفضل وسيلة لحل المشكلات، بجانب أنها عارضت فرض عقوبات أحادية الجانب، خاصةً أن العقوبات لم تؤتِ ثمارها في السابق، وهو ما يفرض ضرورة إعادة النظر في آليات حل النزاع.

وعلى المستوى الإعلامي، أعادت صحيفة "ديلي بكين" الصينية المملوكة للدولة نشر بيان سفارة روسيا في بكين الذي دعا العالم لعدم مساعدة حكومة "النازيين الجدد" في كييف. كما تم إخضاع التعليقات على الأزمة في وسائل التواصل الاجتماعي لرقابة شديدة، وتم تصفيتها لتظهر بالشكل المؤيد لروسيا وانتقاد الولايات المتحدة رغم عدم نجاح روسيا في توجيه الرأي العام العالمي لصالحها.

لكن من جانب آخر، تراجعت السفارة الصينية في كييف عن بيان لمواطنيها يطالب برفع الأعلام الصينية على سياراتهم لمساعدة بعضهم بعضًا وإظهار قوة الصين في الوقت نفسه، وجاء في ظل هذا التراجع توصية للمواطنين بعدم الكشف عن هوياتهم علانية.

• الفرص التي تبرزها الأزمة للصين

يُرجّح أن الأزمة الأوكرانية تبرز بعض الفرص أمام الصين، فلن يكون أمام الولايات المتحدة أي خيار سوى اتخاذ رد فعل، لأنه لو لم تتخذ الولايات المتحدة قرارًا سوى فرض عقوبات على روسيا، فستتضرر مصداقيتها بين حلفائها بشدة وسيضعف نظام تحالفها، مما سينعكس إيجابًا على الصين.

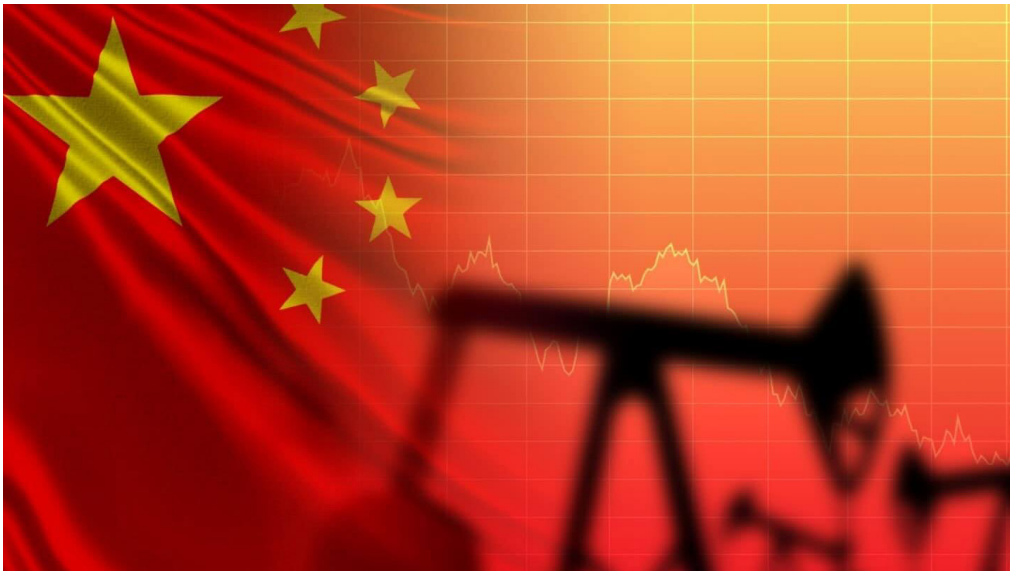

كما أنه لو انخرطت الولايات المتحدة في أوكرانيا عسكريًا فإن ذلك يعني تشتيت الموارد الأمريكية مما قد يؤدي إلى تراجع استراتيجيتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وتخفيف سياسة الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة للصين، والسماح بأن يكون هناك حوالي من 10.5 سنوات لتعزيز الصين فرص تنميتها ووصولها إلى مستوى ليس من السهل مجاراته، خاصةً إذا ما أرادت التوجه بعد هذه الفترة لضم تايوان.

يضاف إلى ذلك، أن الأزمة تقلل مخاوف الصين من تكوين جبهة غربية مشتركة ضدها أو تهديدها في حالة استمرار المفاوضات بين الولايات المتحدة وروسيا، مما يساهم في وضع الصين في موقع ملائم بين الولايات المتحدة وروسيا، وإعطائها مساحة أكبر للمناورة ومجالاً أفضل للاستمرار في التنمية، بالإضافة لتعزيز العلاقات التجارية الصينية الأوروبية.

من جانب آخر، يمكن الإشارة إلى أن الصين اعتادت على التعامل مع الدول المصدرة للطاقة وتُفرض عليها عقوبات لشراء النفط والغاز بتكلفة مخفضة، مثلما حدث مع إيران وفنزويلا. بناءً عليه، من المتوقع أن تساهم الأزمة الأوكرانية في مزيد من توطيد العلاقات بين روسيا والصين في ظل فرض عقوبات اقتصادية صارمة على روسيا؛ إذ من المرجح أن تستمر الصين في شراء الخام الروسي كي تفي باحتياجاتها الاقتصادية.

تُعد روسيا ثالث أكبر موّرد للصين من النفط المنقول بحرًا، ووصلت وارداتها في يناير 2022 إلى 811 ألف برميل يوميًا. ومن حيث الإجمالي، تعد روسيا ثاني أكبر مورد نفطي للصين، إذ استوردت الصين أكثر من 15% من صادرات الخام الروسية، وتم نقل 40% من هذه الواردات عبر خط أنابيب "إسبو". وبالنسبة للغاز، تُعد روسيا ثالث أكبر مورد للغاز إلى الصين، إذ صدّرت 16,5 مليار متر مكعب من الغاز للصين في عام 2021، بما يعادل حوالي 5% من الطلب الصيني. وتعد روسيا ثاني أكبر مورد للفحم للصين.

وفي إطار الأزمة الأوكرانية، بدأت بوادر تعزيز التعاون في الطاقة في أواخر فبراير عام 2022 بعد توقيع كل من شركتَيْ "غازبروفود سويوز فوستوك" لأنابيب الغاز الخاصة و"غازبروم بروبكتيروفاني"، اتفاقية لتنفيذ أعمال التصميم والمسح كجزء من بناء خط أنابيب الغاز "سويوز فوستوك"، الذي سيمتد من روسيا عبر منغوليا إلى الصين، بما سيسمح بإمداد ما يصل إلى 50 مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنويًا للصين، ويأتي كجزء من خط أنابيب الغاز الروسي "باور أوف سيبريا 2"، ومن المتوقع استكمال تصميم خط الأنابيب في 2022 - 2023، لتبدأ أعمال بناء المشروع في 2024، ليتم تشغيل خط الأنابيب في 2027-2028.

ارتباطًا بذلك، قد يمثل هذا الجانب الاقتصادي الخاص بالطاقة جزءًا من النفوذ الذي يمكن أن تمارسه الصين على روسيا وضغطها عليها، وستستمر الصين في الوقت نفسه في تلاعبها اللفظي حول الأزمة طالما ظلت مستمرة، لأنها

من جانب آخر عليها أن تستفيد من أوكرانيا التي باتت بكين شريكها التجاري الأول، وهو ما يجعلها لا تنحاز بشكل كامل وواضح لروسيا، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي 103,4 مليار دولار في عام 2020 مقارنةً بـ12,76 مليار دولار في عام 2019. كما أن أوكرانيا كانت أحد مراكز طريق الحرير الجديد.

• تحديات تفرض نفسها على الموقف الصيني

رغم ما تفرضه الأزمة على الصين بالتزام الهدوء أو الحياد على أقل تقدير، لكن -كما سبق الذكر- يبدو أنها تأخذ صف روسيا، وفي الوقت نفسه تقع الصين أمام تحدٍّ خاصةً أنها تمتلك علاقات قوية مع كل من روسيا وأوكرانيا. فهي من ناحية تعمل على تعزيز علاقتها مع موسكو في الجوانب العسكرية والاستراتيجية، ومن ناحية أخرى تريد الحفاظ على أوكرانيا.

إذا كانت الصين تدعم من وجهة نظرها فكرة الأمن القومي للدول على اعتبار أن روسيا من حقها أن تحافظ على أمنها القومي فقد قال "بوتين" إنه يحرر المتحدثين باللغة الروسية داخل أوكرانيا، فماذا لو واجهت الصين مطالبات متجددة من التبت والإيجور بمزيد من الحكم الذاتي أو الاستقلال بحكم اختلافهم عن الداخل الصيني؟ فإن الصين تخشى حدوث ذلك معها لأنها لا تتقبل مسألة الاعتراف بالمناطق الانفصالية، أو إجراء تغييرات حدودية نتيجة لاستخدام القوة العسكرية.

ومن الضروري الأخذ في الاعتبار أن الأزمة تخلق قلقًا صينيًا على مستقبل مبادرة الحزام والطريق وأمن الطرق الاقتصادية والتجارية الصينية إلى أوروبا، خاصةً تشغيل القطار الصيني الأوروبي في حالة استمرار العداء لفترة أطول. وبالتالي، ستلقي الأزمة ظلالاً سلبية على العلاقات التجارية الصينية الأوروبية التي بدأت في التطور للتو، وذلك بالنظر إلى تطور نظرة غربية للصين تُفيد بأن التحدي الاستراتيجي الصيني من غير المتوقع أن يهدأ بسبب الأزمة الأوكرانية.

كما أن الإجراءات العدوانية التي تقوم بها روسيا ضد أوكرانيا ترجع جزئيًا للدعم الضمني الذي تقدمه الصين لروسيا، خاصةً بعد البيان المشترك الذي خرجت به كل من الصين وروسيا في فبراير 2022 بأنهما يسعيان لبناء نظام دولي بديل. عطفًا على التأثير الاقتصادي السلبي، فإن إطالة أمد الأزمة سيؤدي إلى اضطراب سلاسل التوريد العالمية، مما سيجعلها تترك أثرًا سلبيًا على انتعاش الاقتصاد الصيني.

هناك أيضًا تساؤل حول ما إذا كانت الصين لا ترفض الموقف الروسي. فهل ستتقبل الصين روسيا بحجم أكبر على غرار الاتحاد السوفيتي في المستقبل؟. الإجابة ستكون أنه من الصعب تقبل الصين لهذا، لما سيمثله من تهديد حتى في ظل سعي كل منهما لتعميق التعاون الاستراتيجي بين البلدين، وتأكيد الرئيس الصيني في 4 فبراير 2022 أنه لن يكون هناك "محظور" في علاقة الدولتين. بالإضافة إلى أن الاختلافات المرتبطة بالاشتراكية بين البلدين ستضع عائقًا في المستقبل بينهما إذا ما تم النظر إلى إيمان الصين بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

مما سبق عرضه، يتضح أن السلوك الصيني يدور في فلك التحدث بشكل أكبر وتحقيق التوازن بين دعم روسيا من جانب، وعدم استفزاز الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، وقراءة كيف يتعامل الغرب مع الأزمة لاستخلاص الدروس إذا ما اتخذت قرارًا بضم تايوان، وما يمكن أن يحدث لها كقوة اقتصادية تحصل على جزء كبير من اقتصادها من خلال الدول الأخرى في حالة تعرضها لعقوبات غربية مشتركة وخسارتها للاتحاد الأوروبي الذي يُعد ثاني أكبر شريك تجاري للصين. لذا سيكون من الصعب على الصين أن تتجنب تطورات الأزمة الحالية في حالة تصاعدها بعكس وضع أزمة شبه جزيرة القرم لأنه سيكون كاشفًا وسيفرض عليها ضغوطًا أكبر.

وسيكون السيناريو الأفضل للتعامل مع الصين في هذه الحالة هو تفهُّم وتقبُّل كل الأطراف للموقف الصيني، لكن سيكون أسوأها -وهو المرجّح- هو تدهور علاقات الصين مع تلك الأطراف في المستقبل بسبب عدم اتساقها، وهو ما سيظهرها كقوة عظمى غير مسئولة لأنها في حالة رغبتها في ضم تايوان سيكون عليها شرح فكرتها لاحترام السيادة وعدم التدخل وكيفية انسجامها مع موقفها تجاه أوكرانيا.

حسابات دقيقة

حدود الدور التركي في الأزمة الأوكرانية

* ماري ماهر

تقع تركيا على خط المواجهة بين روسيا وأوكرانيا نظرًا لاعتبارات الشراكة الاستراتيجية مع البلدين وكونها عضوًا في حلف الناتو بما يضعها تحت ضغط الموازنة بين التزاماتها بموجب الحلف والاعتماد الاستراتيجي المتزايد على روسيا، وهو ما دفعها للتحرك بخطوات حذرة في الأزمة الأخيرة.

* باحث ببرنامج العلاقات الدولية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• تحولات محدودة

تطلعت تركيا من خلال الأزمة الأوكرانية لاستكشاف خيارات جديدة لزيادة وجودها السياسي الإقليمي، فراحت تطلق مرارًا وتكرارًا الدعوات لقيادة وساطة إقليمية واستضافة محادثات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، بل وأجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان زيارة إلى العاصمة كييف في 3 فبراير لإبداء جدية طرحه الذي كرره خلال لقاءه بـ "زيلينسكي" وراح يتحدث عن زيارة مرتقبة لبوتين إلى بلاده عقب العودة من الأولمبياد الشتوية في بكين، كان هذا قبل الاعتراف الروسي الأخير باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، لكن بينما حظيت تلك النداءات بترحيب أوكراني، فإنها لم تجد صداها لدى الكرملين الذي اكتفى بإرسال رسائل تحذيرية لأنقرة من التمادي في التماهي مع الموقف الأوكراني، وشملت اعتقال صحفيين تركيين في موسكو واتهامهما بالتجسس خلال ديسمبر 2021، وتصعيد بوتين لهجة الخطاب السياسي الموجه لنظيرة التركي أردوغان.

وقد كان الموقف الروسي مدفوعًا بالانزعاج من إمداد تركيا لأوكرانيا بطائرات دون طيار من طراز "بيرقدار" التي غيرت قواعد اللعبة خلال حرب ناجورنو كره باخ العام الماضي، وساهمت في ترجيح كفة حكومة الوفاق الوطني الليبية السابقة بمواجهة قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، فضلاً عن نظرتها للدور التركي باعتباره غير نزيه ولا يُمكن فصله عن سياق عضويتها في حلف شمال الأطلسي.

أما تركيا، من جهتها، فكانت تدرك محدودية دورها المحتمل وتطلع فقط إلى العمل كمنصة حوارية ثلاثية للتهدئة من حدة الأزمة وتقليل احتمالات حدوث مواجهة عسكرية ستؤثر بشكل مباشر على مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة، وذلك على غرار منصة الاستقرار والتعاون القوقازية التي أطلقتها عقب الغزو الروسي لمنطقة أوسيتيا الجنوبية بجورجيا عام 2008 التي أسفرت عن تسوية مؤقتة بين روسيا وجورجيا، دون قيادة مفاوضات شاملة لا تحظي بترحيب موسكو التي تطلع إلى حوار أشمل مع الناتو – يتجاوز تركيا – لانتزاع ضمانات أمنية طويلة الأمد.

إلا أن السباق الدبلوماسي المحموم الذي سبق الاعتراف الروسي بالجمهوريتين المذكورتين أظهر محدودية هامش المناورة أمام دوائر صناعة القرار الاستراتيجي التركي ومن ثم العجز عن تلبية طموحات أردوغان بشأن تصوير بلاده باعتبارها قوة إقليمية وحليف لا غنى عنه؛ إذ تجاوزت الجهود الدبلوماسية لإيجاد مخرج للأزمة الإشارة لأي دور محتمل لأنقرة، في حين تصدر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي كان على خلاف طويل مع أردوغان، التحركات الأوروبية لاحتواء الأزمة، ولعب المستشار الألماني أولاف شولتز دورًا رئيسيًا أيضًا. علاوة على أن عرض زيلينسكي لاجتماع يضم تركيا وألمانيا وأوكرانيا وأعضاء مجلس الأمن الدائمين، في 22 فبراير، لم يلق استجابة دولية حتى الآن، إذ يُبقي القادة الغربيون توقعات منخفضة تجاه الأدوار التركية المحتملة بالنظر لعلاقتها الاستراتيجية مع روسيا ويعتبرونها شريكًا غير موثوق.

وعقب اعتراف الكرملين باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الواقعتين في إقليم الدونباس يوم 21 فبراير، اكتفى المسؤولين الأتراك بخطابات الشجب والتنديد، حيث أعربت وزارة الخارجية التركية عن رفضها للخطوة ودعت موسكو إلى احترام وحدة أراضي أوكرانيا، ودعا أردوغان كييف وموسكو إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن وحث الناتو على تحديد موقفه من الأزمة، وذلك خلال تصريحات له أثناء عودته من جولة أفريقية لحضور قمة الحلف الطارئة في 23 فبراير، مستبعدًا فعليًا أي احتمال لانضمام أنقرة إلى العقوبات الغربية على موسكو.

إلا أن الموقف التركي شهد تحولاً محسوبًا بحلول اليوم الخامس من اندلاع العملية العسكرية الروسية داخل أوكرانيا بإعلان وزير الخارجية مولود تشاويش أوغلو تفعيل أحد بنود اتفاقية مونترو المتعلقة بمنع مرور جميع السفن الحربية خلال أوقات الحرب، بعد أيام من تقديم أوكرانيا طلبًا رسميًا لإغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل أمام السفن الحربية الروسية، ورغم أن القرار يُقرب تركيا من الموقف الغربي وبالأخص الولايات المتحدة والناتو ويشكل تحولاً نوعيًا حيث يعني تصنيف السلوك الروسي "حربًا" بعدما اكتفت سابقًا باعتباره مجرد "هجومًا"، إلا أنه لن يحمل تأثير عسكري على مسار الحرب الروسية الأوكرانية، كونه لا يقوض تمامًا حركة السفن الحربية الروسية بالنظر إلى منح المادة 19 من

المعاهدة استثناء للدول المطلة على البحر الأسود يسمح لسفنها بالعبور طالما إنها عائدة لقاعدتها الرئيسية حتي إذا كانت في حالة حرب، والأهم استعداد موسكو المسبق لسيناريو كهذا وقيامها بنقل 6 سفن حربية كانت رابضة بقواعدها في البحر المتوسط إلى البحر الأسود في 8 فبراير.

ورغم أن القرار لن يؤثر على مسار العمليات العسكرية إلا أنه يحمل دلالات سياسية رمزية تتعلق بالميل التركي للجانب الأوكراني والانضمام إلى العقوبات الغربية ضد موسكو وإن كان بشكل رمزي لاعتبارات متعددة سيتم تفصيلها لاحقًا، ويظهر الحرص التركي لتجنب استعداء روسيا في اللغة الدبلوماسية الدقيقة للغاية التي انطوى عليها الإعلان الرسمي؛ إذ استُخدمت عبارة "تركيا ستطبق اتفاقية مونترو" وليس "ستمنع السفن الحربية الروسية"، بما يشكل التزامًا بالسياق الذي وضعته أنقرة لنفسها منذ بدء الأزمة والذي تجلى سابقًا في الامتناع عن التصويت على تعليق تمثيل روسيا في مجلس أوروبا، وعدم إغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات الروسية.

• حسابات أنقرة

تبرز جملة من العوامل التي دفعت تركيا لتبني نهج محايد يميل إلى التهدئة تتلخص في التشابكات المصلحية مع طرفي الصراع، والتوازنات الجيوسياسية في البحر الأسود، وهو ما يُمكن تفصيله تاليًا:

• تأمين عمليات نقل التكنولوجيا العسكرية الأوكرانية: تطلع أنقرة لزيادة التعاون العسكري التقني مع أوكرانيا في وقت تتعرض صناعتها الدفاعية للشلل بسبب العقوبات الأمريكية، وكان آخرها خلال يناير الفائت عندما وقع الرئيس الأمريكي جو بايدن مشروع قانون يسمح للحكومة الأمريكية بتتبع وتقييم تداعيات الأمن القومي لبرنامج الطائرات بدون طيار التركي بهدف محاصرة القطاع العسكري التركي. وعليه، يُمكن لعمليات نقل التكنولوجيا الجارية مع أوكرانيا تعزيز القدرات العسكرية لأنقرة التي تفتقر صناعتها الدفاعية لتكنولوجيا المحركات، ففي أكتوبر 2021 وافقت شركة "موتور سيتش" - إحدى أكبر الشركات المصنعة لمحركات الطائرات والمروحيات في العالم - على تزويد شركة الدفاع التركية "بايكار" بـ 30 محركًا توربينيًا لاستخدامها في طائراتها الدرون الهجومية "بيرقيدار آقنجي"، كما وافقت شركة "Zorya Mashproekt" على صفقة توريد توربينات غاز للسفن البحرية التركية.

كذلك، يحمل التعاون الدفاعي بين البلدين بُعدًا آخر يتعلق بالتصنيع العسكري المشترك؛ حيث وقعت شركة "بايكار" التركية صفقة لبناء مصنع بالقرب من العاصمة الأوكرانية خلال سبتمبر 2021 إنتاج الطائرات بدون طيار "بيرقدار TB2" باستخدام المحركات المنتجة في أوكرانيا. وفي الأشهر الأخيرة، ناقش البلدان الإنتاج المشترك لسفن كورفيت وطائرات نقل عسكرية من طراز AN-178 ومحركات التوربينات. وتخشى أنقرة أن تشن روسيا هجمات حركية أو سيبرانية تستهدف منشآت الصناعة الدفاعية الأوكرانية والبنية التحتية الاستراتيجية التي بدورها ستؤثر على برامج التعاون الثنائي، حيث تعتبر موسكو تطور العلاقات الدفاعية بين كييف وأنقرة تهديدًا مباشرًا لأمنها.

• إبراز القدرة والمكانة الدولية والإقليمية: تحاول تركيا لعب أدورًا نشطة ومستقلة في العديد من مناطق الصراع الجيوسياسي، وتنظر للأزمة الأوكرانية باعتبارها فرصة نادرة لتحسين العلاقات المتوترة مع الحلفاء التقليديين في الولايات المتحدة والناتو وإعادة الانخراط مع الغرب لتخفيف بعض الضربات التي تلقتها جراء سياستها الخارجية المتهورة وتدهورها الديمقراطي، وفي الوقت ذاته، إحراجهم عبر تقديم نفسها باعتبارها فاعلاً دوليًا محايدًا قادرًا على صناعة القرار الإقليمي وقيادة وساطات ناجعة فشلت الحكومات الغربية في إنجازها؛ ففي تصريحات صحفية أثناء عودته من كييف، اتهم أردوغان نظيره الأمريكي جو بايدن بالفشل في إظهار نهج إيجابي لاحتواء الأزمة الأوكرانية، معتبرًا أن أوروبا تعاني مشاكل خطيرة على مستوى القيادة بعد غياب المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل وضعف القيادة الجديدة في مواجهة العدوان الروسي على أوكرانيا والاكتفاء فقط بحماية مشروع "نورد ستريم 2"، كذلك وصف الإعلام التركي لقاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في 7 فبراير الجاري بالمحرج وأنه عاد خالي

الوفاض. ولا شك أن نجاح أردوغان في تحقيق خطوات إيجابية على صعيد الأزمة الأوكرانية سينعكس على مكانة بلادة في النظام الدولي وعلى شعبيته الداخلية التي تضررت بشدة نتيجة تردي الوضع الاقتصادي.

• موازنة الوجود الروسي في البحر الأسود: يتنامى القلق التركي بشأن استمرار التمدد الروسي بالقرب من حدودها في البحر الأسود ومناطق جنوب القوقاز بشكل يخل بميزان القوة العسكرية لصالح موسكو بحيث يتحول البحر الأسود تدريجيًا إلى بحيرة روسية. وقد غير ضم القرم ميزان القوة العسكرية في تلك المنطقة لصالح روسيا، حيث أصبحت روسيا تمتلك منطقة اقتصادية خالصة مساوية تقريبًا للتركية، كما أنها ألغت الاتفاقيات السابقة مع أوكرانيا التي حدت من أسطول البحر الأسود وعززت أسطولها بالسفن السطحية والغواصات المطورة لتمتلك 49 سفينة سطحية مقارنة بـ 26 سفينة قبل عام 2014، محققًا تفوقًا على الأسطول التركي المكون من 44 سفينة، وقد تم تجهيز السفن والغواصات بصواريخ كاليبر كروز القادرة على إصابة أهداف على بُعد 2400 كيلومتر.

علاوة على تركيب شبكة من المنظومات التسليحية المتطورة في شبه جزيرة القرم كمنظمات "S-400" و"S-300" و"Pantsir-S1" المضادة للطائرات ومنظومة "Bastion-P" المضادة للسفن، وغيرهم من أنواع الرادارات وأنظمة الحرب الإلكترونية، بحيث أصبح البحر الأسود بأكمله يقع ضمن نطاق هذه الشبكة. وتنظر تركيا للتوسع العسكري الروسي كتهديد لأمنها الجيوسياسي ولعل ذلك كان الدافع الأكبر لتأييد تركيا تمدد الناتو في أوروبا الشرقية وتوسيع عضويته ليضم أوكرانيا وجورجيا وأذربيجان ومقدونيا الشمالية لموازنة النشاط الروسي المتزايد في المنطقة.

• الاضطرار إلى الموازنة بين التزاماتها مع الناتو وروسيا: لا تريد تركيا أن تكون مُخيرة بين روسيا وأوكرانيا ومن ورائها الغرب نظرًا لتشابكات مصالحها مع روسيا في مسارح صراع أخرى وشراكتها الدفاعية والاقتصادية مع أوكرانيا. وتاريخيًا، تعاملت أنقرة بحذر تجاه قضية التوسع الروسي في المنطقة، فخلال التدخل الروسي في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بجورجيا عام 2008، رفضت تركيا رفع القيود المفروضة على حجم وعدد السفن الحربية الأمريكية الداخلة إلى البحر الأسود بموجب اتفاقية مونترو، رغم دعمها لبرامج تدريب وتجهيز القوات المسلحة الجورجية التي أطلقها حلف الناتو. وعقب ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 رفضت الانضمام لعقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا رغم اعتبارها الضم الروسي "غير قانوني".

• تجنب عرقلة الشراكة الاقتصادية التركية الأوكرانية: بينما يعاني الاقتصاد التركي تدهورًا حادًا تمثل في انخفاض قيمة "الليرة" وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر، تبرز أوكرانيا شريكًا اقتصاديًا لأنقرة لا ترغب في خسارتها حيث أصبحت تركيا مؤخرًا المستثمر الأجنبي الأول في أوكرانيا بإجمالي استثمارات التركية بلغت 3,6 مليار دولار عام 2020، ونمت التجارة الثنائية بين البلدين بنسبة 50% تقريبًا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 لتصل إلى 5 مليارات دولار، ويتطلع الجانبان لرفع حجم التجارة الثنائية السنوية إلى ما يزيد عن 10 مليارات دولار في غضون السنوات القليلة المقبلة، وفي هذا الصدد، وقعا اتفاقية تجارة حرة خلال زيارة أردوغان الأخيرة يسمح بموجبها استيراد 95% من البضائع الأوكرانية معفاة من الرسوم الجمركية، ومن شأن الوصول التركي السهل إلى القمح الأوكراني إلى ترسيخ مكانة الأولى كواحدة من أكبر مصدري منتجات الدقيق في العالم، لذلك تخشى أنقرة أن تعطل الضغوط الاقتصادية الناجمة عن أي حرب محتملة الصفقات التجارية وتضعف الاستثمارات المتبادلة.

• توازن دقيق

تتحرك تركيا على حبل مشدود لتحقيق التوازن في علاقاتها مع كييف وموسكو، فرغم تعدد موضوعات الشراكة الاستراتيجية مع أوكرانيا واعتبارها حاجز ضد توسع النفوذ الجيوسياسي الروسي في منطقة البحر الأسود، إلا أن الدولة ليست جائزة تستحق إغضاب الشريك الروسي الاستراتيجي وسيظل نطاق العلاقات بين البلدين محدودًا مقارنةً بموسكو، لذلك يحاول أردوغان إظهار تركيا في موقف محايد، ويرجع ذلك لأسباب عدة منها:

• أولاً: عدم قدرة الاقتصاد التركي المضطرب على تحمل تبعات سيناريو 2015 عندما علقت موسكو السياحة القادمة لتركيا وأوقفت الواردات الزراعية إثر إسقاط الأخيرة طائرة سوخوي روسية على الحدود السورية؛ وتعتبر روسيا الواجهة الأولى لتدفقات الخضروات والفواكه الطازجة التركية مسجلة مليار و13 مليون دولار خلال 2021 ارتفاعًا من 948 مليونًا و817 ألف خلال 2020، كما يشكل السياح الروس والأوكرانيين مكونًا رئيسيًا للمنتجعات السياحية على ساحل بحر إيجة، وعليه، سيكون من شأن أي معركة مع موسكو الإضرار بالاقتصاد التركي وبآفاق إعادة انتخاب أردوغان.

علاوة على ذلك، تخشى الحكومة التركية تعطل المشاريع الاقتصادية المشتركة ذات الطابع الاستراتيجي كمشروع بناء محطة الطاقة النووية "أكويو" الذي تنفذه شركة "أكويو نوكليار" التابعة لـ "روساتوم"، أو تقليل إمدادات الغاز الطبيعي الروسي المتدفقة عبر خطي أنابيب "السيل الأزرق" و"تورك ستريم" اللذان يؤمنان النسبة الأكبر من احتياجات البلاد من تلك السلعة الاستراتيجية (من جملة استهلاكها السنوي البالغ 48,1 مليار متر مكعب تشتري تركيا 33,6 مليار متر مكعب من موسكو) بما يشكل ضربة قاصمة لمحاولات إنعاش الاقتصاد التركي. ولعل التبعات السلبية لقرار إيران تعليق ثم تخفيض بنسبة 50% تدفقات الغاز عبر خط أنابيب "تبريز-أنقرة" بدعوى وجود مشكلات فنية مما أنتج أزمة كهرباء وهدد استقرار القطاع الصناعي، كاشفةً لمخاطر قرار كهذا.

• ثانيًا: طور الطرفان التركي والروسي نمطًا فريدًا للعلاقات أُطلق عليه "التعاون التنافسي"، فبينما يدعمان أطراف متعارضة في النزاعات الليبية والسورية وجنوب القوقاز، إلا أنهما استطاعا الوصول إلى مجموعة من التفاهمات المتبادلة والمستقرة داخل المسارح الإقليمية

المختلفة، مظهرين مستوى تنسيقي عالي وقدرة على إدارة خلافاتهما واحترامهما لمساحات نفوذ الآخر، وهو النمط الذي تود أنقرة الحفاظ عليه لارتباط مصالحها داخل بعض مسارح العمليات بموافقة موسكو، فعلى سبيل المثال، ستدفع تركيا ثمنًا باهظًا في سوريا حال انقلاب روسيا عليها بسبب موقفها من أوكرانيا إذ يُمثل الرضاء الروسي ضمانًا لاستمرار السيطرة التركية على المنطقة الآمنة التي أنشأتها القوات التركية بفعل العمليات العسكرية الثلاث المنفذة شمال البلاد، علاوة على أن تنفيذ روسيا بضع طلعات جوية في أدلب كافيًا لإجبار ملايين السوريين على التوجه نحو الحدود التركية وهو أمر لا تستطيع الأخيرة تحمله نظرًا لاستضافتها أربعة ملايين لاجئ سوري وتنامي المشاعر المعادية للاجئين بين السكان. ولا يتوقع أن تُبدي روسيا تفهمًا أو تسامحًا مع أي نشاط تركي مزعزع للاستقرار في جوارها المباشر بعكس درجات المرونة الاستراتيجية التي قد تُبديها حيال بعض قضايا الشرق الأوسط، كونها تطلع للأخيرة من منظور استعادة المكانة الدولية وتعزيز القوة الجيوسياسية، بينما تنظر إلى مسائل الجوار المباشر باعتبارها فناء خلفي لها وقضية تمس أمنها القومي.

• ثالثًا: مسعى تركيا الحفاظ على الشراكة الاستراتيجية مع موسكو لاسيمَّا بعد شعورها بتخلي حلفاء الناتو عنها واصطفافهم إلى جانب اليونان وقبرص خلال خلافهم الأخير بشأن حقوق التنقيب عن غاز شرق المتوسط. إضافة إلى تجاهل مخاوف أنقرة في سوريا والاكتفاء بمحاولات احتواء أزمة اللاجئين وضمان منع تمددها إلى الحدود الأوروبية. علاوة على أن تعرض بعض سياسات أردوغان لانتقادات غربية دفعها لتبني أجندة أكثر برجماتية متعددة التوجهات وتركز على مصالحها ولا تصطف بالضرورة إلى جانب المحور الغربي.

• رابعًا: تجاوز أهداف موسكو الشاملة أوكرانيا إلى مطالبة الناتو بإيقاف التمدد شرقًا والعودة إلى حدود عام 1997 والامتناع عن نشر أسلحته داخل دول الاتحاد السوفيتي السابق، وهي مواضيع تريد موسكو مناقشتها بشكل مباشر مع واشنطن وحلفائها الغربيين ولا يتوقع أن تلعب تركيا أدوارًا حقيقية بها. علاوة على أن روسيا راغبة في الحد من محاولات تمدد النفوذ التركي داخل دول الاتحاد السوفيتي السابق التي تعتبرها مجالها الحيوي وساحة نفوذ حصري لها، لا سيمَّا عقب نتائج حرب ناجورنو كاراباخ الثانية، وهو ما عبر عنه كونستانتين زاتولين، النائب الأول لرئيس لجنة مجلس الدوما لشؤون رابطة الدول المستقلة والتكامل الأوروبي الآسيوي والعلاقات مع المواطنين، حيث قال إن "دعوة رئيسي روسيا وأوكرانيا، فلاديمير بوتين وفلاديمير زيلينسكي، لمناقشة الخلافات في تركيا، تمليه رغبة أنقرة في زيادة دورها في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، على الرغم من حقيقة أن موقف تركيا قد تم الإعلان عنه في البداية، فهي لا تعترف بعودة شبه جزيرة القرم إلى روسيا وتواصل تطوير أطروحة "احتلال" شبه جزيرة القرم".

ختامًا، تتسم التفاعلات التركية مع الأزمة الأوكرانية بالحذر الشديد بالنظر لشراكتها الاستراتيجية مع الطرفين؛ فمن ناحية لديها ملفات متشابكة مع روسيا في مسارح متعددة وتريد ضمان مصالحها التجارية والاقتصادية فيما يتعلق بقطاعات الغاز والسياحة والواردات، ومن ناحية أخرى تريد الحفاظ على المصالح الجيوسياسية والعسكرية القائمة مع أوكرانيا. ولا يتوقع أن يتجاوز الدور التركي مستقبلاً حدود وساطة منخفضة الاحتمالات في ظل ترجيح قيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتلك الجهود.

حافة الهاوية

أيُّ أدوات يُمكن أن توظفها واشنطن للتعامل مع الأزمة الأوكرانية؟

* مها علام

يشهد العالم مرحلة حرجة تحمل الكثير من مؤشرات التأزم، والتي يأتي في مقدمتها التطورات الدراماتيكية المرتبطة بالأزمة الأوكرانية. الأمر الذي دفع بعض التحليلات إلى اعتبار المشهد الراهن بمثابة مقدمات لـــ"حرب عالمية ثالثة". فالصورة التي قدمتها الأزمة الأوكرانية تحوي خطوطًا متقاطعة ومتشابكة؛ فمن جهة، هناك مسار عسكري حرج وصل إلى الحديث عن احتلال كامل لأوكرانيا؛ ومن جهة أخرى، تسير جهود التهدئة على خطى متواضعة من أجل احتواء المشهد. الأمر الذي يُثير التساؤل بشأن دور واشنطن والأدوات التي تملكها للتعاطي مع الأزمة.

* باحث ببرنامج العلاقات الدولية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• مشهد معقد

تعد أوكرانيا من الدول ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للاتحاد السوفييتي سابقًا والوريث الروسي حاليًا؛ فقد كانت في المرتبة الثانية من حيث الكتلة السكانية، وأكبر موطن للإنتاج الزراعي والصناعي في الإتحاد السوفييتي، كما كانت تحتفظ بجزء مهم من الترسانة النووية السوفيتية. لذا، يعتبر بعض المحللين أن أوكرانيا هي التي تؤكد صورة روسيا كقوة عظمى أو هي التي تدحضها؛ ويعتبرون أيضًا أن روسيا بدون أوكرانيا هي مجرد دولة بينما روسيا بوجود أوكرانيا هي إمبراطورية.

دارت ترتيبات مرحلة أفول الحرب الباردة بين الزعيم السوفيتي "ميخائيل جورباتشوف" والرئيس الأمريكي "جورش بوش " الأب حول الاتفاق على عدم انضمام أوكرانيا إلى أي تكتل مضاد لموسكو، ما ارتبط بالتوقعات الخاصة بحل وتفكيك حلف الأطلنطي نتيجة لانتفاء أسباب وجوده. إلا أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، قد كشف، بالتوازي مع التطورات الحرجة المرتبطة بأوكرانيا، عن تجاهل الغرب لمخاوف بلاده الأمنية. وفي المقابل، هدد الرئيس الأمريكي "جو بايدن" برد حازم على أي تحركات عسكرية روسية في أوكرانيا. كما أفادت معلومات استخبارية أمريكية، تم الكشف عنها، أن الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا قد يبدأ ما بين منتصف يناير ومنتصف فبراير الماضي. الأمر الذي يشير إلى تعقد ملامح المشهد؛ والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

الاتجاه للعسكرة: حمل المشهد الجاري - منذ بدايته - الكثير من مؤشرات العسكرة التي يقوم به كل الأطراف. فيما قامت موسكو بإرسال ما يتجاوز 100 ألف جندي روسي قرب الحدود الأوكرانية؛ فقد قامت واشنطن بإرسال السفن الحربية الى منطقة البحر الأسود بجانب إرسال 3 آلاف جندي إضافي إلى أوروبا الشرقية مع وضع 8500 جندي في حالة التأهب. ولم تتوقف موسكو عن التلويح بالأداة العسكرية، لكنها اتجهت إلى الاستخدام الموسع لها من خلال القيام بعملية عسكرية وصلت إلى العاصمة كييف. ووصل الأمر بموسكو إلى الإعلان عن وضع "قوات الردع النووي" الروسية في أقصى درجات التأهب. وفي المقابل، كثفت واشنطن، من وجودها في أوروبا الشرقية وداخل أراضي حلفاء "الناتو"؛ كما كثفت المساعدات العسكرية المقدمة إلى كييف. ففي 26 فبراير الماضي، أعلن وزير الخارجية "أنتوني بلينكن" عن مساعدات عسكرية جديدة لأوكرانيا بقيمة 350 مليون دولار.

ازدواجية التصريحات: منذ بدأ الأزمة وحتى الآن طالت مسألة إزدواجية التصريحات كافة الأطراف في المشهد، الأمر الذي بات أشبه بالمناورات الكلامية. فقد قال "بايدن" إن "اذا ما اتخذ بوتين قرار الحرب، سيكون الأمر كارثيًا على روسيا"؛ وذلك بالرغم من تشديده على عدم إرسال قوات أمريكية للقتال في أوكرانيا، مع اعترافه – حينذاك - بوجود انقسامات داخل "الناتو" حول الرد المناسب على موسكو. وفي أعقاب الغزو الروسي، تفاوتت التصريحات الغربية بين التأكيد على الرد الحاسم من جانب، ودعم المسار الدبلوماسي من جانب آخر. كما اتجهت موسكو في خضم الاستخدام الواسع للأداة العسكرية إلى الحديث عن الدفاع عن النفس. ومن جانبه، رغم حديث الرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلنيسكي" عن تخلي الغرب عنه، إلا أنه أعاد الكرة بشأن انضمام كييف لـ"الناتو"، بل وتجاوز ذلك إلى الحديث عن رغبتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي.

ارتباك السلوك الأمريكي: يسمح تتبع المشهد برصد إرتباك واضح في السلوك الأمريكي، تنبع أولى أسبابه من رغبة واشنطن في التركيز على منطقة (الهندي – الهادىء) لتطويق الصين باعتبارها التهديد الأهم؛ بينما يتضح أن السبب الآخر خلف هذا الإرتبارك هو الخوف من تحمل واشنطن تكاليف جديدة بشأن الأمن الأوروبي. إذ ترغب واشنطن في تكثيف تحركاتها تجاه الأزمة للتأكيد على الزعامة العالمية لواشنطن، ولكن بدون تحمل واشنطن تكاليف إضافية. لذا، يبدو سعى واشنطن واضحًا في تكثيف الإجراءات التي تتخذها لعقاب موسكو وعزلها عن العالم، وبالتوازي مع ذلك يبدو أن هناك إدراك أمريكي مؤداه أن الحل يحب أن يكون دبلوماسيًا. فقد جاء رد البيت الأبيض فاترًا على اقتراح الرئيس

"زيلينسكي" فيما يتعلق بفرض منطقة حظر طيران للرحلات الجوية الروسية فوق أوكرانيا، إذ قال إن مشاركة واشنطن في هذه الخطوة ستكون بمثابة صراع مباشر مع موسكو، وهو ما لا تريده واشنطن.

إعادة بلورة التحالف الأنجلو – أمريكي: تبلور التحالف الأنجلو – أمريكي بوضوح في حالة الغزو الأمريكي للعراق 2003، ثم شهد عدد من سنوات الانحسار، الأمر الذي انعكس بوضوح في موقف لندن من أزمة ضم روسيا للقرم في 2014، وعدم استجابتها للتصعيد الأمريكي حينذاك. إلا أن الأزمة الجارية حاليًا تعكس ملامح لإعادة بلورة التحالف الأنجلو – أمريكي من جديد، سيما مع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وبحثها عن دورًا أكبرًا على الساحة الدولية. فقد صرح رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون" بأن المملكة المتحدة وحلفائها بـــ"الناتو" سوف يتحدوا في قتالهم ضد العدوان الروسي على أوكرانيا. كما دعمت لندن كل الإجراءات التقييدية التي اتخذتها واشنطن لمعاقبة موسكو في أعقاب غزو أوكرانيا؛ فقد قال وزير الدفاع البريطاني "بن والاس"، إن بلاده ترغب في عزل روسيا عن نظام "سويفت" للمدفوعات العالمية بين البنوك.

محاولات توحيد الجبهة الأوروبية: على الرغم مما بدا كعدم وحدة الصف الأوروبي في وجه موسكو في بداية الأزمة، بطريقة تسببت في تباين مواقف وردود أفعال الدول الأوروبية حيال موسكو، إلا أن قيام موسكو بشن قصف عسكري ضد كييف فقد ساهم – بقدر كبير – في وحدة الصف الأوروبي. فقد لفت مسؤولون أمريكيون في أكثر من مناسبة إلى أن حلفاء وشركاء واشنطن حول العالم اتحدوا في هذه الأزمة أكثر من أي وقت مضى. كما أكدوا أن الخسارة الكبرى لموسكو في هذه الأزمة تكمن في وحدة حلفاء واشنطن ضد موسكو وسياساتها. فعلى سبيل المثال، ساهمت هذه الأزمة في تحول واضح في الموقف الألماني، الذي ظل هادىء لفترة معقولة، إذ قررت، في خطوة مناقضة لتصريحاتها السابقة، أن توقف خط الغاز "نورد ستريم 2"؛ بل وتبنت ذات الخطوات التقييدية العقابية التي اتخذتها باقي الدول الأوروبية.

قال الرئيس "بايدن"، في خطابه السنوي حول حالة الاتحاد إن نظيره الروسي "بوتين" أصبح "أكثر عزلة من أي وقت مضى".

تصدر النزعة القومية الروسية: قد يساهم تتبع المشهد الجاري في التقاط بعض المؤشرات الخاصة بتصاعد النزعة القومية الروسية، انطلاقًا من الأسباب التي تبرر تطورات الأزمة تبدو في مضمونها مرتبطة بالحس والشعور القومي المرتبط بالميراث الروسي، أو التركة السوفييتية. إذ يمكن النظر إلى المغامرة الروسية الجارية في إطار عدد من الأمور؛ كالسعي لإستعادة التركة السوفييتية التي ستؤشر على استعادة موسكو لمكانتها الدولية التي تليق بها، أو النظر إليها بوصفها مجازفة خارجية لتحقيق نصر قوي مرتبط بالحس القومي الروسي بطريقة قد تساهم في تجاوز حالة الاحتقان الداخلي على المسرح الروسي.

بوادر نظام دولي جديد: يمكن النظر إلى الأزمة الأوكرانية الحالية بوصفها أحد المؤشرات على التحول الذي يشهده النظام الدولي الذي تترأسه واشنطن؛ فسعي موسكو لاستعادة التركة السوفيتية يعني في مضمونه رغبة موسكو في استعادة مكانتها التي تمتعت بها أثناء الحرب الباردة كدولة كبرى. ومن الجدير بالذكر، أن الأزمة الأوكرانية لا تعني مجرد نزاع بين دولتين، لكنها تحمل تداعيات ترتبط بالقارة الأوروبية بأكملها، بل والكتلة الغربية على امتداد مناطق نفوذها وحلفائها، بطريقة ستلقي بظلالها على النظام الدولي بأسره. إذ يبدو أن موسكو تدرك أنه بسبب الصدع في الحائط الغربي باتت اللحظة مواتية لتغيير المعادلات السياسية والأمنية والعسكرية في أوروبا. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل امتد إلى السعي لتكوين جبهة مناوئة لواشنطن تضم الصين، التي باتت تمثل التهديد ذا الأولوية بالنسبة لواشنطن، فقد كشف الرئيس "بوتين"، في مستهل فبراير الماضي، عن اتفاقين جديدين في قطاع النفط والغاز مع الصين بقيمة 117,5 مليار دولار، متعهدًا بزيادة صادرات الغاز الروسية إلى الشرق الأقصى؛ ما يتيح له الفرصة لتضييق الخناق على المستهلك الأوروبي.

• معادلة التعاطي الأمريكي

في منتصف ديسمبر 2021، أصدرت وزارة الخارجية الروسية مجموعة من المطالب التي تساهم – حسب رؤيتها – في احتواء حالة الاحتقان الجارية؛ وهي: عدم ضم دول جديدة إلى حلف "الناتو"، مع توفير ضمانات قانونية بذلك، وطالبت أيضًا بامتناع "الناتو" عن نشر قوات عسكرية إضافية في أوروبا مقارنة بالوضع الذي كان سائدًا في عام 1997 قبل انضمام بولندا ودول البلطيق. علاوة على ذلك، فإن على "الناتو" – وفقًا لمطالبها - التعهد بعدم الانخراط في "أي نشاط عسكري في أوكرانيا، أو أوروبا الشرقية، أو القوقاز، أو آسيا الوسطى". وردًا على هذه المطالب، رفضت واشنطن وحلفاء آخرون في "الناتو" هذه المطالب وحذروا روسيا من الانتقام في حالة غزو أوكرانيا. ومن جانبها، جاء رد روسيا باستخدام القوة على الأرض؛ بدأت أولى بوادر الاحتدام في الإعلان الروسي عن استقلال جمهوريتي (دونيتسك ولوهانسك)، ثم تبعها عمليات عسكرية واسعة النطاق وصلت إلى محاصرة العاصمة كييف من أجل إسقاطها.

ومع تتبع السلوك الأمريكي منذ اتجاه الأزمة صوب التصعيد، يتضح أن واشنطن تعاملت معها وفقًا لاستراتيجية مزدوجة تحوي مزيج من الترغيب والترهيب؛ إذ أعلنت رفضها التام لما يسمى بـ"الخطوط الحمراء الروسية". ولفتت إلى أن الرد على التصعيد الروسي سيسير بثلاثة مسارات متوازية؛ يدور الأول حول فرض عقوبات اقتصادية قد تصل إلى منع روسيا من نظام "سويفت" المصرفي؛ ويتصل الثاني إلى تكثيف المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة إلى أوكرانيا؛ في حين ينصرف الثالث إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا الشرقية. لكنها في المقابل، قللت من فرص إرسال قوات أمريكية لأوكرانيا، مشددة على رغبتها في دعم المسار الدبلوماسي. وارتباطًا بذلك، فقد صرح "جيك سوليفان" – مستشار الأمن القومي الأمريكي – بأن الرئيس "بايدن" قد عرض على روسيا مسارًا دبلوماسيًا، لكن واشنطن على استعداد لكل الاحتمالات. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى الأدوات التي تملكها واشنطن للتعامل مع الأزمة:

التعزيزات العسكرية: حتى اللحظة الراهنة عمدت واشنطن إلى استخدام الأداة العسكرية من خلال تقديم العتاد العسكري المناسب لأوكرانيا، فمع بداية الأزمة، أعلنت السفارة الأمريكية بكييف وصول مساعدات عسكرية أمريكية لدعم أوكرانيا للتصدي لغزو محتمل من جانب روسيا تضمن قرابة 200 ألف رطل من العتاد العسكري بما في ذلك ذخيرة لمدافعي الخط الأول عن أوكرانيا. ومع التصعيد العسكري الروسي ضد أوكرانيا أعلن وزير الخارجية "بلينكن" عن مساعدات عسكرية جديدة لأوكرانيا بقيمة 350 مليون دولار. وبالتوازي مع ذلك، اتجهت واشنطن صوب تعزيز تواجدها في أوروبا الشرقية وحلفاء "الناتو"؛ فقد أعلنت "البنتاجون" عن نقل بعض الوحدات الموجودة إلى أوروبا الشرقية، مع نشر وحدات إضافية؛ ومنها نشر ما يقرب من 1700من أفراد الخدمة من الفرقة 82 المحمولة جوًا في ألمانيا، وإرسال 3000 عنصر خدمة إضافي من الفرقة 82 المحمولة إلى بولندا، لإكمال نشر فريق لواء المشاة القتالي. لكن "جون كيربي" - المتحدث باسم "البنتاجون"- أوضح في أكثر من مناسبة أن القوات الأمريكية "لن تقاتل في أوكرانيا، لكنها ستضمن دفاعًا قويًا عن الحلفاء".

مع تتبع المشهد الجاري، يتضح أن تكثيف التعزيزات العسكرية في أراضي أوروبا الشرقية وحلفاء "الناتو"، لم يوفر الحماية لأوكرانيا، كونها لا تخضع لمظلة الحماية الخاصة بـ"الناتو"، لكن يبدو من الواضح أن الهدف منها هو قطع الطريق على موسكو أمام مزيد من التوسع والعدوان في هذه المنطقة. بعبارة أخرى، تبدو التعزيزات العسكرية الأمريكية بمثابة أداة لردع موسكو عن مزيد من التحركات العدوانية، وليست وسيلة موجهة لحماية أوكرانيا.

العقوبات الاقتصادية: تبدو هذه الأداة أكثر واقعية وأقل في التكلفة التي سيتحملها الغرب، وقد استخدمتها واشنطن ضد موسكو لسنوات. في أعقاب الهجمات العسكرية التي شنتها موسكو ضد كييف، أعلنت واشنطن عن جملة من العقوبات الاقتصادية التي تستهدف حصار روسيا وعزلها عن العالم. تتراوح هذه العقوبات من تجميد أصول المسؤولين طالت الرئيس "بوتين" ووزير خارجيته "سيرجي لافروف"، وحظر البنوك الروسية بما فيها البنك المركزي

الروسي، إلى منع المستثمرين الروس؛ أما في قطاع الطاقة، فقد اتجهت ألمانيا لوقف عملية التصديق على خط أنابيب الغاز (نورد ستريم 2)، مع اتجاه واشنطن لفرض عقوبات على الشركة المشغلة لخط أنابيب الغاز "نورد ستريم 2" وقادتها. بالإضافة إلى حرمان روسيا من أكثر من نصف وارداتها من المنتجات التكنولوجية المتطورة، كما جرى عزل واستبعاد عشرات المصارف الروسية من نظام "سويفت" المالي العالمي. وتقوم فلسفة الاعتماد على العقوبات الاقتصادية على رفع التكلفة على موسكو وتكبيد الاقتصاد الروسي خسائر كبرى. وفي هذا السياق، يمكن أن تتجه واشنطن إلى خطوات أكثر قسوة من خلال العمل عن استبعاد روسيا عن مجموعة الدول الصناعية الثمانية (G8)، كما قد يصل الأمر إلى قيام واشنطن بالعمل على إقصاء موسكو من منظمة التجارة العالمية.

وعلى الرغم من نجاعة هذه الأداة، إلا أنها لازالت تحوي بعض أوجه القصور؛ يدور أبرزها حول الرد الاقتصادي على العمل العسكري قد يحمل بعض ملامح الضعف في الاستجابة، كما أن موسكو استطاعت عبر سنوات أن تلتف على العقوبات المفروضة عليها، إضافة إلى أن فرض عقوبات على روسيا يحمل انعكاسات على أوروبا، سيما وأن حجم التبادل التجاري مع أوروبا بشكل خاص يميل لصالح روسيا في قطاع الطاقة والغاز الطبيعي.

الأداة الدبلوماسية: منذ البوادر الأولى للاحتدام، فيما اتجهت واشنطن لإعادة إرسال جنودها صوب شرق أوروبا، أكدت في ذات الوقت على رغبتها في دعم المسار الدبلوماسي وتعميق وتعزيز الإتصالات مع موسكو؛ وتكثيف الجهود الدبلوماسية والاتصالات مع الشركاء الأوروبيين من جانب آخر. إذ يساهم التركيز على هذه الأداة في تعزيز مساحات التفاهم وتقليل مساحات الخلاف، والتأكيد على إمكانية إيجاد أرضية مشتركة. فقد فتح الرئيس "بايدن" قناة للتواصل المباشر مع نظيره الروسي، كما جرى اتصال بين وزير الخارجية "بلينكن" ونظيره الروسي حول الوضع في أوكرانيا. وفي أعقاب التصعيد الروسي، وعلى الرغم من احتدام المشهد ظل التأكيد على أهمية الأداة الدبلوماسية مستمر، باعتبارها الملاذ الوحيد الذي يستطيع أن يضمن مصالح كافة الأطراف. وبالتالي مع ذلك، لجأت واشنطن إلى مجلس الأمن من أجل إدانة السلوك الروسي، وحث موسكو على الانسحاب؛ إلا أن هذا التحرك تعثر بفعل "الفيتو" الروسي، وهو ما دفع صوب الاحتكام إلى الجمعية العامة – تجاوزًا لـ"الفيتو" الروسي - من أجل تكوين جبهة دولية واسعة في وجه موسكو.

على الرغم من إيجابية هذه الأداة نتيجة لقدرتها على إحتواء حالة الاحتقان، وقدرتها على فتح قنوات إتصالات مباشرة بين الأطراف المتنازعة؛ إلا أن قدرتها على التأثير تظل مرتبطة بحجم القوة العسكرية والضغط الاقتصادي فيما بين الفرقاء. وعليه، تظل قدرة التأثير المرتبطة بهذه الأداة على الأدوات الأخرى العسكرية والاقتصادية. أما ما يتعلق بالتحركات داخل المؤسسات الدولية، فتظل قيمتها رمزية وسياسية أكثر من كونها عملية. إذ يبدو أن الغرض منها إرسال رسالة لموسكو مؤداها أن العالم مع واشنطن ضد موسكو.

تعزيز العلاقات مع أوكرانيا: قدمت واشنطن وموسكو في عام 1994 تأكيدات لأوكرانيا باحترام سيادتها وحدودها في مقابل التخلي عن ترسانتها النووية التي ورثتها عن الاتحاد السوفييتي، دون أي تعهد ملزم بذلك. منذ اتجاه روسيا لضم القرم، اتجهت واشنطن لتعزيز علاقاتها كييف وتكثيف الدعم المقدم لها، على المستويين العسكري والاقتصادي. فقد أكدت واشنطن على أن كييف حصل على أكبر دعم أمريكي لها خلال العام الأخير. في أعقاب العدوان الروسي، ظهرت مجموعات المقاومة المحلية الأوكرانية بوصفها العنصر الذي قد يفرض ضغوطًا ويرفع التكلفة على موسكو. فقد كشفت "بي بي سي" عن أن هذه المقاومة قد تلقت تدريبًا طويلاً على يد المخابرات الأمريكية والبريطانية لمواجهة أي غزو روسي. ومن ثم، يبدو أن دعم المقاومة الأوكرانية وجر موسكو لمستنقع حرب الشوارع، سيظل خيار مرجح لواشنطن. إلا أن الواقع يشير إلى أن الفجوة في القوة بين موسكو وكييف واسعة للغاية، كما أن أي تحرك عسكري لموسكو لن تقوى كييف على صده، وغاية الأمر يرتبط برفع التكلفة على موسكو فقط.

استخدام ساحات بديلة: يمكن القول عبر نظرة تحليلية لواقع المشهد العسكري الحالي، أن

موسكو تمتلك الكثير من الأدوات التي تمكنها من حسم المعركة في أوكرانيا لصالحها؛ وهو ما ينعكس في التصريحات الغربية التي تؤكد على عدم التدخل عسكريًا في أوكرانيا. وارتباطًا بذلك، تبدو مسألة بحث واشنطن عن ساحة بديلة للضغط على موسكو، خيار قيام، بل وبديل مناسب. وتأتي مسألة إسناد هذا الضغط إلى وكلاء آخرين، كفرصة مرنة لتقليل الضغط عن واشنطن والسماح لها بالتحرك وفق أولوياتها الجديدة. وفي هذا السياق، تتمثل الجبهات الممكنة لإجراء هذه المناورة في آسيا الوسطى والقوقاز على سبيل المثال، أو تفجير الوضع في سوريا بطريقة تستنزف روسيا. كما قد تتجه واشنطن لاستخدام تركيا كذراع لإثارة المشاكل في الساحات التي تجمعها بروسيا؛ كما قد تعيد واشنطن استخدام سلاحها القديم ضد روسيا، والمتمثل في استخدام الإرهابيين، سيما مع إحكام طالبان سيطرتها على الحكم في كابول.

على الرغم من جاذبية هذه الأداة، إلا أنها تحمل العديد من المخاطر، انطلاقًا من كون تفجر الأوضاع في أي منطقة قد يعود بالسلب على واشنطن ذاتها، كما أن الاعتماد على تركيا كذراع لواشنطن ضد خصومها يفرض الكثير من الضغوط على الإدارة الأمريكية جراء السلوك التركي غير المأمون، وأخيرًا فإن استخدام الإرهابيين للضغط على موسكو قد يحمل مخاطر مماثلة لواشنطن كما جرى في أحداث 11 سبتمبر.

مجمل القول، إن التطورات المرتبطة بالأزمة الأوكرانية دفعت الساحة الغربية لوضع خطير لم تكن قد تعرضت له منذ الحرب العالمية الثانية. واستنادًا إلى ذلك، فإن على واشنطن أن تتبنى نهج مرن ومتعدد الأبعاد، يحمل جوانب التعاون والردع في آن واحد، للتعاطي مع المشهد يضمن لها الظهور بمظهر القوة المهيمنة من جانب، ويدفع أطراف الأزمة نحو التوافق من جانب آخر. إذ أن استمرار سياسة الضغط ضد موسكو دون فتح قنوات للتواصل، لا يعني بضرورة تحقيق الردع، وإنما قد يدفع موسكو صوب مزيد من التصعيد وتبني سياسة (الأرض المحروقة).

عطفًا على ما سبق، وعلى الرغم من التهديدات التي تحملها الأزمة تجاه واشنطن، إلا أنها تحوي فرصًا أيضًا سيما مع لعب واشنطن دورًا أكبر تجاهها. وتكمن أبرز هذه الفرص في أن استمرار التهديدات التي يواجهها الشركاء الأوروبيين قد تدفعهم إلى الاستمرار في معسكر واشنطن، بطريقة قد تمكنها - أي واشنطن - من بناء جبهة مضادة في وجه الصين على الساحة الدولية.

الردع الهش.. الموقف الغربي

من الغزو الروسي لأوكرانيا بين عدم الفاعلية ومحدودية الخيارات

* محمد عبد الرازق

يُعرف الردع في أكثر التعريفات تبسيطًا بأنه "امتلاك القوة والتهديد باستخدامها لثني الخصم عن القيام بعمل غير مرحب به". وبمحاولة تطبيق هذه النظرية على المقاربة الغربية في الاستجابة لتقديراتها الاستخبارية التي تشير إلى عزم روسيا القيام بغزو أوكرانيا، سواء تقديرات الشهور الأخيرة أو تلك التي سبقت ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014؛ نجد أن اختلالاً عميقًا شاب هذه المقاربة.

* باحث أول بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• مقاربتان متضادتان

لوحت القوى الأوروبية والغربية -ولم تزل- بأنها لن تتهاون في الرد على أي هجوم روسي على أوكرانيا. بيد أن هذا التهديد الغربي لم يغادر مربع العقوبات القاسية التي تنتظر موسكو إذا ما أقدمت على غزو أوكرانيا، والتي بدأت بوادرها بعد اعتراف روسيا بالجمهوريتين الشعبيتين المنفصلتين عن إقليم دونباس شرق أوكرانيا (دونيتسك – لوهانسك).

وفي المقابل، كان الرد الروسي حاسمًا بما يشير إلى إصرار على استخدام لغة القوة فقط في تحقيق ما تراه موسكو مصالحها الاستراتيجية لحماية أمنها القومي ومجالها الحيوي، مع التأكيد على استعدادها للتعامل مع أي رد غربي، وهو ما يظهر في توعد الرئيس الروسي في خطابه الذي أعلن فيه بدء العملية العسكرية في أوكرانيا برد فعل سريع وقوي وغير مسبوق في التاريخ ضد أي طرف يحاول التدخل في العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

تتضح هنا مقاربتان متناقضتان تمامًا في التعامل مع الوضع؛ فروسيا لا ترى سوى لغة القوة التي أثبتت نجاحها بالنسبة لها في العديد من المواضع، ومنها التدخل العسكري في سوريا عام 2015، وقبله ضم شبه جزيرة القرم عام 2014. أما الغرب فاعتمد لغة العقوبات كآلية أساسية للردع، ولا يمكن في هذا المقام إغفال تصريح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن (23 يناير) بأن الغرض من العقوبات التي تلوح بها الولايات المتحدة ضد روسيا هو ردع العدوان الروسي، ومن ثم فتفعيل هذه العقوبات الآن سيقوض قدرة الغرب على ردع العدوان ويُفقد العقوبات التأثير الرادع.

وبناء على ذلك، تعاطت القوى الغربية مع الحشد العسكري الروسي الهائل على الحدود مع أوكرانيا -مع تأكيدها المتنامي لاحتمالات تحوله إلى غزو- عن طريق الردع بالعقاب من خلال التلويح بعقوبات قاسية تستهدف قطاعات اقتصادية واسعة وشخصيات كبيرة في روسيا. ذلك فضلاً عن هامش ضئيل من الردع بالرفض من خلال تقديم دعم عسكري محدود لأوكرانيا من عدة دول، وتعزيز القوات الغربية المتمركزة في دول الطوق الأوكراني، ولا سيّما بولندا ولاتفيا وإستونيا.

وبالفعل، في أعقاب بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا بدأت الدول الغربية في فرض عقوبات على روسيا، تمثلت في تجميد أصول روسية في الولايات المتحدة وفرض عقوبات على مئات الشخصيات والشركات والكيانات الروسية في عدة دول منهم وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو، وتقييد وصول روسيا إلى السوق المالية الأوروبية، ومنع الشركات الأوروبية والأمريكية من أي تعاملات اقتصادية مع دونيتسك ولوهانسك، ومنع المستثمرين الأمريكيين من شراء السندات الروسية، وحظر تصدير بعض المنتجات التكنولوجية إلى روسيا. فضلاً عن القرار السابق بتعليق مشروع خط أنابيب الغاز "نورد ستريم 2".

• خيارات محدودة

أظهرت استراتيجية الردع الغربية، سواء الردع بالرفض أو بالعقاب، أنها غير فعالة في منع روسيا من شن عملية عسكرية في أوكرانيا، وكذا في أن تكون بعد ذلك عاملاً يحد من رغبة روسيا -إن أرادت- في تطوير هجومها في أوكرانيا إلى هجوم شامل يهدف إلى إخضاع كامل البلاد لسيطرة موسكو. ذلك لأن العقوبات التي فُرضت في أعقاب الغزو ليست ذات تأثير قوي على الاقتصاد الروسي الذي استطاع خلال السنوات الماضية تكوين احتياطي نقدي يُقدر بنحو 643 مليار دولار بما جعل المسئولين الروس يقابلون هذه العقوبات باستهزاء بدا في تصريح مندوب روسيا لدى الاتحاد الأوروبي فلاديمير تشيجوف (24 فبراير) بأن "الحزمة الأولى من عقوبات الاتحاد الأوروبي بدت غريبة رغم الكثير من الصفات التي أطلقت عليها وأنها ستكون قاسية وواسعة وعميقة ومعوقة وجهنمية.. إلخ".

ويرجع ذلك إلى الخيارات المحدودة أمام الغرب للتعامل مع الموقف، وذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها ما يلي:

1- التصميم الروسي: فقد رأت موسكو في الرغبة الأوكرانية بالانضمام إلى حلف الناتو وتوسع الحلف في دول الاتحاد السوفيتي السابق تهديدًا محدقًا بأمنها القومي ومجالها

الحيوي الاستراتيجي، ولذلك فإن التصميم على درء هذه المخاطر يجعل موسكو على استعداد لتحمل كافة المخاطر التي ينطوي عليها شن عملية عسكرية في أوكرانيا طالما أنها تحقق مصالحها، بما يفوق قدرة الدول الغربية على تحقيق الردع. ذلك بجانب أن روسيا قد استطاعت بالفعل التعايش مع مجموعات كبيرة من العقوبات فُرضت عليها خلال السنوات الماضية.

2- الحلف المضاد: سبقت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا تحركات روسية على أكثر من صعيد عززت من تحالفاتها من جانب، وأرسلت رسائل استراتيجية من جانب آخر؛ ومن هذه التحركات الاتفاق الذي أبرمته موسكو وبكين (4 فبراير) لشراكة بلا حدود بين البلدين، بما يعزز قدرة روسيا على الصمود في مجابهة أي عقوبات، فضلاً عن خلق سوق بديلة للغاز الروسي عن السوق الأوروبية إذا اقتضت الضرورة.

ذلك فضلاً عن المناورة العسكرية التي نفذتها روسيا (15 فبراير) في البحر المتوسط بمشاركة أكثر من 15 سفينة حربية و30 طائرة انطلاقًا من قواعدها العسكرية في سوريا، بما يوصل رسائل بالقدرة على التهديد والرد على أي تحركات للدول الغربية وحلفائها في المنطقة. هذا علاوة على التحالف الروسي مع إيران، والقدرة على إعاقة المفاوضات النووية في فيينا التي يتوق الغرب إلى إتمامها والتوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

3- الردع النووي: إذ إن أي تحرك عسكري من جانب حلف الناتو والدول الغربية لمواجهة التدخل الروسي في أوكرانيا قد يُواجه بتنفيذ تهديد الرئيس الروسي برد غير مسبوق في التاريخ، في إشارة إلى ضربة نووية روسية، لا سيّما وأن العملية العسكرية الروسية قد سبقها إجراء موسكو تدريبات نووية مكثفة لقوات الردع الاستراتيجي (19 فبراير) شملت إطلاق صواريخ باليستية عابرة للقارات ومجنحة.

4- انقسام الحلفاء: أظهرت تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن (24 فبراير) في معرض الإعلان عن العقوبات الأمريكية على روسيا، وعدم تفعيل عقوبات النظام المركزي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة "سويفت" وجود انقسام بين القوى الغربية حول التصعيد ضد روسيا والحد الأقصى الذي يمكن بلوغه في العقوبات ضدها. وهو أمر يرجع إلى وجود قوى أوروبية -في مقدمتهم ألمانيا- ترتبط بمصالح جيواستراتيجية في غاية الأهمية مع روسيا، ولا سيّما فيما يتعلق بإمدادات الغاز الروسي إليها التي تعتمد عليه مصانعها بشكل كبير. ذلك فضلاً عن أن بعض المحللين الاقتصاديين يرون أن بعض العقوبات الاقتصادية على روسيا من شأنها الإضرار بمصالح الدول الغربية نفسها جنبًا إلى جنب مع روسيا.

ولذلك فإن الخيارات الغربية للتعامل مع الغزو الروسي لأوكرانيا يُحتمل أن تتمحور حول الاستمرار في تصعيد وتيرة العقوبات الاقتصادية الصارمة ضد روسيا بما يمكن أن يلحق بها ضررًا حتى وإن كان على المدى البعيد على غرار تلك المتعلقة بوقف الصادرات التكنولوجية المتطورة. مع النظر في إمكانية إمداد أوكرانيا بالمزيد من الدعم العسكري الأكثر تقدمًا من ذي قبل والمعلومات الاستخبارية، جنبًا إلى جنب مع تعزيز الوجود العسكري في الدول المتاخمة لأوكرانيا الأعضاء في حلف الناتو. فضلاً عن مواصلة الجهود الدبلوماسية التي بدأت منذ ما قبل بدء العملية العسكرية لمحاولة إقناع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالاكتفاء بما تحقق، والجلوس إلى طاولة المفاوضات سواء مع الدول الغربية أو مع نظام الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي أو ما بعده.

إجمالاً، إن العملية العسكرية التي تشنها روسيا في أوكرانيا قد تُسهم بشكل حقيقي في تحقيق المصالح الروسية المتعلقة بتأمين مجالها الحيوي، والحيلولة دون انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو أو اندماجها في المنظومة الغربية. أما الغرب فليس على استعداد للمخاطرة بتصعيد عسكري في مواجهة روسيا التي أعادت بتحركها الأخير طرح نفسها من جديد كقوة عظمى على أنقاض النظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب الباردة، من أجل دولة لا تنتمي إلى حلف الناتو.

حدود الدور البريطاني
في الأزمة الأوكرانية

* الشيماء عرفات

قال وزير الدفاع الروسي "سيرجي شويجو"، الجمعة الموافق 11 فبراير 2022، خلال لقاء مع نظيره البريطاني بن والاس، وسط الأزمة الروسية الغربية بشأن أوكرانيا: "إن العلاقات بين لندن وموسكو بلغت أدنى مستوياتها". فقد نقلت وكالات الأنباء الروسية عن شويجو قوله: "للأسف، مستوى تعاوننا قريب من الصفر، وسيتدنى قريبًا عن هذا المستوى ويصبح سلبيًا، وهو أمر غير مرغوب فيه". وهو ما يرجع إلى الدور التصعيدي التي تلعبه المملكة المتحدة بجانب الولايات المتحدة في الأزمة الأوكرانية الأخيرة.

* باحث ببرنامج العلاقات الدولية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• تطورات الموقف البريطاني من الأزمة الأوكرانية

في 17 يناير 2022، أكدت وزارة الدفاع أن المملكة المتحدة ستقدم حزمة مساعدة أمنية جديدة "لزيادة القدرات الدفاعية لأوكرانيا"، بما في ذلك توفير الأسلحة الخفيفة المضادة للدروع. هذه هي المرة الأولى التي تزود فيها المملكة المتحدة أوكرانيا بأسلحة فتاكة، وإن كانت ذات قدرة دفاعية.

في 22 يناير 2022، اتهمت المملكة المتحدة روسيا أيضًا بالتخطيط لتنصيب زعيم "دمية" موالٍ لروسيا في كييف، لأنها "تنظر في غزو واحتلال أوكرانيا". وقد رفضت روسيا جميع المزاعم، ووصفتها بـ "لا أساس لها" واتهمت "الدول الأنجلو ساكسونية" داخل الناتو بـ "تصعيد التوترات حول أوكرانيا".

وفي 31 يناير 2022، أكد وزير الخارجية البريطاني أن الحكومة ستقدم تشريعًا يتيح "حزمة غير مسبوقة من العقوبات المنسقة"، بموجب تدابير جديدة، وفي حالة حدوث أي غزو أو توغل روسي في أوكرانيا، فستكون المملكة المتحدة قادرة على استهداف المصالح الاستراتيجية للدولة الروسية على نطاق أوسع، بما في ذلك البنوك الروسية وقطاع الطاقة والأوليجارشية الذين لديهم علاقات وثيقة مع الدولة الروسية. وقد سرى التشريع في 10 فبراير 2022.

وفي 1 فبراير 2022، التقى رئيس وزراء البريطاني "بوريس جونسون" برئيس أوكرانيا "فولوديمير زيلينسكي" في كييف لمناقشة النشاط العدائي الروسي المستمر، بما في ذلك الحشود العسكرية. وقد اتفقا على العمل معًا لتعزيز أمن أوكرانيا وقدرتها على الدفاع عن نفسها. فقد أعلن رئيس الوزراء عن 88 مليون جنيه إسترليني من التمويل الجديد لمساعدة الجهود المبذولة لبناء مرونة أوكرانيا، وتقليل الاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية.

وفي 28 فبراير 2022، أعلنت ليز تروس (وزيرة خارجية بريطانيا) حظر بلادها دخول السفن الروسية إلى موانئها، وأكدت مواجهة وسائل روسيا للالتفاف على العقوبات كالعملات المشفرة. وأضافت: "سندمر اقتصاد روسيا ونعزلها عن العالم".

وفي 1 مارس 2022، أكد متحدث الحكومة البريطانية أن طرد روسيا من مجلس الأمن الدولي من بين الخيارات المطروحة. كما أكد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون مجددًا أنه لن ينشر جنودًا بريطانيين لمحاربة القوات الروسية في أوكرانيا. كما أعلنت بريطانيا عن فرض عقوبات على عدة شخصيات ومنظمات تابعة لبيلاروسيا بسبب دورها في الهجوم الروسي على أوكرانيا، وتحديدًا على رئيس الأركان البيلاروسي وثلاثة مسئولين آخرين رفيعي المستوى في القيادة العسكرية البيلاروسية بالإضافة إلى شركتين عسكريتين.

وفي 2 مارس 2022، تعهدت حكومة المملكة المتحدة بتقديم 80 مليون جنيه إسترليني أخرى كمساعدات إنسانية لأوكرانيا على خلفية الغزو الروسي لأراضيها لإنقاذ الأرواح وحماية الأشخاص المعرضين للخطر، داخل البلاد وفي المنطقة المحيطة ومعالجة الأزمة الإنسانية المتزايدة. ووفقًا للبيان، يرفع هذا التمويل إجمالي حزمة المساعدات الإنسانية البريطانية لأوكرانيا إلى 120 مليون جنيه إسترليني، بعد الإعلان عن 40 مليون جنيه إسترليني في وقت سابق لمساعدة وكالات الإغاثة على الاستجابة للوضع المتدهور.

• العلاقات البريطانية الأوكرانية

تهتم المملكة المتحدة بتعزيز علاقاتها مع أوكرانيا، في إطار موقفها الأساسي في محاولة احتواء التهديد الروسي للقارة الأوروبية؛ وهو ما يتوافق مع وصفها روسيا في المراجعة المتكاملة للسياسة الخارجية بأنها "التهديد المباشر الأكثر حدة للمملكة

المتحدة، وكذلك لحلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي". حيث ترى المملكة المتحدة أوكرانيا حصنًا جيوسياسيًا. فإذا كانت أوكرانيا مستقلة، فإن روسيا ستكون أقل قدرة على استغلال الفراغ بينها وبين الناتو.

وتُعد العلاقات بين المملكة المتحدة وروسيا في أكثر مراحلها توترًا منذ نهاية الحرب الباردة. وهو ما يرجع إلى دعم المملكة المتحدة دمج دول البلطيق في الناتو، والثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا، الأمر الذي عدّته روسيا اختراقًا لمجالها الحيوي الموروث من الاتحاد السوفيتي. وكذلك فلطالما عدّت الحكومة الروسية المملكة المتحدة واحدة من أكثر دول الاتحاد الأوروبي تشددًا ضدها. فقد كانت المملكة المتحدة مؤيدًا قويًا للعقوبات الصارمة على روسيا بسبب سلوكها في أوكرانيا، وعارضت تدخل موسكو في سوريا. وفي عام 2018، قادت المملكة المتحدة أكبر عملية طرد للدبلوماسيين الروس من قبل الدول الغربية.

ولهذا، ابتداءً من عام 2015، أنشأت بريطانيا عملية ORBITAL لتعزيز الفاعلية القتالية للقوات المسلحة الأوكرانية من خلال التدريب المكثف. وحتى الآن، ساعد هذا البرنامج في تدريب أكثر من 18000 جندي. بالإضافة إلى ذلك، واصلت المملكة المتحدة تقديم مبيعات أسلحة محدودة ودعم مالي للبنية التحتية الأوكرانية، بما في ذلك حزمة بقيمة 1,25 مليار جنيه إسترليني للمساعدة في تنشيط البحرية الأوكرانية.

وأرسلت بريطانيا أيضًا طائرات حربية تابعة لسلاح الجو الملكي للمشاركة في مهمة بالبحر الأسود التابعة للناتو. وقد نشرت سفنًا حربية تابعة للبحرية الملكية في البحر الأسود لإثبات وجودها. في غضون ذلك، تم نشر قوات المظلات البريطانية في أوكرانيا للمشاركة في التدريبات مع القوات البرية الأوكرانية.

وبالعام الماضي، وقع البلدان شراكة استراتيجية جديدة توفر من خلالها المملكة المتحدة الجيل التالي من الأسلحة المضادة للدبابات لأوكرانيا. وتأمل المملكة المتحدة الآن في إمكانية توسيع التحالف العسكري مع أوكرانيا من خلال جذب حليف بريطاني آخر هو بولندا، وهي فكرة أيدها بحماس رئيس الوزراء البولندي "ماتيوز مورافيكي". إذ يعتبران أن هذا التحالف سيُعد وسيلة لتقريب أوكرانيا من تحالف أمني غير رسمي مع شركاء الناتو دون الانضمام فعليًا إلى الناتو نفسه. ويرى الرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" أن هذا "التحالف الصغير"، كما يسميه، "علامة أمل".

• محركات الدور البريطاني بالأزمة

تتعدد الدوافع البريطانية تجاه الأزمة الأوكرانية، بخلاف رغبتها في احتواء تمدد النفوذ الروسي، وأهمها:

• المسئولية القانونية: يقع على عاتق المملكة المتحدة واجب قانوني للدفاع عن وحدة أراضي أوكرانيا. ففي عام 1994، وقعت المملكة المتحدة -إلى جانب الولايات المتحدة- مذكرة في مؤتمر دولي في بودابست تعد "باحترام استقلال وسيادة أوكرانيا وحدودها الحالية". كما وعدوا بتقديم المساعدة لأوكرانيا إذا "أصبحت ضحية لعمل عدواني"، في مقابل تخلي أوكرانيا عن ترسانتها الضخمة من الأسلحة النووية، وهو إرث من عضويتها في الاتحاد السوفيتي. وبالرغم من أن المذكرة ليست معاهدة ويختلف المحامون فيما إذا كانت قابلة للتنفيذ قانونًا؛ ولكنه في كل الأحوال التزام رسمي من قبل المملكة المتحدة لدعم أوكرانيا.

• أزمة الهجرة: عندما احتلت روسيا شبه جزيرة القرم في شرق أوكرانيا في عام 2014، أفادت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بأن 1,5 مليون نزحوا داخليًا في أجزاء أخرى من أوكرانيا. ولهذا إذا اندلعت الحرب في أوكرانيا، فقد يفر العديد من المدنيين إلى البلدان الأوروبية المجاورة لها. فقد صرّح وزير الدفاع الأوكراني "أوليكسي ريزنيكوف" لبي بي سي، بأن بإمكان عدة ملايين من الناس

المغادرة. وفى حين أنه قد يبقى بعض المهاجرين في بولندا المجاورة ودول أوروبا الشرقية، لكن قد يتجه البعض إلى الغرب وينتهي بهم الأمر في نهاية المطاف في المملكة المتحدة.

• تعميق أزمة الغاز: على الرغم من أن المملكة المتحدة لا تتلقى الغاز عبر خطوط الأنابيب بشكل مباشر من روسيا، إلا أنها تشتري البعض بشكل غير مباشر من بلجيكا وهولندا. ولكن نظرًا لأن بيع الغاز بالجملة هو سوق متكامل، فإن أي اضطراب في الإمدادات الأوروبية سيرفع الأسعار في المملكة المتحدة أيضًا.

• معوقات الدور البريطاني بالأزمة

يُعد السبب الرئيسي الذي قد يدفع الحكومة البريطانية إلى عدم المساهمة بقوة في معالجة الأزمة والتدخل لدعم أوكرانيا، ما تم نشره من دلائل على تواطؤ عناصر من النخبة البريطانية وبخاصة الموجودة بحزب المحافظين الحاكم، مع العديد من المؤثرين بالنخبة الروسية الحاكمة.

فقد نشرت لجنة الاستخبارات والأمن المكونة من تسعة نواب بمجلس العموم، والممثلين للأحزاب السياسية الرئيسة في بريطانيا يوم 21 يوليو، تقريرها عن التدخل الروسي في الحياة السياسية البريطانية. وبالرغم من أن التقرير لم يؤكد وجود تدخل روسي في الانتخابات التشريعية 2019، أو في الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 2016. إلا أنه أثار جملة من الاتهامات بالتراخي والإهمال ما يصل لحد التواطؤ من قبل بعض أعضاء النخبة السياسية البريطانية في وجه التدخلات الروسية في النظام البريطاني، إلى حد وصف اللجنة النفوذ الروسي "بالنظام الطبيعي الجديد".

ولتلك الاتهامات وجاهة، فقبل عام 2015 كان لدى المملكة المتحدة برنامج تأشيرات ذهبية يشمل عرض الإقامة مقابل الاستثمار في السندات الحكومية. وقد استفاد العديد من الروس من هذه تأشيرات المستثمرين وشكلوا ثاني أكبر مجموعة من المتقدمين بعد الصينيين (2007-2015). وكذلك وفقًا لخبير الجرائم المالية "أوليفر بولوغ"، تدفّق نحو 85 مليار دولار (68 مليار جنيه إسترليني) من روسيا إلى الأراضي البريطانية فيما وراء البحار ومحميات التاج مثل جزر فيرجن البريطانية وجراند كايمان وجبل طارق وجيرسي وجيرنسي بين عامي 2008 و2018، ومن المعروف أن تلك المناطق وجهة لتدفق الأموال غير المشروعة.

ذلك بالإضافة إلى وجود أدلة جوهرية على تعرض حزب المحافظين للأموال والروابط الروسية منذ سنوات. فقد كان حزب المحافظين أكبر متلقٍ للمال من المانحين الروس، وفقًا لتحقيق أجرته منظمة الديمقراطية المفتوحة. وعلى الرغم من الدعاية السيئة، رفض المحافظون إعادة الأموال ذات الصلة بالروسية حتى في أعقاب تسمم سكريبال في مارس 2018.

وبالرغم من أن التقرير لم يثبت أن هذا الدعم انعكس على توجهات النواب، أو في مواقفهم تجاه البريكست، إلا أن تلك الروابط خلقت بلا شك بيئة مشككة في مواقف هؤلاء. وقد أضاف "توغندات" رئيس اللجنة البرلمانية الخاصة للشئون الخارجية، لشبكة بي بي سي مؤخرًا: "إن بريطانيا تتحمل مسئولية بشكل خاص في الأزمة الحالية المتعلقة بأوكرانيا، لدورها المحوري في غسل أموال من أنحاء العالم".

وفي الختام، فإن ما تخلّف في ذاكرة الرأي العام البريطاني من التدخل البريطاني غير القانوني والخاطئ في العراق، دعمًا للشريك الأمريكي، وكذلك الخروج الأمريكي من أفغانستان دون التنسيق مع الجانب البريطاني بالرغم من أن مساهمته تعد الأكبر بعد الولايات المتحدة، بالإضافة للضغوط الاقتصادية الداخلية بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد؛ كل تلك الأسباب وغيرها ستجعل من الصعب الترويج لأي تصعيد أو اشتباك عسكري بريطاني مباشر بالأزمة الأوكرانية.

إعلان الحرب.. أين تقف بيلاروسيا

من المواجهة بين روسيا والغرب؟

* مروة عبد الحليم

بينما يراقب العالم الغزو الروسي على أوكرانيا، ويتساءل كيف ستضع الحرب أوزارها، التي وحدت الغرب والكثير من دول العالم في إدانة شبه عالمية ضد روسيا، ودفع الصين "الحليفة" إلى حث موسكو للوصول إلى تسوية للصراع عبر المفاوضات؛ برز زعيم واحد فقط مؤيد لبوتين" المعزول"، هو الرئيس البيلاروسي "ألكسندر لوكاشينكو". الذي استضاف القوات والمعدات الروسية، وجعل بلاده نقطة انطلاق للحرب، من خلال تعديل دستوري أنهى وضع البلاد كدولة خالية من السلاح النووي، بعد أكثر من 30 عامًا من التزام الجمهورية السوفيتية السابقة بالحياد النووي.

* باحث أول بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

احتل الرئيس "فلاديمير بوتين" بيلاروسيا بهدوء لتغيير التوازن الأمني في أوروبا الشرقية لصالح موسكو، لتصبح أحد أكثر التحولات الدراماتيكية في الحسابات الأمنية منذ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، وربما منذ نهاية الحرب الباردة. فبحكم الجغرافيا برزت بيلاروسيا كإحدى الجبهات الفاعلة، وعنصر تصعيد خطير في الأزمة الحالية، فهي حليف وثيق لروسيا، وتشترك في حدود جنوبية طويلة مع أوكرانيا. ويرتبط رئيس بيلاروسيا، بعلاقات تحالف قوية مع الرئيس بوتين.

كانت بيلاروسيا عضوًا في الاتحاد السوفيتي حتى استقلالها في عام 1991. وشهدت العلاقات بينها وبين أوكرانيا بعض الدفء عقب الثورة الأوكرانية في عام 2014 (المعروفة باسم ثورة الميدان الأوروبي). ففي أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والتدخل المسلح في منطقة دونباس شرق أوكرانيا في عام 2014، أكد لوكاشينكو أنه يرفض فكرة بوتين بأن تكون بيلاروسيا جزءًا مما يسمى بـ"العالم الروسي"، وأنه لن يسمح باستخدام الأراضي البيلاروسية لمهاجمة طرف ثالث، وحافظ على علاقات جيدة مع القيادة الموالية للغرب في أوكرانيا.

وقاوم لوكاشينكو لسنوات جهود الكرملين لبناء قاعدة جوية روسية جديدة في بيلاروسيا. وخلال التدخلات الروسية في جورجيا في عام 2008 وأوكرانيا في عام 2014، سعى لوكاشينكو إلى استغلال الأزمات كلحظات من الفرص لتحقيق نجاحات مع الغرب.

ونتيجة لعلاقته الودية مع روسيا وأوكرانيا، استضاف لوكاشينكو مفاوضات بشأن اتفاقيات مينسك الأولى والثانية لوقف إطلاق النار فيما يتعلق بشرق أوكرانيا، واقترح أن يعمل مطار مينسك كحلقة وصل جوية غير رسمية بين البلدين بعد تعليق الرحلات الجوية المباشرة بين روسيا وأوكرانيا. وكان لوكاشينكو على استعداد دائم لإرسال بلاده قوة لحفظ السلام إلى منطقة النزاع في دونباس، ونشرها على طول الحدود الأوكرانية الروسية، وعقد جولة ثانية من محادثات السلام مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وحتى وقت ليس ببعيد، كان الدعم المباشر، والمشاركة في المغامرات العسكرية للكرملين، من المحرمات بالنسبة للوكاشينكو، وحاولت الدبلوماسية البيلاروسية أن تنأى بنفسها قدر الإمكان عن المواجهة الروسية مع الغرب وأوكرانيا، مما عزز صورة البلاد كضامن للاستقرار والأمن في المنطقة. وأثناء تدريبات زاباد-2017 العسكرية المشتركة مع روسيا، انحنى لوكاشينكو إلى الوراء لطمأنة جيران بيلاروسيا الأوروبيين بأن التدريبات لن تستخدم كذريعة للعدوان.

ولكن القمع السياسي الهائل الذي وقع في بيلاروسيا بعد انتخابات عام 2020 التي رفضتها المعارضة لأنها كانت مزورة، ومثلت أكبر تهديد لحكم لوكاشينكو منذ أن أصبح رئيسًا للجمهورية السوفيتية السابقة في عام 1994؛ جعل مفهوم السياسة الخارجية للوكاشينكو هو البحث عن المصلحة والدعم من الحليف الروسي، بعد أن اتضح أن تحركه لبناء الشمولية في الداخل يتعارض مع مبادئ الغرب وحقوق الإنسان.

وأدى ذلك إلى زيادة اعتماده على روسيا، التي يشكل دعمها مفتاح مستقبل النظام البيلاروسي. ولجأ لوكاشينكو إلى الكرملين من أجل شريان الحياة السياسي، وقاد حملة سياسية وحشية في الداخل، أوقفت التحركات المناهضة لسلطته لكنها جعلته يعتمد بشدة على الرئيس فلاديمير بوتين، الذي قدم قرضًا بقيمة 1,5 مليار دولار إلى بيلاروسيا لإظهار الدعم.

وردًا على الأزمة السياسية المحتدمة في بيلاروسيا عقب الانتخابات، وقّع لوكاشينكو حزمة من اتفاقيات التكامل الرمزية مع موسكو، وعلّق عضوية بيلاروسيا في الشراكة الشرقية، وأعاد توجيه بعض تدفقات الصادرات عبر الموانئ الروسية. وسعى إلى إظهار ولائه لبوتين من خلال التهديد بنشر أسلحة نووية روسية في بيلاروسيا، ووعد بالقتال ضد أوكرانيا والموافقة على مناورات عسكرية مشتركة مع روسيا. ووفقًا لبيانات الاستخبارات الأوكرانية، ظهر أول تهديد

حقيقي بالهجوم الروسي من بيلاروسيا في خريف عام 2021.

وفي نوفمبر الماضي، وقعت روسيا وبيلاروسيا مرسوم اندماج البلدين في دولة اتحادية واحدة، وصادق بوتين ولوكاشينكو على وثيقة التكامل و28 برنامجًا تحالفيًا بين روسيا وبيلاروسيا. ويتبنى اتحاد روسيا وبيلاروسيا سياسات خارجية وأمنية ودفاعية، وله ميزانية مشتركة، وسياسة مالية ائتمانية وضريبية موحدة، وتعريفة جمركية موحدة، ومنظومتا طاقة واتصالات ومواصلات موحدة.

وتحتفظ كل من بيلاروسيا وروسيا ضمن الاتحاد بسيادتها ووحدة أراضيها وأجهزة دولتها ودستورها وعلمها وشعارها. ويذكر أن اتفاقية اتحاد روسيا وبيلاروسيا تعود إلى ديسمبر 1999، ودخلت حيز التنفيذ في الـ26 من يناير 2000 بعد إقرار برلماني البلدين لها وتوقيع الرئيسين بوتين ولكاشينكو عليها.

وقد اعترف لوكاشينكو بضم موسكو لشبه جزيرة القرم، وأوضح أنه سيدعم روسيا في حربها مع أوكرانيا، وعرض استضافة أسلحة نووية روسية، وأذعن للمناورات العسكرية المنتظمة وتناوب القوات التي ترقى إلى وجود عسكري روسي دائم في بيلاروسيا. ووافق كذلك على استضافة مركز تدريب عسكري مشترك في هورودنا بالقرب من الحدود البيلاروسية مع بولندا وليتوانيا يعمل فعليًا كقاعدة عسكرية روسية.

كما مهد الاستفتاء على الدستور في بيلاروسيا إلغاء وضع البلاد الحالي غير النووي، وفتح الطريق للحليف الحالي للكرملين للحصول على أسلحة نووية، وهذه الخطوة قد تكون لها تداعيات خطيرة، وربما تجعل من بيلاروسيا منطقة انطلاق للهجوم الروسي على أوكرانيا. قال "لوكاشينكو" متحدثًا في مركز اقتراع: "إذا نقلتم (الغرب) أسلحة نووية إلى بولندا أو ليتوانيا، إلى حدودنا، فسأعود إلى بوتين لإعادة الأسلحة النووية التي أعطيتها دون أي شروط". وسيعزز الاستفتاء أيضًا فترة بقاء لوكاشينكو في المنصب حتى عام 2035. وهو في السلطة منذ عام 1994.

• أين تقف بيلاروسيا من المواجهة الغربية الروسية؟

لقد عملت روسيا ببطء وثبات لزيادة وجودها العسكري في بيلاروسيا من خلال تنظيم مناورات مشتركة مفتوحة وإنشاء مرافق تدريب جديدة. واستغل بوتين عزلة لوكاشينكو الدولية واعتماده المطلق على موسكو لتوسيع البصمة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لروسيا بسرعة في بيلاروسيا. وأدت المناورات العسكرية المتكررة والتبادل المستمر للقوات إلى وجود دائم فعلي للقوات الروسية في بيلاروسيا، مع وجود خطط لبناء قواعد روسية دائمة.

وسعت موسكو إلى خلق وجود عسكري دائم لها لزيادة الضغط على دول البلطيق وبولندا وأوكرانيا، خاصة أن دول حلف الناتو تشعر بالقلق من خطر ما يسمى بممر "سواكي"، وهو شريط ضيق على حدود بولندا وليتوانيا، ويقع بين بيلاروسيا ومنطقة كالينينجراد في روسيا. وتتمركز القوات الروسية الآن على جانب واحد فقط منه في منطقة كالينينجراد، وفي الجانب الثاني تتمركز القوات البيلاروسية. وأقام الجيش الروسي أربع قواعد جوية وقاعدة واحدة لصواريخ أرض جو وحوالي 30 موقعًا للتخزين بهدف استضافة تعزيزات إضافية في حالة نشوب صراع.

وفي اجتماع مع قادة الجيش، في 17 يناير الماضي، أعلن لوكاشينكو نيته إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين الجيشين الروسي والبيلاروسي على الحدود الغربية والجنوبية لبيلاروسيا. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية أن "الهدف من المناورات هو تحديد مهام قمع وصد العدوان الخارجي أثناء القيام بعملية دفاعية ومكافحة الإرهاب وحماية مصالح دولة الاتحاد".

لم تحاول القيادة البيلاروسية إخفاء حقيقة أن هذه المناورات جزء من الأزمة العسكرية

والسياسية الحالية في أوكرانيا. ففي 6 ديسمبر الماضي، ومع تزايد قوة التصعيد، قال لوكاشينكو إن خطط الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي بضم أوكرانيا إلى حلف الناتو أمر "غير مقبول ليس فقط بالنسبة لروسيا، ولكن أيضًا بالنسبة لنا". منذ ذلك الحين، ركز خطاب مينسك على أوكرانيا، والوعد بنشر "وحدة كاملة من الجيش البيلاروسي" على الحدود الجنوبية للبلاد.

وأكد لوكاشينكو أنه لم يكن أول من بدأ الاهتمام بالحدود الجنوبية، فقد بدأ الأوكرانيون في حشد القوات، ووصلت في نوفمبر الماضي وحدات عسكرية أجنبية على الحدود البيلاروسية البولندية، وطائرات استطلاع أمريكية على بعد 20-35 كم من حدود بيلاروسيا. وفي حال أي هجوم على روسيا، ستقطع بيلاروسيا كافة إمدادات الوقود والكهرباء عن جيرانها الغربيين، مرجحًا أن هذه الخطوة ستؤدي إلى استنزاف احتياطيات الوقود في أوكرانيا في غضون يوم.

وخلال الخطاب الذي ألقاه لوكاشينكو في 28 يناير إلى الشعب والبرلمان البيلاروسيين ذكر كلمة "حرب" 36 مرة. وأوضح أن بيلاروسيا لن تخوض حربًا إلا في حالتين إذا تعرضت روسيا البيضاء أو روسيا للهجوم، مبررًا خطوته هذه بأن الدول الغربية أنفقت أكثر من 6 مليارات دولار لتدمير بيلاروسيا، خلال الانتخابات الرئاسية في عام 2020.

وبدأ البلدان تدريبات عسكرية مشتركة في غرب وجنوب بيلاروسيا أُطلق عليها اسم "حلفاء العزم 2022 ، في 9 مواقع على الأقل في جميع أنحاء البلاد بدأت من 10 إلى 16 فبراير. وشهد بوتين تدريبات استراتيجية نووية تشمل إطلاق صواريخ باليستية أسرع من الصوت وأسلحة أخرى، وأشرف على التدريبات من "مركز العمليات" في الكرملين وإلى جواره لوكاشينكو.

وعلى الرغم من إجراء روسيا وبيلاروسيا تدريبات عسكرية مشتركة بشكل منتظم سنويًا وعشرات التدريبات العملياتية والقتالية المشتركة، لكن مناورات "حلفاء العزم" اختلفت اختلافًا جوهريًا عن المناورات السابقة في عدد من الأمور أبرزها:

مناورات لم يُعدّ لها سلفًا: أُجريت هذه المناورات خارج الجدول الزمني المعتاد

لها، وجاء ترتيبها كجزء من التصعيد بشأن أوكرانيا. وقد عززت هذه الخطوة السيناريوهات الغربية المطروحة من غزو روسي لأوكرانيا في غضون أسبوع. وجاءت المناورات كذلك بعد إعلان وزارة الدفاع الأوكرانية عن مناوراتها العسكرية في الفترة من 10 إلى 20 فبراير. ومن خلال هذه المناورات دشنت روسيا المرحلة العملية من تدريباتها واسعة النطاق في بيلاروسيا، في استعراض للقوة يُظهر كيف أن إحكام روسيا لقبضتها على مينسك أعطاها قدرات كبيرة في مواجهتها مع الغرب.

مناورات أقل شفافية: لا يزال من غير المعروف عدد الجنود الروس والمعدات التي تم نقلها إلى بيلاروسيا. وامتنعت مينسك وموسكو عمدًا عن الإعلان عن أرقام محددة. وأشارت التقديرات إلى أن عدد المشاركين في التدريبات تجاوز الحدود التي حددتها وثيقة فيينا لعام 2011، وهي اتفاقية لتبادل المعلومات حول القوات العسكرية في الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد ذكرت البحرية الروسية أن طائرات برمائية من طراز 12-Be وطائرات هليكوبتر من طراز 27PL-Ka شاركت في التدريبات، وأجرى أطقمها، بالتعاون مع سفن صغيرة مضادة للغواصات، بحثا مشتركًا عن غواصة مفترضة باستخدام عوامات السونار وأجهزة السونار الأخرى.

انتشار واسع للمناورات: نشرت روسيا قواتها ليس فقط بالقرب من الحدود مع أوكرانيا ولكن أيضًا في مناطق أخرى من بيلاروسيا بعيدة عن المناطق التي من المقرر أن تجري فيها المناورات. وقد أحضرت القوات الروسية كمية غير مسبوقة من المعدات العسكرية إلى بيلاروسيا. وأجريت المناورات العسكرية في جميع أنحاء بيلاروسيا، بما في ذلك ساحات تدريب دومانوفسكي، وجوزسكي، وأوبوز ليسنوفسكي، وبريستسكي، وأوسيبوفيتشكي. وشاركت أيضًا مطارات بارانوفيتشي ولونينيتس وليدا وماشوليشي، وشاركت قوات العمليات الخاصة "سبيتسناز" وطائرات مقاتلة من طراز 35S-Su، فضلاً عن أنظمة صواريخ بانسير وإسكندر و400-S. وشاركت أيضًا أكثر من 30 قطعة حربية من بينها مدمرات صاروخية وفرقاطات وبوارج مضادة للغواصات، وسفن إنزال وغواصات ومنظومات دفاع صاروخية شاطئية وسلاح الطيران.

تكامل الجيشين الروسي والبيلاروسي: كانت مناورات الحلفاء مرحلة مهمة لموسكو في علاقتها مع بيلاروسيا، فقد وصل التكامل العسكري للبلدين الآن إلى مستوى أصبحت فيه الأراضي البيلاروسية والجيش البيلاروسي عنصرًا كاملاً في الجيش الروسي. وأصبحت الأراضي البيلاروسية نقطة انطلاق للجيش الروسي؛ ليس للهجوم على أوكرانيا فقط، ولكن أصبحت مصدرًا للتهديدات العسكرية لجميع جيرانها الغربيين.

• ما الدور الذي تلعبه بيلاروسيا في غزو أوكرانيا؟

جوًا وبرًا وبحرًا، أطلقت روسيا هجومًا مدمرًا على أوكرانيا، وشكلت بيلاروسيا قاعدة خلفية للهجوم، ولكن دفع الفشل الروسي في إلحاق هزيمة سريعة وخاطفة في أوكرانيا، وصمود كييف -غير المتوقع- أمام القصف متعدد الجبهات، إلى لجوء بوتين لحليفه لتعزيز قدرته الهجومية. وتتوقع الاستخبارات الأمريكية أن يشارك الجيش البيلاروسي في الحرب الدائرة في أوكرانيا خلال الساعات أو الأيام القليلة المقبلة لتعزيز قدرة روسيا في غزوها المتعثر في أوكرانيا.

وأكدت الاستخبارات الأوكرانية أن بيلاروسيا اظهرت استعدادها للمشاركة بشكل مباشر في الغزو الروسي والسماح للروس بعبور الحدود واستخدام اراضيهم. ومن المرجح أن تقلع أول طائرة نقل من طراز إليوشن Il-76 تحمل مظليين بيلاروسيين لنشرهم في أوكرانيا. وانطلقت حملة إعلامية من قبل وسائل الإعلام البيلاروسية المعارضة تحذر من التدخل البيلاروسي. واحتشد عدة آلاف

من المواطنين البيلاروسيين ضد الحرب في جميع انحاء البلاد، وتم قمع هذه الاحتجاجات واحتجاز حوالي 800 متظاهر في يوم واحد.

التدخل البيلاروسي سيكون عاملاً تصعيديًا أكثر من كونه تأثيرًا دراماتيكيًا في الحرب. فالجيش البيلاروسي البالغ قوامه 45 ألف جندي تقريبًا، و20 ألف موظف مدني، ويضم 17 ألف عسكري فقط من ذوي الفعالية القتالية الكبيرة، لن تكون مشاركته على هذا القدر من الأهمية بالنسبة لروسيا، التي حشدت ما لا يقل عن 150 ألف جندي لغزو أوكرانيا.

كما أن مشاركة بيلاروسيا في الغزو قد تخاطر بفتح جبهة أخرى في الحرب، مع مخاوف من أن القوات البيلاروسية لن تعزز الحصار الروسي للعاصمة الأوكرانية فحسب، بل ستضرب أيضًا على نطاق أوسع عبر شمال غرب أوكرانيا ووسطها، مما يعرض لفيف للخطر، حيث حوصر عشرات الآلاف من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم وينتظرون ما يصل إلى يومين للعبور عبر الحدود إلى بولندا. وستثير مشاركة بيلاروسيا احتمال وقوع اشتباكات وضربات صاروخية بالقرب من الحدود البولندية، مع احتمال امتداد الذخائر إلى بولندا.

وبينما نفى رئيس بيلاروسيا تورط قوات بلاده في الهجوم على أوكرانيا، أكد أنه سيدعم القوات الروسية إذا لزم الأمر. وردًا على هذا الدعم، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في 24 فبراير أنها ستفرض عقوبات على 24 فردًا وكيانًا بيلاروسيًا بسبب دعم بيلاروسيا للغزو وتسهيله.

في ظل استمرار الغزو على أوكرانيا، وافق الرئيس الأوكراني على إجراء محادثات مع روسيا بالقرب من حدود بيلاروسيا وقال زيلينسكي إن الوفدين الأوكراني والروسي سيلتقيان دون شروط مسبقة بالقرب من نهر بريبيات على الحدود الأوكرانية البيلاروسية. ويمثل هذا القرار تحولاً بعد أن رفض زيلينسكى في وقت سابق اقتراح الكرملين إجراء محادثات في بيلاروسيا بحجة أنها ليست منطقة محايدة.

وتراجع زيلينسكي قد يعود في جزء منه إلى اشتراك بيلاروسيا وأوكرانيا باعتبارهما دولتين سلافيتين، في ثقافات وثيقة الصلة وتقطنهما في الغالب المجموعات الإثنية السلافية الشرقية من البيلاروسيين والأوكرانيين، إلى جانب خليط من الروس. كما ستسمح المحادثات للوكاشينكو الذي يعد آخر ديكتاتور في أوروبا، بارتداء قبعة صانع السلام، لوقف إراقة الدماء بين الشعبين السلافيين.

وتجري المحادثات في أحد مقار الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو على الحدود الأوكرانية البيلاروسية، في منطقة جوميل بالقرب من محطة تشرنوبل النووية الواقعة في الأراضي الأوكرانية. ورغم ضبابية المطالب الروسية في المفاوضات إلا أنها تتعلق في المجمل بعدم انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي، والتوقف عن تلقي السلاح سواء من الغرب أو من الحلف. أما المطالب الأوكرانية فتتلخص في الوقف الفوري للعدوان الروسي على أوكرانيا وانسحاب القوات الروسية.

ختامًا، لقد خلق الواقع الجديد تداعيات كبيرة على الصراع العسكري بين روسيا وأوكرانيا. وباتت الحسابات الأمنية في أوروبا الشرقية أكثر إثارة للقلق مما كانت عليه قبل 18 شهرًا فقط. وهو ما يشكل تهديدًا لكل جيران بيلاروسيا بما في ذلك أعضاء الناتو لاتفيا وليتوانيا وبولندا بالإضافة إلى أوكرانيا. وتم تسليط الضوء على المعادلة الأمنية المتغيرة من خلال سياسة حافة الهاوية الحالية لروسيا على الحدود الأوكرانية، وسيتعين على حلف الناتو تعزيز دفاعاته في أوروبا الشرقية بعد غزو روسيا لأوكرانيا، وخطر استضافة بيلاروسيا للأسلحة النووية والقوات الروسية.

بين تفعيل المادة الرابعة وتعزيز الدفاعات..

كيف تفاعل حلف الناتو مع الهجوم الروسي على أوكرانيا؟

* منى لطفي

أعلنت أربع دول هي (بولندا – إستونيا – لاتفيا – ليتوانيا) والتي تقع تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، تفعيل المادة الرابعة من اتفاق حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وبموجب تلك المادة ستتشاور الأطراف معًا، بطلب أي من الدول الأعضاء، حول سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي. أعقب ذلك انعقاد مؤتمر صحفي للأمين العام لحلف شمال الأطلسي "ينس ستولتنبرغ" للتنديد بالغزو الروسي على أوكرانيا، على خلفية إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إطلاق عملية عسكرية في إقليم "دونباس" شرقي أوكرانيا، متهمًا ما أسماها "الدول الرائدة" في "الناتو" بدعم من وصفهم بـ"النازيين الجدد في أوكرانيا".

* باحث بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• حلف الناتو.. يدين الهجوم الروسي "غير المبرر"

ندد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "الناتو" ينس ستولتنبرغ، خلال مؤتمر صحفي، بـ"الهجوم الروسي غير المبرر على أوكرانيا، الذي يعرض أرواح عدد لا يحصى من المدنيين للخطر، وبالرغم من تحذيراتنا المتكررة للانخراط في الدبلوماسية، إلا أن روسيا اختارت طريق العدوان على دولة مستقلة وذات سيادة".

وأعلن عن تفعيل خطط الحلف الدفاعية لنشر قوات إضافية داخل الدول الأعضاء في أوروبا الشرقية، وسيعقد قمة افتراضية خلال 24 ساعة تتناول تداعيات هجوم روسيا على أوكرانيا، بهدف تحديد الطرق التي سيتم اتخاذها خاصة بعد تفعيل خطط الدفاع "حتى نتمكن من نشر قوة حيثما يكون ذلك ضروريًا".

علاوة على ذلك، قال "ستولتنبرغ"، في وقت سابق إن حلفاء الناتو يدينون هجوم روسيا المروع على أوكرانيا، وهو أمر غير مبرر على الإطلاق، موضحًا أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا انتهاك خطير للقانون الدولي، وتهديد خطير للأمن الأوروبي الأطلسي، مع التأكيد على أن الناتو سيقف بجوار الشعب الأوكراني في هذا الوقت العصيب، مؤكدًا على عدم إرسال قوات إلى أوكرانيا، ويكفي تقديم أنظمة دفاعية لكن ليس لدينا خطط لإرسال قوات إلى أوكرانيا، مع وضع أكثر من مائة مقاتلة و120 سفينة وقوات تدخل في حالة تأهب قصوى. ودعا دول الحلف إلى "وقفة رجل واحد" لحماية مصالح الحلف الأمنية، مشيرًا إلى أن الحلف ساهم في بناء جيش أوكراني قوي أقوى مما كان في 2014، وأن روسيا ستدفع ثمنًا اقتصاديًا وسياسيًا باهظًا للغاية.

اجتماع طارئ للناتو لحماية الدول الأقرب للصراع

بدأ الناتو تعزيز دفاعاته في شمال شرق أوروبا بعد أن ضمت روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية في عام 2014، إلا أنه بعد أن اشتد التوتر بين روسيا وأوكرانيا، تم تعزيز هذه القوات بقوات ومعدات من عدة دول في الأشهر الأخيرة. وكذا أرسل بعض أعضاء الناتو قوات وطائرات وسفنًا حربية إلى منطقة البحر الأسود بالقرب من الحلفاء (بلغاريا – رومانيا – تركيا)، كما وضع البنتاجون ما يصل إلى 8,500 جندي أمريكي في حالة تأهب قصوى.

خلال الساعات القليلة السابقة أعلنت أربع دول هي (بولندا – إستونيا – لاتفيا – ليتوانيا) تفعيل المادة الرابعة من اتفاق حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وقالت الحكومة الإستونية في بيان، إن رئيس الوزراء "كاجا كالاس"، يرى الغزو الروسي لأوكرانيا "تهديدًا لأوروبا بأكملها". وأعلنت دولة ليتوانيا حالة الطوارئ في مرسوم وقعه الرئيس "جيتاناس ناوسيدا" ردًا على هجوم روسيا، ومن المتوقع أن يوافق برلمان الدولة الواقعة على بحر البلطيق على الإجراء في جلسة استثنائية. وتحد ليتوانيا منطقة "كالينينغراد" الروسية من الجنوب الغربي وبيلاروسيا من الشرق ولاتفيا من الشمال وبولندا من الجنوب.

وتنص المادة الرابعة من ميثاق حلف الناتو على أن "يتم اتخاذ جميع قرارات الناتو بالإجماع، بعد المناقشة والتشاور بين الدول الأعضاء، وبالتالي فإن التشاور بين الدول الأعضاء يقع في صميم حلف الناتو لأن الحلفاء قادرون على تبادل الآراء والمعلومات ومناقشة القضايا قبل التوصل إلى اتفاق واتخاذ الإجراءات".

أما المادة الخامسة فتنص على أن "يقع مبدأ الدفاع الجماعي في صميم المعاهدة التأسيسية لحلف الناتو. يظل مبدًا فريدًا ودائمًا يربط أعضاءه معًا ويلزمهم بحماية بعضهم بعضًا وإرساء روح التضامن داخل الحلف"، وتعد هذه المادة هي حجر الزاوية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولم يقم الناتو بالإبلاغ عن تلك المادة إلا مرة واحدة في تاريخه ردًا على الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2011.

وطالبت روسيا حلف الناتو بأن يلتزم بعدم قبول أوكرانيا أبدًا، وهو أمر رفضه أعضاء الناتو، مستشهدين بسياسة "الباب المفتوح"

للحلف. وبعد قيام بوتين بالهجوم العسكري على أوكرانيا، ارتفعت المطالبات للناتو كذلك بتفعيل المادة الخامسة من الميثاق.

وجاءت دعوة الناتو لعقد اجتماع طارئ بعد أن طلبت الدول الأقرب إلى الصراع (بولندا – إستونيا – لاتفيا – ليتوانيا)، بالإضافة إلى البحر الأسود وبحر البلطيق، لأن ذلك يعد تهديدًا مباشرًا لحدودهم، وبالتالي فإن الناتو يريد وضع خطة دفاعية لحماية جميع الحلفاء، واتخاذ خطوات إضافية لزيادة تعزيز الردع والدفاع، مع الأخذ في الاعتبار أن إجراءاتنا وقائية ومتناسبة وغير تصعيدية وستظل كذلك.

وفي حين أن بعض الدول الثلاثين الأعضاء في الناتو تزود أوكرانيا بالأسلحة والذخيرة وغيرها من المعدات، فإن الناتو لن يشن أي عمل عسكري دعمًا لأوكرانيا، لكن (إستونيا – لاتفيا – ليتوانيا) قالت في بيان مشترك: "سنحتاج بشكل عاجل إلى تزويد الشعب الأوكراني بالأسلحة والذخيرة وأي نوع آخر من الدعم العسكري للدفاع عن نفسه، بالإضافة إلى المساعدة والدعم الاقتصادي والمالي والسياسي والإنساني".

وإجمالا لما سبق، إن الناتو يهدف للتدخل لحماية الدول الأعضاء الأقرب للصراع، دون وجود أي نية للتدخل العسكري لحماية أوكرانيا، فضلاً عن أن انعقاد مؤتمر افتراضي سيكون خلال 24 ساعة قد يكون خلالها قد حسمت روسيا الأمور ونفذت تطبيق كافة مخططاتها.

3

التداعيات محتملة

- كيف ينعكس التصعيد الروسي الأوكراني على إسرائيل؟
- طبول الحرب تدق في أوكرانيا.. حدود تأثير الغزو الروسي على الداخل الأوكراني
- "الخطر المزمن": إيران وتداعيات الأزمة الأوكرانية
- الحصار الناعم: كيف يضيق الغرب الخناق على روسيا؟
- تقييم الأثر الاقتصادي للعقوبات المفروضة على روسيا
- أضرار حتمية: ميزان التجارة العالمية في ظل الحرب الأوكرانية
- أثر الفراشة: هل تطال الأزمة الروسية-الأوكرانية الاقتصاد المصري؟

كيف ينعكس

التصعيد الروسي الأوكراني على إسرائيل؟

* هبة شكري

عند قيام روسيا بحَشد قواتها على مقربة من الحدود الأوكرانية استعدادًا للقيام بعمل عسكري ضد أوكرانيا، ثارت المخاوف الإسرائيلية من احتمالات حدوث تصعيد روسي أوكراني قد يضعها في مأزق ما بين علاقاتها مع حليفتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية، وبين روسيا التي تتلاقى بينهما المصالح في العديد من الملفات. وقد ترتب على تلك المخاوف تبنّي إسرائيل موقفًا رسميًا محايدًا يهدف للحفاظ على علاقات جيدة مع كافة الأطراف تجنبًا لأية خسائر قد تهدد مصالحها الاستراتيجية.

* باحث ببرنامج العلاقات الدولية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

فمن جانب، تخشى إسرائيل من أن تجد إسرائيل نفسها في موقف حرج نوعًا ما إذا دعت الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات واسعة على روسيا، في الوقت الذي تضطر فيه تل أبيب إلى الحفاظ على علاقاتها الجيدة مع موسكو التي تتواجد قواتها على الحدود الإسرائيلية في سوريا وتسيطر على المجال الجوي السوري بشكل كبير، إدراكًا منها لأن أي إجراءات ضد روسيا قد تؤدي إلى عرقلة العمليات الإسرائيلية في سوريا، وهو ما يهدد استراتيجيتها تجاه الوجود الإيراني هناك. ومن جانب آخر، تخشى إسرائيل من أن تفرض عليها واشنطن اتخاذ موقف واضح من روسيا حال تصاعدت الأوضاع، لذلك تسعى جاهدة للحفاظ على العلاقات الجيدة التي تربطها بجميع الأطراف المتورطة في الأزمة الأوكرانية.

فضلاً عن ذلك، يتمثل التحدي الآخر بالنسبة لإسرائيل في الملف النووي الإيراني، حيث تتخوف إسرائيل من أن يستغل الإيرانيون صرف الاهتمام عنهم من أجل الإسراع في تطوير برنامجهم النووي. وفي الوقت نفسه، تخشى من أن تؤثر الأزمة على المفاوضات مع إيران.

• رد الفعل الإسرائيلي على التصعيد الروسي الأوكراني

اتسم رد فعل إسرائيل على التصعيد الروسي الأوكراني منذ بدء الأزمة وحتى الآن، بالآتي:

1- تبني الصمت على المستوى الرسمي:

بعد اندلاع الأزمة، أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي "نفتالي بينيت"، تعليمات إلى الوزراء والمسئولين الإسرائيليين بعدم التعليق على التقارير بخصوص حشد روسيا للقوات على الحدود مع أوكرانيا تمهيدًا لغزو محتمل. ووفقًا لصحيفة "تايمز أوف إسرائيل"، لم يقدم بينيت سببًا لكن يبدو أن هذه الأوامر نتيجة للعلاقات الحساسة بين إسرائيل وروسيا فيما يتعلق بسوريا التي تشن إسرائيل ضربات على أهداف إيرانية بها.

جدير بالذكر أن إسرائيل تبنت الصمت حيال الأزمة بعد قيام وزير الخارجية "يائير لبيد" بالوقوع في خطأ كاد أن يربك العلاقات مع أوكرانيا، حيث تكهن في مقابلة صحفية بأنه لن تكون هناك حرب بين روسيا وأوكرانيا، وهو ما أثار ردًا غاضبًا من سفير أوكرانيا في إسرائيل "يفغن كورنيتشوك"، وعقب ذلك، تم استدعاء السفير الأوكراني إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية من أجل توضيح تصريحاته وإنهاء الخلاف.

2- بدء إجلاء يهود أوكرانيا:

أعلنت إسرائيل عن سعيها إلى إجلاء أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين من أوكرانيا حال تصاعد التوتر، وأكدت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن هناك حوالي 4500 إسرائيلي مسجلين في السفارة الإسرائيلية في أوكرانيا. وكانت شركات الطيران الإسرائيلية قد قامت برفع عدد رحلاتها إلى أوكرانيا للمساعدة في الإخلاء.

في هذا الإطار، صرح وزير الدفاع "بيني جانتس" بأنه أصدر تعليماته للجيش الإسرائيلي بالاستعداد لاحتمال المساعدة في إجلاء الإسرائيليين من أوكرانيا. ووفقًا لموقع "واللا الإخباري" فإن مصادر أمنية أكدت أن سيناريو الإجلاء يعتبر خيارًا أخيرًا، وأن الخطوط الجوية المدنية ستكون وسيلة النقل المفضلة في عملية الإخلاء. كما أكدت وزارة الخارجية الإسرائيلية أنها سترسل موظفين إضافيين إلى أوكرانيا لتقييم إمكانية نقل سفارتها من كييف إلى لفيف، وسط التهديد المتصاعد.

في الإطار ذاته، نددت كييف بشدة طلب إسرائيل مساعدة روسيا في اجلاء مواطنيها ودبلوماسييها من أوكرانيا، وفي أعقاب ذلك استدعت أوكرانيا سفير إسرائيل لديها "ميخال برودسكي" لتسليمه "رسالة توبيخ" على خلفية طلب بلاده مساعدة روسيا في هذا الخصوص.

وحتى الأربعاء الماضي، غادر حوالي 3000 إسرائيلي فقط أوكرانيا، وتشير التقديرات إلى بقاء حوالي 10 آلاف إسرائيلي آخرين في البلاد. وفي وقت سابق، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إن أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة هي مجرد أداة للوصول إلى هدفها باحتواء روسيا وجرها إلى "صراع مسلح".

3- رفض تزويد أوكرانيا بمنظومة القبة الحديدية:

كانت أوكرانيا قد طلبت الحصول على القبة الحديدية بعد أن روجت إسرائيل لها، خصوصًا بعد الحرب الأخيرة على غزة في مايو الماضي،

فتوجهت إلى إسرائيل رسميًا بطلب للحصول عليها. ولأن منظومة القبة الحديدية تُعد مشروعًا مشتركًا مع البنتاجون الأمريكي، ولا يسمح الاتفاق بين الطرفين ببيع المنظومة لدولة ثالثة دون موافقة مشتركة، فقد انتظر الإسرائيليون جوابًا من واشنطن، لكن الولايات المتحدة أبدت تفهمًا لبيعها إلى كييف وأعادت الكرة إلى الملعب الإسرائيلي، بيد أن الرفض الأمريكي جاء قبل التهديد الروسي لأوكرانيا، لكن الرفض الإسرائيلي جاء بعده.

وحسبما ورد بصحيفة "يديعوت أحرونوت"، فإن مصادر أكدت أن إسرائيل تبذل كل ما في وسعها كي لا تقحم نفسها في التوتر بين الغرب وأوكرانيا من جهة والروس من جهة أخرى، بل إنها سعيدة لأنها رفضت الإسراع لطلب أوكرانيا في السنة الماضية تزويدها بالقبة الحديدية. وتعتقد أنها لو كانت وافقت ولم تتصرف في حينه بحذر، فإنها كانت ستجد نفسها في وضع مرتبك مع موسكو. وهو ما كان سيجعلها تدفع ثمنًا باهظًا للروس، الذين يتحكمون في الأوضاع في سوريا ويسمحون لإسرائيل بالتحرك بحرية تقريبًا لقصف المواقع التابعة لإيران وحزب الله اللبناني.

4- سحب الدبلوماسيين الإسرائيليين من أوكرانيا:

عقب بدء التصعيد بين موسكو وكييف، أعلنت إسرائيل، أنها سحبت دبلوماسييها وعائلاتهم من أوكرانيا، ودعت وزارة الخارجية الإسرائيلية المقيمين في أوكرانيا إلى العودة للبلاد، وفي حال البقاء حذرتهم من تجنب التواجد في النقاط الساخنة، كما دعت الإسرائيليين الذين يخططون للسفر إلى أوكرانيا بالتفكير في تجنب ذلك في الوقت الحالي.

• لماذا يجب على إسرائيل البقاء خارج نزاع أوكرانيا؟

تتمتع إسرائيل بعلاقات فريدة مع كل من موسكو وكييف وواشنطن، وبعد تصاعد حدة الأزمة الروسية الأوكرانية زاد يقين إسرائيل من أن حدود أوروبا من الأمور التي يجب أن تقررها القوى الكبرى، وفي ظل عدم وجود مصالح واضحة يمكن أن تجنيها من التدخل في الصراع الدائر، فإن نأيها بنفسها عن المعركة وتبني موقف محايد كان الحل الأمثل للحفاظ

على مصالحها الاستراتيجية التي تعتمد في تحقيقها على كل أطراف الأزمة.

في الواقع، فإن العلاقات الروسية الإسرائيلية عميقة، إذ تطورت علاقات تل أبيب بموسكو بشكل كبير على مدار السنوات الماضية. ففي عهد رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، كان هناك تطور ملحوظ في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث زار نتنياهو موسكو سبع عشرة مرة في الفترة بين عامي 2009 و2020. وبالمثل، ففي عام 2005، أصبح بوتين أول زعيم روسي يزور إسرائيل، وقد فعل ذلك مرة أخرى في عام 2012. والأهم من ذلك، في عام 2017، حيث اعترفت حكومة بوتين بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، وفي مايو 2018 كان نتنياهو ضيفًا في العرض العسكري خلال احتفالات "يوم النصر".

وفي الوقت الذي زادت فيه عزلة روسيا إثر ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، لم تُدِنْ إسرائيل هذا العمل وكان دبلوماسيوها غائبين بشكل واضح خلال تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2014 الذي أدان تصرفات روسيا، كما أنها لم تفرض عقوبات أو تطرد أي دبلوماسي روسي، على الرغم من ضغوط الغرب للقيام بذلك، وهو ما يؤكد خصوصية العلاقات فيما بين الدولتين.

الأهم من ذلك، أن إسرائيل في حاجة للحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا التي تنتشر قواتها على الحدود الإسرائيلية في سوريا، والتي تسمح لإسرائيل بتوجيه ضربات للأهداف الإيرانية المتمثلة في حزب الله داخل سوريا، لذا من الضروري للحفاظ على أمن إسرائيل أن تُبقي خطوط الاتصال مفتوحة مع موسكو.

علاوةً على ذلك، فإن لإسرائيل مصلحة في إبقاء موسكو قريبة بسبب علاقاتها بإيران، والتي تعتبرها إسرائيل التهديد الإقليمي الأخطر لها، كما أن ما يُعزز من أهمية التقارب هو الدور الذي تلعبه روسيا في مفاوضات العودة للاتفاق النووي الإيراني.

على الصعيد الآخر، فإن إسرائيل لديها علاقات جيدة مع كييف، حيث زار الرئيس الأوكراني "فلاديمير زيلينسكي" إسرائيل في ديسمبر الماضي بمناسبة 30 عامًا من العلاقات بين إسرائيل وأوكرانيا، وقام بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، كما تم الاتفاق على فتح مكتب للسفارة خلال العام الحالي.

فضلاً عن ذلك، هناك أواصر ثقافية ودينية، إذ يعيش في إسرائيل حوالي نصف مليون يهودي من أصل أوكراني، كما أسهمت العديد من الشخصيات من ذوي الأصول الأوكرانية، مثل رئيسَي الوزراء الإسرائيليين السابقين "جولدمائير" و"ليفي أشكول"، في تشكيل دولة إسرائيل وتطويرها. ومنذ اعتراف إسرائيل بسيادة الدولة الأوكرانية عقب استقلالها في 1 ديسمبر 1991، يجري التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين على قدم وساق في إطار تحالفهما مع الولايات المتحدة والغرب. وفي عام 2019، وقع البلدان اتفاقية التجارة الحرة.

وعلى مدار السنوات الماضية، تنامت العلاقات التجارية والسياسية والعسكرية بين أوكرانيا وإسرائيل. فقد تجاوزت قيمة التجارة الثنائية بين البلدين 700 مليون دولار سنويًا، وتعزز التعاون في المجال الزراعي، كما تشارك إسرائيل في قطاع تكنولوجيا المعلومات المتنامي بشكل كبير في أوكرانيا، فضلاً عن التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي بين البلدين.

• تحديات وأبعاد الموقف الإسرائيلي من التصعيد الروسي الأوكراني

1- تقاطع المصالح بين موسكو وواشنطن:

تسعى إسرائيل من خلال صمتها تجاه الأزمة الأوكرانية إلى استرضاء كل من موسكو وواشنطن، بسبب مخاوفها من مغبة أي إجراء إسرائيلي من شأنه إثارة غضب روسيا والانعكاس سلبًا على التنسيق المشترك بينهما في سوريا. فإذا دعت الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات واسعة على روسيا، سيتعين على إسرائيل أن تزن بعناية أي خطوات رئيسية إلى الأمام قد تؤدي لأي إجراءات ضد روسيا تعرقل العمليات الإسرائيلية في سوريا. وحتى وإن كانت العقوبات خفيفة فيمكن أن تضر بمكانة إسرائيل مع روسيا، حيث ستضطر إسرائيل للمشاركة في فرض هذه العقوبات. وبشكل عام، تعاني إسرائيل الآن

من حالة إرباك وتخشى أن تدفعها الأحداث نحو القفز لإحدى القوتين الكبريين، الولايات المتحدة أو روسيا، وهو ما ستكون له تداعيات مفصلية على علاقاتها مع الغرب من جهة وعلى أمنها القومي من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بصمت الحكومة الإسرائيلية لتجنب إثارة غضب موسكو وواشنطن، دعا تقرير صادر عن معهد "أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، إلى ضرورة صياغة موقف يضمن الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا، وضرورة مراعاة مصالح الولايات المتحدة، وهو التوجه الذي يعبر عن الموقف الرسمي لإسرائيل.

2- القلق من انعكاس دورها على المفاوضات مع إيران:

يتزايد القلق الإسرائيلي بمرور الوقت من احتمالية أن ينعكس دورها وتعاملاتها الدبلوماسية بين موسكو وواشنطن في أزمة أوكرانيا، على مفاوضات فيينا بشأن البرنامج النووي الإيراني التي تشهد مرحلة حاسمة. حيث تلتزم الحكومة الإسرائيلية الصمت حيال الأزمة الأوكرانية، وتمتنع عن الإعلان عن موقف رسمي منحاز لأحد قطبي الصراع، سعيًا منها للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية التي تتقاطع مع حليفها التقليدي الولايات المتحدة، وعدم الإضرار بعلاقاتها الاستثنائية مع روسيا.

في السياق ذاته، تراقب إسرائيل الوضع الأوكراني باعتباره مصدر إلهاء محتمل لواشنطن، حيث تضع القدس خططها لكيفية الرد على اتفاق نووي جديد مع إيران، خاصة وأن إيران يمكن أن تستغل الوضع الراهن في الضغط من أجل صفقة أكثر صعوبة تسمح لها بتحقيق المزيد من المكاسب. إذ يقدّر أن الأزمة الأوكرانية من شأنها تعزيز موقف طهران، التي تسعى لكسب الوقت في المفاوضات في فيينا، بغية تحصيل أكبر قدر ممكن من التنازلات الأمريكية.

في هذا الصدد، يتمثل التهديد الأكبر لإسرائيل حال التوصل إلى اتفاق، إذ يرجح أن تحصل إيران على تفويض مطلق لمواصلة بناء نفسها عسكريًا بقدرات اقتصادية غير مسبوقة تحت تصرفها نتيجة رفع العقوبات. فضلاً عن ذلك، ستؤخر الاتفاقية بشكل كبير تطوير قدراتها النووية العسكرية، لكنها لن تمنعها. من ناحية أخرى، ففي حال الإخفاق في التوصل لمثل هذا الاتفاق، ستواصل إيران بناء قوتها دون عوائق، وفي كلتا الحالتين ستستفيد إيران من التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والمحور الاستراتيجي الروسي الصيني، الذي يرى إيران حليفًا ضد الولايات المتحدة.

3- الملف السوري:

في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل للحفاظ على حيادها، يجب أن تبذل كل الجهد للحفاظ على علاقاتها مع القوات الروسية في سوريا وتلبية التوقعات الغربية في الوقت ذاته. فاحتمالية فرض عقوبات على روسيا قد ينتج عنه عرقلة العمليات الإسرائيلية في سوريا، وهو ما تعتبره إسرائيل أمرًا "حيويًا" لأمنها القومي.

على الجانب الآخر، فإن روسيا تمارس لعبة مزدوجة، فلا يكاد هجوم إسرائيلي يقع في سوريا إلا وتعلن موسكو الاحتجاج، بشكل علني أو غير علني، من خلال أجهزة التنسيق. فالروس يتفهمون احتياجات ومصالح إسرائيل الأمنية، ومن جهة ثانية يطلبون وقف الهجمات. وفي إطار ذلك، نددت روسيا بشكل علني بالهجمات الإسرائيلية خلال الأسبوع الماضي، وهي تتعمد إرسال رسالة عبر إسرائيل استهدفت أساسًا الولايات المتحدة، ومفادها أن التدخل الأمريكي في أوروبا سينعكس على ما يجري في الشرق الأوسط وعلى الحليف الأمريكي "إسرائيل".

وعليه، فإن المواجهة المحتملة بين موسكو وكييف، والتي من شأنها أن تتطور بين الولايات المتحدة وروسيا، من المرجح أن تمس بالمصالح الإسرائيلية؛ بل وتؤثر على علاقات إسرائيل مع روسيا أيضًا. فحال اندلاع مواجهة مباشرة بين روسيا وأوكرانيا، سيتعين على إسرائيل إجباريًا أن تتخذ موقفًا واضحًا متوافقًا مع التوجه الأمريكي، وفي تلك الحالة يرجح أن تتوتر علاقتها بروسيا. أما في حالة استمرار الأزمة على الوتيرة الحالية نفسها، فيتوقع أن تتمسك إسرائيل بموقفها الصامت للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ولتجنب خسارة أي من الأطراف.

طبول الحرب تدق في أوكرانيا

حدود تأثير الغزو الروسي على الداخل الأوكراني

* مروة عبد الحليم

تحققت اليوم توقعات الاستخبارات الأمريكية التي أشارت إلى وجود أوامر تم إرسالها بالفعل إلى قادة عسكريين روس، للمضيّ قدمًا في شن هجوم على أوكرانيا، وهو ما نفاه الرئيس فلاديمير بوتين مؤكدًا عدم اعتزامه غزو أوكرانيا. وفي ليلة مؤلمة، قبل فجر يوم 24 فبراير، تم تأبين الديمقراطية وانتهت سنوات السلام بانفجارات مدوية في العديد من المدن الأوكرانية، مما ينذر بأزمة جديدة خطيرة لعالم تعصف به الاضطرابات بالفعل.

* باحث أول بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

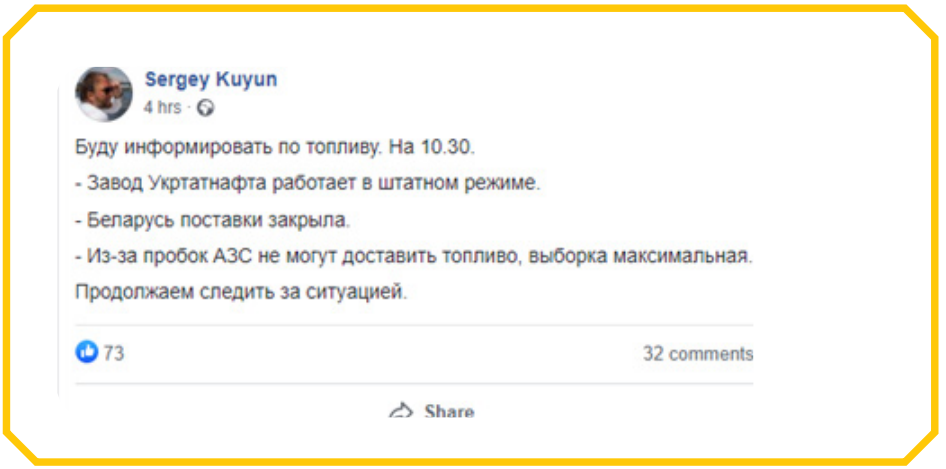

ضربت القوات العسكرية الروسية أوكرانيا بوابل من صواريخ كروز والمدفعية وأسلحة أخرى. وأظهرت لقطات البث المباشر رتلاً من المركبات العسكرية يتدفق إلى أوكرانيا من بيلاروسيا، حيث كانت القوات الروسية محتشدة. وسرعان ما اندلعت انفجارات مدوية فوق العاصمة كييف، حيث أُطلقت صافرات الإنذار من الغارات الجوية. وأفادت وزارة الداخلية الأوكرانية بأن العدو أطلق صواريخ على مركز السيطرة العسكرية والمطارات والمستودعات العسكرية في كييف وخاركيف ودنيبر.

ودعا الرئيس الأوكراني مواطنيه إلى عدم الهلع من الهجوم الروسي الذي يضرب بلادهم وأعلن حالة الأحكام العرفية. وقال فولوديمير زيلينسكي في رسالة بالفيديو على فيسبوك: "لا داعي للهلع نحن مستعدون لأي شيء وسننتصر". وأضاف أن روسيا نفذت ضربات ضد البنية التحتية العسكرية وحرس الحدود. وردًا على الهجوم الروسي المباغت على بلاده، أعلن الرئيس الأوكراني قطع العلاقات الدبلوماسية مع روسيا، في خطوة وُصفت بالهزلية. ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه الشرطة الأوكرانية أن البلاد قد تعرضت إلى نحو 203 هجمة روسية منذ بداية اليوم، وأن القتال مستعر في كل الأراضي الأوكرانية تقريبًا، فيما أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن الضربات الجوية دمرت 74 هدفًا للبنية التحتية العسكرية الأوكرانية.

• حدود تأثير الهجوم العسكري الروسي على الداخل الأوكراني

تداولت وسائل الإعلام الأوكرانية منذ بداية الغزو الروسي على أوكرانيا حالة الخوف التي طغت على المواطنين والمقيمين في أوكرانيا، وخاصة في العاصمة كييف، تمثلت ملامحها في:

تزايد الطلب على الوقود: امتدت طوابير السيارات أمام محطات الوقود وكذلك طوابير السكان أمام مراكز التسوق الغذائية في شتى المدن والبلدات الأوكرانية، في مشهد يختصر ما تحمله الحروب عادة من دمار وخراب وغلاء يطال بالدرجة الأولى المدنيين. ويخشى السكان من تدهور الأوضاع وحدوث نقص حاد في السلع والأدوية والمواد الغذائية والطبية، وتعطل توريداتها. وأعلن سيرغي كويون المدير التنفيذي للمجموعة الاستشارية A-95 أن بيلاروسيا أغلقت إمدادات الغاز أمام أوكرانيا.

وقال مستشار رئاسي في الحكومة الأوكرانية إن محطات الوقود تواجه طلبًا متزايدًا، وإن مسألة كيفية تلبيتها وتجنب العجز يجري حلها الآن. وفي الوقت نفسه، تواصل مصفاتا كريمنشوغ وشيبيلينسكي العمل بشكل طبيعي.

تقييد المجال الجوي: أصدرت سلطات الطيران الأوكرانية، الخميس، إشعارًا بتقييد المجال الجوي اعتبارًا من وقت مبكر من صباح اليوم ويستمر حتى منتصف الليل بتوقيت جرينتش. وحذر الإشعار من أن الطيران المدني مقيد في المناطق المحيطة بكييف ودنيبرو ولفيف وأوديسا وسيمفيروبول. وأظهر موقع FlightRadar24 المتخصص في متابعة رحلات الطيران أن رحلة جوية من وارسو إلى كييف استدارت قبل دخول المجال الجوي الأوكراني وعادت إلى العاصمة البولندية، ولا يظهر الموقع أي طائرات مدنية في المجال الجوي الأوكراني.

فرض الأحكام العرفية: وقّع الرئيس فولوديمير زيلينسكي المرسوم رقم 2022/64 "بشأن فرض الأحكام العرفية في أوكرانيا". ووافق نواب الشعب على الوثيقة بأغلبية 300 صوت. ووفقًا للمرسوم، تفرض الأحكام العرفية من الساعة 5:30 صباحًا 24 فبراير 2022 لمدة 30 يومًا. ويتعين على القيادة العسكرية، إلى جانب وزارة الشئون الداخلية الأوكرانية، والهيئات التنفيذية الأخرى، وهيئات الحكم الذاتي المحلية، ضمان التدابير والسلطات المنصوص عليها في قانون أوكرانيا "بشأن النظام القانوني للأحكام العرفية" اللازمة لضمان الدفاع عن أوكرانيا وسلامتها العامة ومصالح الدولة، ويطالب قانون "الأحكام العرفية" المواطنين بالبقاء في منازلهم والتزام الهدوء.

نزوح جماعي من أوكرانيا: بدأ سكان العاصمة الأوكرانية كييف نزوحًا جماعيًا من العاصمة بعد دويّ صفارات الإنذار التي تزامنت مع إعلان الهجوم الروسي. وواجه الأوكرانيون سباقًا على الحدود حيث توغلت دبابات فلاديمير بوتين عبر الحدود إلى بلدهم المحاصر. وكذا، اكتظت الطرق السريعة خارج كييف ومدن أوكرانية أخرى بحركة المرور يوم الخميس، وفرّ آلاف الأوكرانيين من منازلهم في الساعات الأولى بعد بدء الغزو الروسي لبلادهم. وشوهدت طوابير ضخمة من الناس في محطة مترو كييف بينما كان السكان يتنازعون على ركوب القطارات للفرار من المدينة.

استدعاء جنود الاحتياط: أعلنت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الأوكرانية بدء تجنيد جنود الاحتياط الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 عامًا بناء على قرار الرئيس بشأن تجنيد جنود الاحتياط للخدمة العسكرية. وجاء في بيان الهيئة: "سيخضع جنود الاحتياط الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 عامًا للتجنيد الإجباري. وسيكونون مثل الضباط وضباط الصف الخاصين وفقًا لمرسوم الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي باستدعاء عناصر الاحتياط للجيش". ونوه البيان إلى أن مدة الخدمة القصوى هي سنة واحدة. كما قرر البنك الوطني الأوكراني فتح حساب خاص لجمع التبرعات لدعم القوات المسلحة لأوكرانيا. وتم فتح الحساب لتحويل الأموال من الشركاء الدوليين والمانحين سواء بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي أو اليورو أو الجنيه الإسترليني) أو بالعملة الوطنية.

"الخطر المزمن"

إيران وتداعيات الأزمة الأوكرانية

* د. محمد عباس ناجي

منذ بداية تصاعد حدة الأزمة الأوكرانية، التي توازت في بعض مراحلها مع انعقاد جولات التفاوض حول الاتفاق النووي بين إيران وقوى مجموعة "4+1" بمشاركة أمريكية غير مباشرة، سارعت كتابات عديدة إلى ترجيح أن إيران سوف تكون أحد الأطراف الرابحة من الأزمة التي وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة من التوتر بعد قرار الرئيس الروسي فيلاديمير بوتين بالاعتراف بجمهوريتى دونيتسك ولوغانسك، في 21 فبراير الجاري، والذي أثار ردود فعل متشددة من جانب الدول الغربية.

* خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالإهرام

واستندت تلك الكتابات إلى مبررات عديدة، منها أن تصاعد الأزمة في هذا التوقيت يمكن أن يقلص من الضغوط التي تمارسها الدول الغربية على إيران في مفاوضات فيينا، ويعزز التنسيق الروسي- الإيراني، ويضع إسرائيل أمام اختبار صعب بين التماهي مع السياسة الغربية، والأمريكية تحديداً، من الأزمة وبين استمرار التنسيق الأمني مع روسيا في التعامل مع بعض الملفات، لاسيما الملف السوري.

فضلاً عن أن الأزمة نفسها من الممكن أن تقلص من أهمية الخلافات العالقة بين إيران وأوكرانيا حول التعويضات المستحقة على الأولى بسبب إسقاط الطائرة المدنية الأوكرانية في 8 يناير 2020 عقب الهجمات الصاروخية التي شنتها إيران على قاعدتين عراقيتين تتواجد بهما قوات أمريكية رداً على الضربة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية، قبل ذلك بخمسة أيام، وأسفرت عن مقتل قائد "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري قاسم سليماني.

ربما تكون هذه الاعتبارات في مجملها لها وجاهتها الخاصة، ولا يمكن استبعاد أنها تؤثر بالفعل على السياسة الإيرانية من الأزمة، لكنها في الوقت نفسه قد لا تمثل الحقيقة كلها. إذ أن الإمعان في التداعيات التي يمكن أن تفرضها تلك الأزمة، وتشابكها مع متغيرات أخرى لا يمكن تجاهلها في هذا الصدد مثل "الحساسية" التاريخية الإيرانية من روسيا، والتشابه "النسبي" بين إيران وأوكرانيا فيما يتعلق بالتعدد العرقي، يوحي بأن هذه الأزمة بقدر ما يمكن أن توفر فرصاً لإيران، بقدر ما يمكن أن تفرض تحديات عليها في الوقت نفسه.

• الخطر المزمن

يتمثل أهم المتغيرات التي تثير قلق إيران من تطورات الأزمة الأوكرانية في أن تلك الأزمة تلقي الضوء على ما يمكن تسميته بـ"الخطر المزمن" الذي تواجهه أوكرانيا بقدر ما تواجهه إيران، وهو تعدد العرقيات. فالدولتان متعددتان الإثنيات. ومن دون شك، فإن ذلك قد لا يمثل في حد ذاته مشكلة أو أزمة في حالات عديدة، خاصة إذا توافرت شروط من ضمنها نجاح الدولة في إجراء عملية إدماج اجتماعي تنصهر من خلالها التفاوفات الاجتماعية بين الإثنيات المختلفة وتستبعد آليات الإقصاء والتهميش والتمييز وتنتفي فيها العنصرية والنزعات الجهوية، إلى جانب عدم وجود تشابكات عرقية مع دول الجوار، على نحو يفرض أزمة دائمة في العلاقات فيما بينها تتعرض لاختبارات باستمرار.

هنا، وفي حالة إيران، فإن تلك الأزمة قد تكون أكبر وأكثر خطورة. إذ أن التوتر ما زال يمثل سمة رئيسية في العلاقات بين المكونات المجتمعية الإيرانية، بسبب الاتهامات التي توجه إلى الدولة بالعمل على "تفريس" المجال العام. بل إن بعض الاحتجاجات الرئيسية التي شهدتها إيران في الفترة الأخيرة كان مبعثها الحساسية الاجتماعية بين العرقيات المختلفة، بدليل أن الدولة تعرضت لاتهامات عديدة بأنها المسئولة عن تفاقم أزمة نقص المياه العذبة في بعض مناطق الأحواز التي تقطنها القومية العربية، بسبب سياستها القائمة على تحويل مجرى الأنهار، على غرار نهر "كارون"، إلى بعض المحافظات الأخرى بهدف "الإخلال بالتركيبة السكانية" كما يرى المحتجون، وهو ما بدا جلياً في الاحتجاجات التي اندلعت في مدن مثل الأحواز والخفاجية والمحمرة ومعشور "ماهشهر" في 16 يوليو 2021.

الأخطر من ذلك، أن هناك تشابكات عرقية بين القوميات الإيرانية ودول الجوار. وتبدو الحالة الأبرز في هذا السياق في القومية الآذرية، وهى القومية الأكبر بعد الفارسية، من حيث عدد السكان ومن حيث التأثير على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان لهذه التشابكات تأثير على بعض التفاعلات التي جرت على الساحة السياسية، وهو ما بدا جلياً في الموقف الذي تبناه بعض الآذاريين الإيرانيين من النزاع الذي تصاعدت حدته بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم ناجورني قره باغ، بداية من 27 سبتمبر 2020، حيث نظموا تظاهرات في مدن إيرانية عديدة مثل طهران وتبريز لدعم أذربيجان في هذا النزاع، رغم أن الموقف الإيراني، تاريخياً، كان أقرب إلى أرمينيا.

صحيفة همشهرى "المواطن" تنشر تقريراً وفيديو لتظاهرات في تبريز لدعم شعب قره باغ ووحدة أراضي أذربيجان

• الجار الصعب

فضلاً عن ذلك، لا تبدو إيران مطمئنة بشكل تام إلى السياسة التي تنتهجها روسيا. ورغم أن الأخيرة كانت طرفاً داعماً للأولى في المرحلة الماضية، وتحولت إلى ظهير دولي داعم لها، وكان لها دور كبير في دعم موقف إيران في أزمة الاتفاق النووي، إلى جانب دورها البارز الذي ساهم في تحويل توازنات القوى في الصراع السوري لصالح نظام الرئيس بشار الأسد، فإن ذلك في مجمله لا ينفي أن إيران ما زالت لديها حساسية تاريخية تجاه روسيا.

وبدت هذه الحساسية جلية في ما أثارته بعض تصرفات السفير الروسي لدى طهران ليفان دزاجاريان من ردود فعل داخلية. وكان آخر تلك التصرفات في 10 فبراير الحالي، عندما نشر دزاجاريان صورة وهو يضع أكليلاً من الزهور على النصب التذكاري للسفير الروسي الأسبق ألكساندر غريبايدوف الذي قتل خلال عملية اقتحام السفارة الروسية في طهران في 11 فبراير 1829، احتجاجاً على قيام روسيا بفرض معاهدة تر من اى (تركمانشاى) على إيران في 10 فبراير 1828، بعد 15 عاماً من فرض معاهدة أخرى هى معاهدة لستان (جلستان) التي وقعت في 24 أكتوبر 1813، واستقطعت بموجبهما مناطق واسعة من إيران تشمل بعض أجزاء كل من أذربيجان وأرمينيا.

واستحضرت ردود الفعل الإيرانية ما اعتبر بمثابة "انتهاكات" من جانب روسيا ضد إيران، على غرار ما قامت به مدفعية الجيش الروسي في 29 مارس 1912، بقصف قبة ضريح الإمام الشيعي الثامن علي الرضا في مدينة مشهد.

هذه الحساسية التي تبديها إيران تجاه روسيا يبدو أنه كان لها دور في طرح تساؤلات حول مدى إمكانية تكرار الأزمة الأوكرانية- التي زادت من احتمالات التدخل العسكري الروسي لمنع كييف من الانضمام إلى حلف الناتو- في منطقة وسط آسيا والقوقاز، المتخمة بأزمات عرقية وسياسية وأمنية لا تبدو هينة. ومع التسليم بأن هناك فروقات عديدة بين الحالتين، فإن ذلك لا ينفي أن هناك في المقابل قواسم مشتركة لا يمكن إغفالها، منها أن لروسيا نفوذاً واضحاً في المنطقتين، فضلاً عن أنها ترفض تمدد الحضور الغربي، ولاسيما الأمريكي، فيهما.

وهنا، يمكن القول إن الاتجاهات الإيرانية التي بدأت في التحذير من عواقب التعويل بشكل كامل على روسيا، على نحو ما أشار إليه أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران صادق زيبا كلام، في 20 فبراير الجاري، عندما دعا إلى "عدم وضع كل البيض في سلة روسيا"، ربما لم تعد تستبعد أن تتبنى موسكو السياسة نفسها في التعامل مع بعض أزمات منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ومنها أزمات تحظى باهتمام خاص من جانب إيران لاعتبارات أمنية وقومية عديدة.

بل إن هناك من يرى أن موسكو قد تبدأ في تغيير سياستها تجاه إيران في حالة ما إذا تحسنت علاقات الأخيرة مع الدول الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، مرة أخرى بعد الوصول إلى صفقة محتملة في فيينا. وكان لافتاً أن وزير الخارجية الإيراني السابق محمد جواد ظريف قال، في التسجيل الذي تم تسريبه في 25 أبريل 2021، أنه "ليس من مصلحة روسيا أن تطبع إيران علاقاتها مع الغرب"، بما يعني أن التشكك في "نوايا" روسيا تجاه إيران ربما يصل إلى أعلى المستويات في دوائر السلطة داخل الأخيرة.

في النهاية، يمكن القول إن اتجاهات العلاقات مع روسيا تبقى هى المتغير الحاكم الذي يمكن من خلاله تفسير بعض جوانب السياسة الإيرانية تجاه تطورات الأزمة الأوكرانية. ورغم أن حكومة إبراهيم رئيسي بدأت، منذ توليه مقاليد منصبه في 5 أغسطس 2021، في التعويل على العلاقات مع روسيا والصين، في إطار ما يسمى بسياسة "التوجه شرقاً"، فإن ذلك لا ينفي أن هناك اتجاهات في إيران بدأت ترى أن ذلك يمكن أن يفرض تداعيات سلبية على مصالح إيران وموقعها في التوازنات الاستراتيجية بالمنطقة.

الحصار الناعم

كيف يضيق الغرب الخناق على روسيا؟

* مصطفى عبد اللاه

على الرغم من اشتعال الأزمة الروسية-الأوكرانية، لا تزال الدول الغربية تبذل كل الجهود الممكنة للضغط على الجانب الروسي كي تثنيه عن الاستمرار في عمليته العسكرية الجارية على الأرض، والتي تسببت وفق تقديرات الأمم المتحدة حتى مطلع مارس الجاري 2022 في سقوط 752 مدنيًا بين قتيل وجريح، 13% منهم من النساء والأطفال القُصَر، فضلاً عن مقتل ما يقارب 3300 جندي من الجيشين الأوكراني والروسي وإصابة 5200 آخرين.

* باحث ببرنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

الدول الغربية رغم تحفظها على فكرة التدخل العسكري المباشر لمواجهة القوات الروسية، حرصت على دعم الجانب الأوكراني بمختلف أنواع الأسلحة الدفاعية (مثل: الرشاشات، ومضادات الدروع، ومضادات الطائرات، ومهمات جنود المشاة من خوذات وواقيات للرصاص، وتجهيزات الإعاشة). ولقد كان لذلك الدعم دور أساسي في تقوية شوكة الجيش الأوكراني الذي نجح فعليًا في تعطيل الزحف الروسي نحو المدن الرئيسية وفي مقدمتها العاصمة كييف.

إن الدعم العسكري لم يكن هو الخيار الوحيد المتاح أمام الدول الغربية لوقف تصاعد الأزمة الراهنة على الأرض الأوكرانية، حيث سعت تلك الدول إلى استخدام مختلف قدراتها غير العسكرية للضغط على موسكو، وكان من أبرزها فرض العشرات من القيود الجديدة على عدد من الأنشطة المالية والصناعية والخدمية المؤثرة في حركة الاقتصاد الروسي، بالإضافة إلى توسيع دائرة القيود كي تشمل مجالات غير اقتصادية مثل: حظر المشاركة في عدد من البطولات الرياضة الدولية، بالإضافة إلى تجميد أصول وممتلكات عدد من السياسيين ورجال الأعمال الروس لتواجه روسيا بذلك أعنف موجة من العقوبات الغربية خلال العصر الحديث.

• المؤسسات المالية

تعالت الأصوات الغربية المنادية بضرورة عزل روسيا الاتحادية عن النظام المالي العالمي، وذلك لإحداث أكبر قدر من الضرر باقتصادها الوطني، لذلك تعهدت بعض الدول الكبرى باتخاذ قرارات ضد النظام البنكي الروسي، ولقد كانت البداية من الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت في 21 فبراير 2022 اعتزامها فرض عقوبات على البنك المركزي الروسي حال قيام روسيا بغزو جارتها أوكرانيا، وهو ما نفذته الولايات المتحدة بالفعل، حيث قوضت قدرة البنك المركزي الروسي على إجراء تعاملاته على أراضيها، كما جمدت أرصدته في البلاد، ولم تكتفِ الولايات المتحدة بذلك، بل فرضت قيودًا على عدد من المؤسسات المالية الروسية السيادية، مثل وزارة المالية وصندوق الثروة السيادي الروسي.

كما استهدفت الدول الغربية عددًا من المؤسسات المالية الروسية الكبرى، ففصلت سبعة بنوك روسية كبرى عن نظام سويفت SWIFT payment system الذي ينسق عمليات تبادل الأموال بين أكثر من 11 ألف بنك حول العالم، لتنجح القوى الغربية بذلك في تحييد المؤسسات المالية الروسية التي تمتلك حاليًا ما نسبته 80% من الأصول البنكية في البلاد، وهو ما تسبب بشكل مباشر في سقوط العملة الروسية الروبل بنسبة تجاوزت 22% على مدار الأيام الأربعة الأخيرة من شهر فبراير 2022 مقابل الدولار الأمريكي، فضلاً عن التسبب في موجة هروب كبيرة للمستثمرين بالبورصة الروسية، ما اضطر الدولة إلى إغلاقها، فضلاً عن رغبة المستثمرين في البورصات الخارجية التخلص من الأسهم الروسية خوفًا من تبعات المستقبل، فهبطت أسعار الأسهم الروسية في بورصة لندن التي وصلت نسبتها في يوم 2 مارس 2022 إلى -98%.

• القطاع الصناعي

يُعتبر القطاع الصناعي في روسيا هو رابع أكبر القطاعات الاقتصادية المشاركة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدولة الروسية، حيث يحقق إيرادات سنويًا تفوق 10,63 ترليونات دولار سنويًا، (12% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي). وتعتبر الصناعات الثقيلة والمتطورة نسبيًا مثل إنتاج الحديد والصلب وبناء السفن والطائرات وتصنيع المركبات والكيماويات هي عماد القطاع الصناعي الروسي؛ إذ تُساهم سنويًا بنسبة 60% من إجمالي إيرادات هذا القطاع، بواقع 1,97 تريليون دولار لصناعات الحديد والصلب، و1,43 ترليون دولار لصناعات السفن والطائرات والسيارات، و1,37 تريليون دولار للمعدات والآلات، و1,23 تريليون دولار للكيماويات.

تتشابك منتجات الشركات الروسية العاملة في مجالات الصناعات الثقيلة والمتطورة بين الشقيين المدني والعسكري، مما دفع بدول الغرب إلى فرض قيود على أنشطة عدد من كبريات الشركات الصناعية الروسية، مثل مجموعة روزتيك Rostec المملوكة للدولة والتي تختص بتطوير التكنولوجيات الصناعية، وشركة

أورال فاجون زافود Uralvagonzavod المنتجة للمعدات الثقيلة، وشركة United Aircraft Corporation التي تعتبر أكبر مطور للطائرات في روسيا، فضلاً عن شركات متخصصة في بناء السفن مثل United Shipbuilding Corporation.

إلى جانب ذلك، فرضت دول الغرب قيودًا مختلفة على تصدير التكنولوجيات المتقدمة التي تشتريها روسيا من أجل صناعات الاتصالات والإلكترونيات والطيران والفضاء، والتي يحتمل أن تستخدم في إنتاج المنتجات العسكرية المتقدمة كالمقاتلات وأنظمة الصواريخ، كما حظر الغرب تصدير الطائرات الجديدة وقطع الغيار اللازمة لتصنيع وصيانة الطائرات، بالإضافة إلى منع عمليات التأمين على الطائرات الروسية وأيضًا حظر عمليات المساعدة في صيانة تلك الطائرات.

• قطاع النقل الجوي

فرضت الدول الغربية قيودًا عدة على حركة الطيران الروسية المتجهة إلى أراضيها أو العابرة فوقها، ولقد كانت الانطلاقة من لندن التي أعلنت حكومتها في مساء يوم 24 فبراير 2022 إغلاق مطاراتها في وجه رحلات شركة إيروفلوت Aeroflot التي تعتبر الناقل الوطني بالدولة الروسية، ولتتبعها -في اليوم التالي- دولتا بولندا وبلغاريا اللتان اتخذتا قرارًا أكثر حدة من بريطانيا، وذلك من خلال غلق مجاليهما الجويين بالكامل أمام الطائرات الروسية.

قرارات الإغلاق الجوي أمام حركة الطيران الروسي شهدت تصاعدًا ملفتًا في اليوم الثالث من العملية العسكرية الروسية على الأراضي الأوكرانية، حيث قررت دول البلطيق الثلاث (إستونيا، ولاتفيا ولتوانيا) بالإضافة إلى كل من التشيك ورومانيا وسلوفينيا إغلاق مجالاتها الجوية أمام الطائرات الروسية، ولقد بلغت حركة الإغلاق الجوي ذروتها في يوم 27 فبراير 2022 حينما اجتمعت الدول الأوروبية كافة على تفعيل الحظر الشامل لكل المجالات الجوية لدول الاتحاد الأوروبي وذلك أمام الطائرات المملوكة أو المسجلة في روسيا الاتحادية أو التي تديرها شركات روسية. ولقد لحق الإغلاق الأوروبي إغلاقات أخرى في كل من أيسلندا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، لتقبع روسيا بسبب ذلك في عزلة جزئية عن العالم الخارجي.

ومن المتوقع أن تتسبب قرارات الإغلاق الغربية في العديد من الأضرار على حركة قطاع الطيران الروسي في المديين القريب والمتوسط؛ فإغلاق المجالين الجويين الأوروبي والأمريكي أمام مشغلي الطيران الروس سيؤدي إلى خسارة 69% من جملة المسافرين الدوليين من وإلى روسيا الاتحادية، وهو ما قد يدفع عددًا من شركات الطيران الروسية والمقدر عددها حاليًا بثماني عشرة شركة إلى الإفلاس، خاصة وأن تلك الشركات لا تزال تحاول تخطي تبعات أزمة فيروس كوفيد-19.

• المجال الرياضي

تحولت الأنشطة الرياضية هي الأخرى إلى مجال لفرض العقوبات على روسيا الاتحادية، حيث شهدت العشرات من البطولات الدولية عمليات إقصاء للفرق الروسية المتنافسة، وجاء في مقدمة تلك البطولات كأس العالم بقطر الذي سيعقد في نوفمبر 2022، وذلك بعد قرار أصدره الاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA. وقد قررت اللجنة الدولية المنظمة للألعاب الباراليمبية الشتوية في دورتها الحالية بمدينة بكين الصينية هي الأخرى إقصاء الفرق الروسية من المشاركة في فعالياتها قبل افتتاح البطولة بأربع وعشرين ساعة فقط.

على جانب آخر، أوصت اللجنة الأولمبية الدولية مختلف الاتحادات الرياضية الدولية بحظر مشاركة روسيا في أي مسابقة مستقبلية، هذا إلى جانب التوصية بعدم تنظيم أي مسابقة رياضية في الأراضي الروسية، وهو ما نفذه عدد من الاتحادات الدولية ومنها الاتحاد الدولي للكرة الطائرة الذي أعلن سحب بطولة العالم للرجال من روسيا بعد أن كان مقررًا عقدها في عدد المدن الروسية خلال شهر أغسطس القادم. فيما أعلن الاتحاد الأوروبي لكرة القدم Union of European Football Associations عن قراره بفض الشراكة التي امتدت بينه وبين شركة الغاز الروسية العملاقة جازبروم Gaz prom على مدار عشر سنوات، والتي كان يحصل بمقتضاه على مبلغ سنوي قدره 40 مليون يورو.

وقد أصبحت بطولات سباقات الفورميلا التي طالما تميزت فيها الدولة الروسية عالميًا هي الأخرى محلاً للحظر، حيث ألغت اللجنة المنظمة لسباقات الفورميولا تعاقدها مع الجهات المنظمة لبطولة Russian Grand Prix السنوية التي تقام بمدينة سوتشي الروسية، كما قررت سلطة رياضات السباقات البريطانية حرمان الفرق الروسية من المشاركة في السباقات المستقبلية المنتظر عقدها بالمملكة المتحدة كافة.

• استهداف النخبة الروسية

مع اقتناع الغرب بأن أزمة أوكرانيا هي نتاج للقرارات الخاطئة للنخبة السياسية الروسية المدعومة من رجال الأعمال الروس، ارتأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي تجميد الأصول الروسية الموجودة في أراضيهم والتي تعود ملكيتها إلى العشرات من الرجال البارزين في روسيا وفي مقدمتهم فلاديمير بوتين نفسه، بالإضافة إلى فرض حظر للسفر على عدد آخر منهم، كما هو موضح اسم الشخص والمنصب كما هو موضح

ختامًا، يمكن القول إن القيود والعقوبات المتعددة التي فرضتها دول الغرب على موسكو ستؤدي إلى وقوع خسائر روسية شاملة على العديد من المستويات، وهو ما سيقلص من الدور الروسي على الساحة العالمية متسببًا في عدد من الأزمات الداخلية وذلك على الرغم من تأكيد الرئيس بوتين ووزير خارجيته على قدرة الاقتصاد الروسي الذي يمر بمرحلة صعبة على تجاوز تلك العقوبات مجتمعة.

تقييم الأثر الاقتصادي

للعقوبات المفروضة على روسيا

*أحمد بيومي

فرضت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية حزمة من العقوبات الاقتصادية على روسيا لثنيها عن غزو أوكرانيا، وقد تم تصميم تلك العقوبات لتستهدف الاقتصاد الروسي من زوايا مختلفة، لتصيبه بضربات موجعة يترتب عليها إفقار الشعب الروسي ومحاصرة الدولة الروسية ومن ثم إضعافها والضغط عليها للتفاوض والخروج من أوكرانيا، وربما يذهب الأمر إلى أبعد من ذلك لإرغام روسيا على اتخاذ العديد من القرارات التي تقوض نموها العسكري أو الاقتصادي في المستقبل.

* باحث ببرنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

وقد فرضت بريطانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات متنوعة على روسيا، انقسمت إلى عقوبات على القطاع المالي والنقدي والذي يتمثل بتجميد الأصول الروسية ومنع المؤسسات الروسية من الوصول إلى ممتلكاتها خارج حدود روسيا، حيث أعلنت لندن فرض عقوبات على البنك المركزي الروسي ومنعت مواطنيها والشركات البريطانية من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي أو وزارة المالية الروسية. وتضمنت العقوبات عددًا من المحاور التي تضمنت تجميد أصول بنوك روسية واستبعادها من النظام المالي البريطاني، وإصدار قوانين لمنع الشركات والحكومات الروسية من الحصول على أموال من الأسواق البريطانية، تلا ذلك وضع حد أقصى للمبالغ التي يمكن للروس إيداعها في البنوك البريطانية، ومنع عدد من البنوك الروسية من التعامل بنظام السويفت البنكي بهدف حرمانها من التحويلات المالية الدولية، وتجنيد أصول مملوكة للمركزي الروسي بهدف الحد من إمكانية وصول روسيا إلى مواردها المالية بالخارج، وتأسيس قوة تعمل عبر المحيط الأطلسي للبحث عن الأصول الروسية والعمل على تجميدها، سواء كانت مملوكة للأشخاص أو الشركات الكبرى المملوكة للدولة بما فيها الشركات المملوكة لوزارة الدفاع الروسية. واستهداف 70% من الأسواق المالية الروسية والشركات الكبرى المملوكة للدولة.

أما النوع الآخر من العقوبات فتمثل في العقوبات على التجارة والتصنيع والتي تمثلت في منع المؤسسات الروسية من الوصول إلى التكنولوجيا، وقطع قنوات الاتصال بينها وبين العالم الخارجي، حيث علقت بريطانيا إصدار تراخيص التصدير التي يمكن استخدامها في أغراض مدنية وعسكرية، وأوقفت تصدير السلع ذات التقنية العالية ومعدات التكرير، واستهداف قطاع الطاقة من خلال منع الصادرات التي يحتاجها قطاع إنتاج الطاقة في روسيا، ومنع بيع قطع غيار الطائرات للشركات الروسية، ومنع بيع السلع ذات التقنية العالية لروسيا. نوع آخر من العقوبات تم فرضه بهدف تضييق الخناق على الدولة الروسية والذي تمثل في العقوبات التي تم فرضها على رحلات الطيران التابعة للشركات الروسية والتي منعت الطائرات الروسية من إمكانية التحليق فوق الأوروبية أو الهبوط في أي من مطاراتها، وعقوبات أخرى تمثلت في الحد من بيع الجنسية أو المواطنة بموجب جواز السفر الذهبي الذي يسمح لأثرياء روسيا بالحصول على جنسية دول أوروبية.

الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى اتخذت العديد من الإجراءات ضد مجموعة من البنوك الروسية والشخصيات البارزة، حيث أفصحت أمريكا عن أنها تتعاون مع حلفائها لمنع ما يزيد على نصف الواردات الروسية من السلع ذات التقنيات العالية والتي يتم استخدامها في الصناعات العسكرية، وقد أوضح البيت الأبيض ما أسماه بمستند الحقائق تفاصيل 5 من العقوبات التي فرضتها على روسيا والدول المعاونة لها، حيث فرضت أمريكا قيودًا على بيلاروسيا لخنق استيراد السلع التكنولوجية، وتسعى وزارة التجارة لتوسيع نطاق تلك العقوبات لتشمل العديد من السلع الأخرى التي في معظمها تكنولوجية بهدف منح تحويل تلك التكنولوجيا من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب ذلك تم فرض حظر كامل على الكيانات الدفاعية الروسية والتي يبلغ عددها 22 كيانًا بما فيها شركات تصنيع الطائرات والمقاتلات ومركبات المشاة القتالية وأنظمة الحرب الإلكترونية والصواريخ والمركبات الجوية بدون طيار، وذلك الأمر سيترتب عليه فرض تكاليف كبيرة على تطوير وإنتاج الأسلحة الروسية في مجموعها.

ضوابط أخرى تستهدف تصدير النفط المكرر وهو يعتبر مصدر الإيرادات الرئيسي للجيش الروسي، وشملت تلك الضوابط قيودًا على معدات استخراج النفط والغاز، والمعدات التكنولوجية التي تدعم قدرة التكرير الروسية على المدى الطويل، لكن تم استثناء مدفوعات الطاقة من العقوبات المالية، حيث إن أي تغيير في ذلك البند هو أمر من شأنه أن يؤثر على أسعار الطاقة عالميًا ويتسبب في إلحاق الضرر بالعديد من الدول. عقوبات أخرى قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثلت في استهداف الكيانات الداعمة للجيش الروسي والبيلاروسي، ومنع الطائرات الروسية من دخول واستخدام الأجواء الأمريكية الداخلية، وهو الأمر الذي يزيد من عزلة روسيا والضغط على اقتصادها، حيث إن ذلك الإجراء يشكل كل الطائرات المعتمدة من جانب أي شخص أو مؤسسة تربطها أي علاقة بروسيا، هذا فضلاً عن اتفاق الولايات المتحدة مع أكثر من 30 سوقًا من أسواق الطيران الأكثر أهمية في العالم في حرمان شركات الطيران شركات الطيران الروسية من ممارسة أعمالها التجارية.

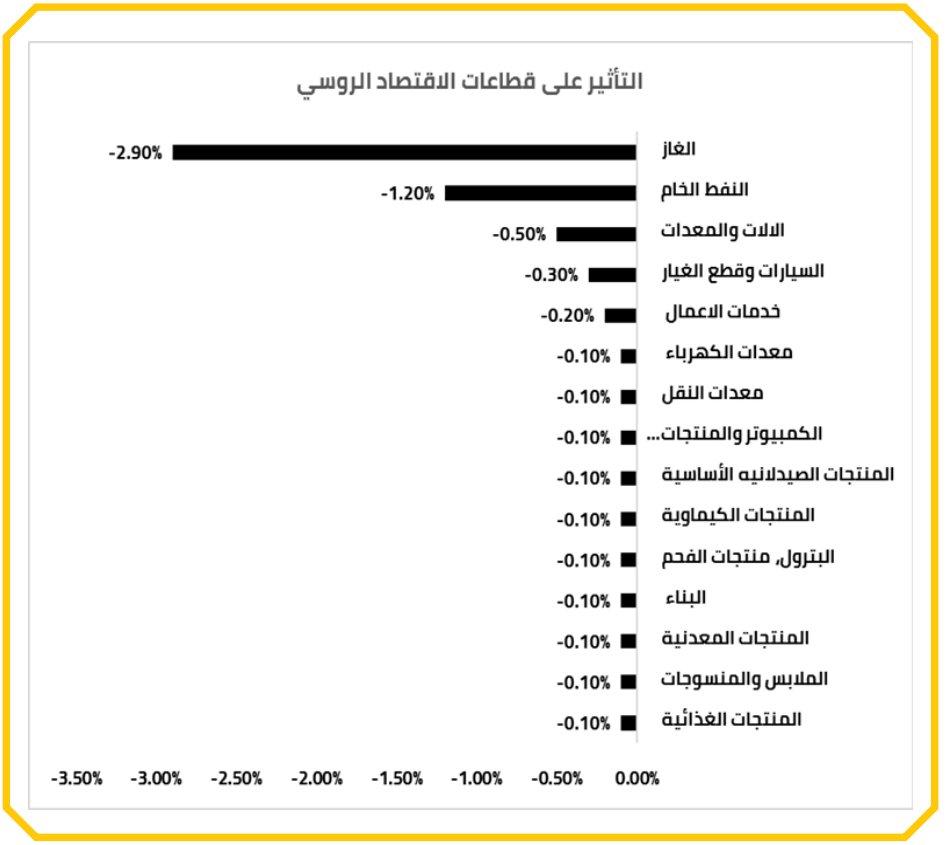

• تداعيات العقوبات

بالنظر إلى التقييم الأولي لأثر تلك العقوبات فمن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنحو 3% تقريبًا إذا توقفت جميع واردات وصادرات الغاز، بينما ينكمش الاقتصاد الروسي بحوالي 1,2% في حال وقف تجارة النفط، لكن روسيا ليست المتضرر الوحيد من وقف تلك التجارة، حيث إن وقف تجارة النفط سيؤثر على الاقتصاد الألماني والاتحاد الأوروبي بنسبة 0,1%، وسيؤدي فرض الحظر على قطع غيار الآلات والآلات إلى انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة 0,5%، وفرض الحظر على المركبات وقطع غيارها بنسبة 0,5%.

أما عن حركة التجارة مع روسيا، فإن روسيا -في حد ذاتها- ليست سوقًا ضخمه لصادرات الدول الغربية، حيث إن إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى روسيا خلال العام الماضي بلغت 6,4 مليارات دولار فقط، وهي في حال مقارنتها مثلاً بصادرات الولايات المتحدة إلى بلجيكا فهي أقل من خمس تلك الصادرات.

أما عن مؤشرات الاقتصاد الروسي فقد تسببت العقوبات التي فرضها الغرب في ذعر بيعي بالأسواق المالية الروسية، وانخفاض كبير في قيمة الروبيل الروسي، وأضعفت العقوبات المفروضة على البنك المركزي الروسي قدرته على التدخل لدعم الروبيل، ومن المتوقع أن تؤدي قيمة العملة الضعيفة إلى ارتفاع تكلفة الواردات ومن ثم زيادة أسعار المنتجات المحلية، وهو ما سيؤثر على معدلات التضخم بالبلاد. وبالنظر إلى معدل التضخم الحالي في روسيا فهو يبلغ 8,7% على أساس سنوي في يناير، وهو أعلى من مستهدف المركزي الروسي البالغ 4%، وقد رد البنك المركزي الروسي برفع معدلات الفائدة إلى 20% مقابل 9,5% سابقًا.

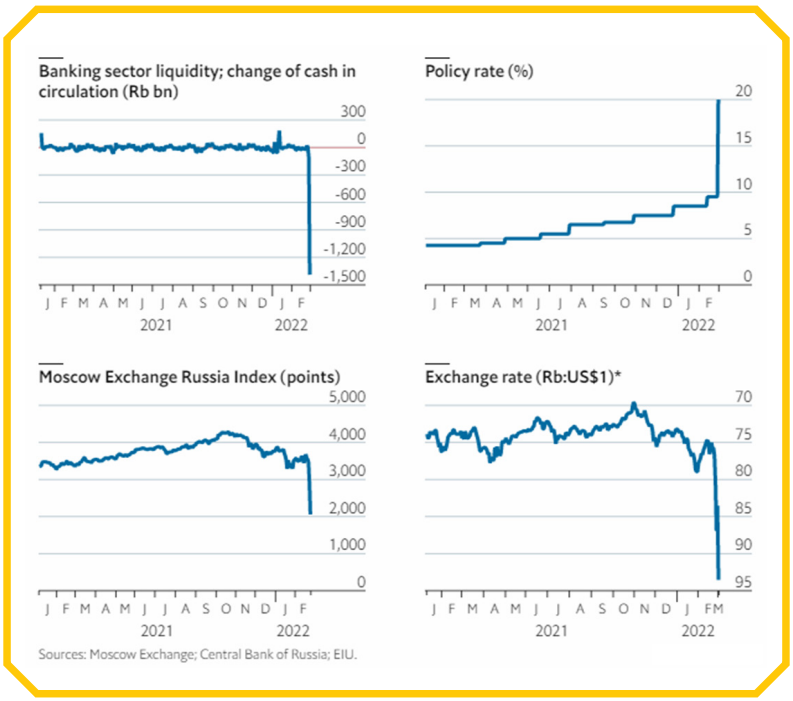

أهم المؤشرات النقدية للاقتصاد الروسي

لكن وقف تجارة المواد الخام للطاقة مع أحد أكبر مصدري الطاقة في العالم هو أمر يهدد بارتفاع أسعار تلك السلع بنسبة تصل إلى 50% حسب بعض التقديرات، وهو أكثر بكثير من الارتفاعات التي شهدتها أسعار الطاقة عالميًا في الفترة الأخيرة، ومن ثم يجد الاتحاد الأوروبي صعوبة في أن يضرب بمجموعة من العقوبات الاقتصادية المتاحة كما حدث مع الدول المارقة الأخرى، والسبب في ذلك هو النفط والغاز الطبيعي، حيث إن فرض أي عقوبة على تجارة النفط والطاقة مع روسيا سيؤدي بالتبعية إلى ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، ومن ثم فإن الاقتصاد الروسي سيستفيد بدلاً من الإضرار به، خاصة وأن روسيا قادرة على إيجاد مشترين آخرين لطاقتها، ومنها الصين على سبيل المثال، ومن ثم سيساهم ذلك في توفير المزيد من السيولة لها وليس خفض السيولة والحصار الاقتصادي، ومن ثم فإن التعامل الغربي مع الأزمة الروسية حساس للغاية، حيث إن روسيا هي محطة وقود العالم، وربما تؤدي العقوبات الاقتصادية إلى نيران معاكسة تتسبب في تباطؤ كبير في نمو الاقتصاد العالمي والتأثير على أوروبا بشكل كبير، حيث إن أوروبا هي المتضرر الأكبر من تلك العقوبات.

ختامًا، سيؤثر الصراع الروسي الأوكراني على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، حيث إن كلا الدولتين مَصْدَرَان للمواد الخام الأولية عالميًا (النفط في روسيا، والغذاء في أوكرانيا)، وما يضع الأمور في وضع أسوأ هو وجود أزمة عالمية بالفعل في سلاسل التوريد، ومن ثم فمن المتوقع أن تظل أسعار النفط أعلى من 100 دولار للبرميل طالما أن النزاع بين الدولتين قائم، كما سترتفع أسعار المواد الغذائية والمعادن الأساسية، وستساهم العقوبات وحظر المجال الجوي والمخاوف الأمنية في تلك الأزمة، حيث إن الحصار الاقتصادي لروسيا سيعطل الطرق البرية والبحرية والجوية في روسيا. وتلك العوامل ستتسبب في زيادة الأسعار التي من المتوقع أن تؤدي إلى تجاوز معدل التضخم العالمي لحاجز 6%، ومن ثم يُتوقع أن تنخفض توقعات النمو العالمي لعام 2022 إلى 3,4% مقابل التوقعات السابقة البالغة 3,9%.

أضرار حتمية

ميزان التجارة العالمية في ظل الحرب الأوكرانية

* بسنت جمال

تُعتبر روسيا من البلدان المنفتحة تجاريًا على العالم الخارجي، حيث إنها شريك تجاري لأكبر القوى الاقتصادية حول العالم، كما أنها المُورد الرئيسي للعديد من السلع الاستراتيجية، ولهذا تُمثل التجارة الروسية نحو 46% من الناتج المحلي الإجمالي. واستطاعت موسكو أن تسجل فائضًا تجاريًا مستمرًا منذ عام 1998 بفضل ثراء مواردها الطبيعية، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، مما أعطاها وزنًا نسبيًا في السوق العالمية لتلك المنتجات، حيث تبلغ حصة صادراتها في سوق القمح نحو 18%، وحوالي 17% و12% في سوقي الغاز والنفط على الترتيب، ونسبة 20% في سوق الأسمدة.

* باحث ببرنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• أداء التجارة الروسية

تحتل روسيا المرتبة السادسة عشرة في قائمة أكبر المُصدرين العالميين، والمركز الحادي والعشرين في قائمة أكبر الدول المستوردة حول العالم. وفيما يلي عرض لقيمة الصادرات والواردات الروسية للسلع والخدمات خلال الفترة التي تتراوح بين 2016-2020:

يتبين من الشكل السابق أن قيمة صادرات السلع الروسية تتجاوز قيمة وارداتها خلال الفترة المذكورة سلفًا، حيث بلغت الأولى نحو 419,85 مليار دولار خلال 2019، مقارنة بقيمة الأخيرة البالغة 254,598 مليار دولار في العام نفسه، لتنخفض عقب ذلك بحلول عام 2020 بفعل انتشار أزمة كورونا التي أسفرت عن انكماش النشاط الاقتصادي واضطراب حركة التجارة العالمية وتراجع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، وهو ما ترتب عليه تراجع كلٍ من صادرات وواردات السلع إلى حوالي 332,227 مليار دولار، ونحو 240,38 مليار دولار على الترتيب.

وبالتحول صوب تجارة الخدمات، يتضح أن قيمة الواردات تتفوق على الصادرات، حيث بلغت الأولى نحو 61,793 مليار دولار خلال العام السابق لانتشار جائحة كورونا، فيما سجلت الثانية حوالي 97,668 مليار دولار، ولكن مع ظهور الجائحة هبطت قيمة كل منهما بضغطٍ من توقف حركة السياحة بشكل أساسي إلى حوالي 46,707 مليار دولار ونحو 63,435 مليار دولار على التوالي، وهو ما يُمثل انخفاضًا قدره 24,4% بالنسبة لصادرات الخدمات، ونحو 35% على أساس سنوي بالنسبة للواردات. وبفضل ارتفاع قيمة تجارة السلع الروسية استطاعت الدولة أن تعوض العجز الطفيف المُسجل في الميزان الخدمي،

ويُمكن الاستعانة بالشكل الآتي لتوضيح الفائض التجاري الروسي:

الشكل 1- الصادرات والواردات الروسية خلال خمس سنوات (مليار دولار)

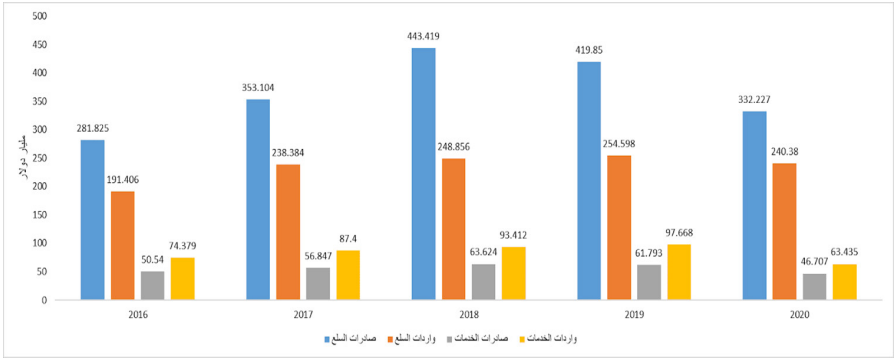

الشكل 2- الميزان التجاري الروسي (مليار دولار)

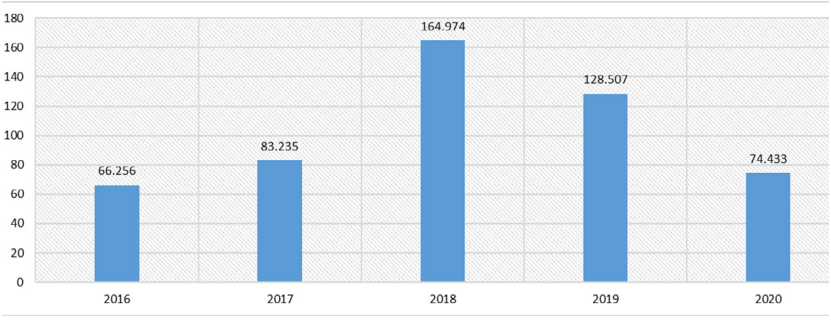

يتضح من الشكل السابق أن الميزان التجاري الروسي حقق فائضًا تبلغ قيمته نحو 164,974 مليار دولار خلال عام 2018، وهو أعلى مستوى مسجل خلال الفترة محل الدراسة، ليتراجع عقب ذلك بنحو 22,1% على أساس سنوي إلى 128,507 مليار دولار بحلول عام 2019، ليحقق مزيدًا من التراجع بنسبة 42,07% خلال عام 2020.

وتقوم روسيا بتصدير الهيدروكربونات -التي تستحوذ على أكثر من 50% من إجمالي صادراتها- والحديد والصلب والقمح والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والأخشاب، في حين تستورد بشكل أساسي الآلات والأدوية والإلكترونيات والمنتجات الكهربائية والمركبات والمواد البلاستيكية، ويُمكن الاستعانة بالشكل الآتي لإلقاء نظرة أكثر عمقًا على هيكل الصادرات والواردات الروسية:

• السلع الزراعية والغذائية: يُبين الجدول الآتي أبرز صادرات وواردات السلع الغذائية خلال عام 2019، وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية.

يحتل القمح ودقيق الميسلين المركز الأول في قائمة أبرز الصادرات الروسية الغذائية للعالم بنحو 6,403 مليارات دولار خلال 2019، يليه بذور عباد الشمس بحوالي 2,206 مليار دولار، لتأتي الذرة في المركز الأخير بحوالي 618 مليون دولار. في حين تربعت الفواكه الحمضية على قائمة الواردات الغذائية لروسيا بقيمة تبلغ 1,289 مليار دولار، تليها منتجات الألبان عند 1,161 مليار دولار.

• السلع غير الزراعية: يُبين الجدول الآتي أبرز صادرات وواردات السلع غير الغذائية خلال عام 2019، وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية.

أبرز صادرات السلع الغذائية	مليون دولار	أبرز واردات السلع الغذائية	مليار دولار
القمح والميلسين	6403	فواكه حمضية	1,289
بذور عباد الشمس أو زيت القطن	2206	منتجات الألبان	1,161
الشعير	764	نبيذ العنب الطازج	1,161
الشيكولاتة والكاكاو	720	الموز	1,12
الذرة	618	مشروبات كحولية	1,114

أبرز صادرات السلع غير الزراعية	مليار دولار	أبرز واردات السلع غير الزراعية	مليار دولار
زيوت بترولية خام	122,229	الأدوية	10,168
زيوت بترولية غير خام	66,947	قطع غيار السيارات	8,761
فحم	15,987	مُعدات لاسلكية	8,623
غازات بترولية	9,501	سيارات ومركبات	7,906
منتجات الحديد شبه المصنعة	6,1	وحدات معالجة البيانات	6,456

يُبين الجدول السابق أن الزيوت البترولية تحتل المرتبة الأولى في قائمة الصادرات السلع غير الزراعية بقيمة 122,229 مليار دولار، فيما جاءت الأدوية وقطع غيار السيارات في المركزين الأول والثاني فيما يتعلق بأبرز الواردات غير الزراعية بحوالي 10,168 مليارات دولار، ونحو 8,761 مليارات دولار على الترتيب.

وبالانتقال إلى أبرز الشركاء التجاريين لروسيا، يتبين أن الصين هي الشريك التجاري الأول لموسكو من حيث الصادرات والواردات، كما تُبين الأشكال الآتية:

يتبين من الشكل السابق أن الصين هي الوجهة الأولى للصادرات الروسية خلال عام 2020 عند حوالي 49,583 مليار دولار، تليها هولندا التي استوردت بضائع روسية تُقدر بنحو 25,344 مليار دولار، بفارق تبلغ قيمته 24,239 مليار دولار. ومن الجدير بالذكر أن هولندا استطاعت أن تحافظ على الصدارة خلال الفترة التي تتراوح بين 2010 حتى عام 2016، لتبرز الصين كشريك تجاري أول لروسيا منذ عام 2017 وحتى عام 2020. أما عن أبرز المُصدرين لروسيا خلال 2020:

يوضح الشكل السابق أن الصين أيضًا هي الدولة المُصدرة الأولى لروسيا بحوالي 54,908 مليار دولار، لتأتي ألمانيا في المركز الثاني عند 23,417 مليار دولار بفارق يبلغ نحو 31,491 مليار دولار، فيما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بصادرات إلى روسيا تبلغ قيمتها 13,222 مليار دولار.

وعطفًا على ذلك، تُعد روسيا أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للاتحاد الأوروبي منذ عام 1997، واستمرت العلاقات الثنائية بينهما على نحوٍ جيد حتى قررت روسيا ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 مما أثر سلبًا على آليات التعاون الاقتصادي بين موسكو والتكتل الأوروبي، وتم فرض عقوبات متبادلة على تداول بعض السلع.

الشكل 3- أبرز المستوردين من روسيا خلال 2020 (مليار دولار)

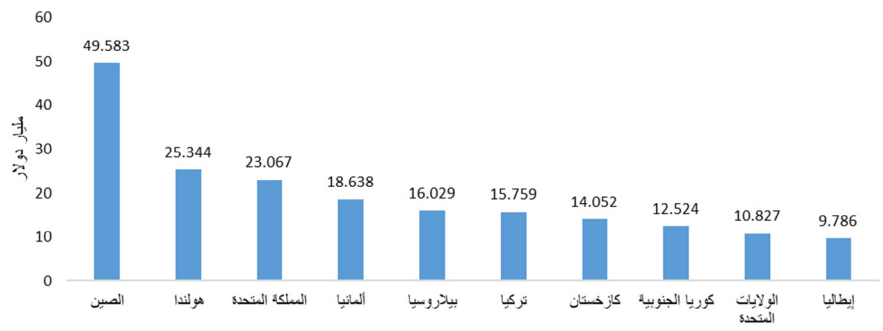

الشكل 4- أبرز المُصدرين إلى روسيا خلال 2020 (مليار دولار)

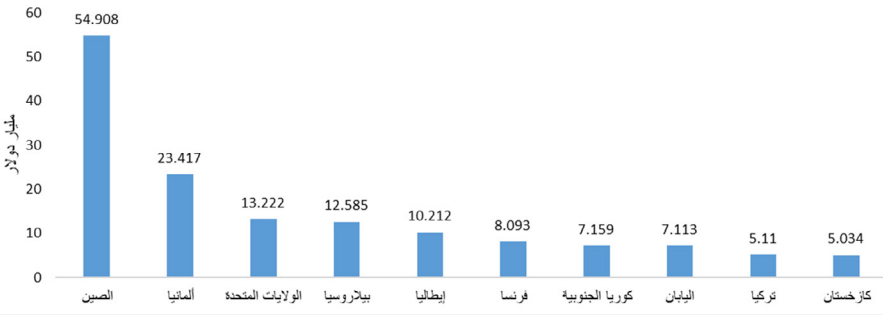

وتحتل روسيا المركز الخامس كأكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، حيث تمثل نحو 4,8% من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي في البضائع مع العالم في عام 2020، فيما يأتي الاتحاد الأوروبي في المركز الأول كأكبر شريك تجاري لروسيا، حيث يمثل 37,3% من إجمالي تجارة البلاد في السلع مع العالم خلال العام نفسه، وقد استلمت موسكو نحو 36,5% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي، وأرسلت حوالي 37,9% من صادراتها إليه.

وبلغ إجمالي تجارة البضائع بين الاتحاد الأوروبي وروسيا عام 2020 نحو 174,3 مليار يورو، في حين سجلت قيمة الواردات الأوروبية نحو 95,3 مليار يورو، تم توزيعها على الأقسام الآتية:

يتضح من الشكل السابق أن المنتجات البترولية سيطرت على حوالي 70,6% من الواردات الأوروبية من روسيا بقيمة 67,3 مليار يورو، تليها المنتجات الزراعية والمواد الخام بقيمة 4,3 مليارات يورو بنسبة 4,5%. فيما بلغ إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي لروسيا حوالي 79,0 مليار يورو خلال عام 2020، جاء على رأسها الآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة. أما عن تجارة الخدمات، فقد بلغ حجمها حوالي 27,7 مليار يورو انقسمت إلى واردات أوروبية من روسيا بقيمة 8,9 مليارات يورو، وصادرات أوروبية إلى موسكو بنحو 18,8 مليار يورو. وفي الأخير، يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر مستثمر في روسيا، حيث بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من بروكسل إلى روسيا حوالي 311,4 مليار يورو حتى عام 2019.

وتلخيصًا لما سبق، تُعد روسيا شريكًا تجاريًا رئيسيًا للعديد من الدول حول العالم، كما أنها المسئولة عن توريد نسبة كبيرة من بعض السلع، مما يعني أن اضطراب إمدادات وسلاسل توريد تلك المنتجات الحيوية قد يضر كلاً من روسيا وشركائها التجاريين، حيث ستتأثر الأولى جراء الإضرار بمصدر رئيسي للاحتياطي النقدي وهو الصادرات، فيما ستتأثر الأخيرة بضغطٍ من نقص الإمدادات وارتفاع فاتورة الاستيراد.

الشكل 5- أبرز السلع المستوردة من روسيا (مليار يورو)

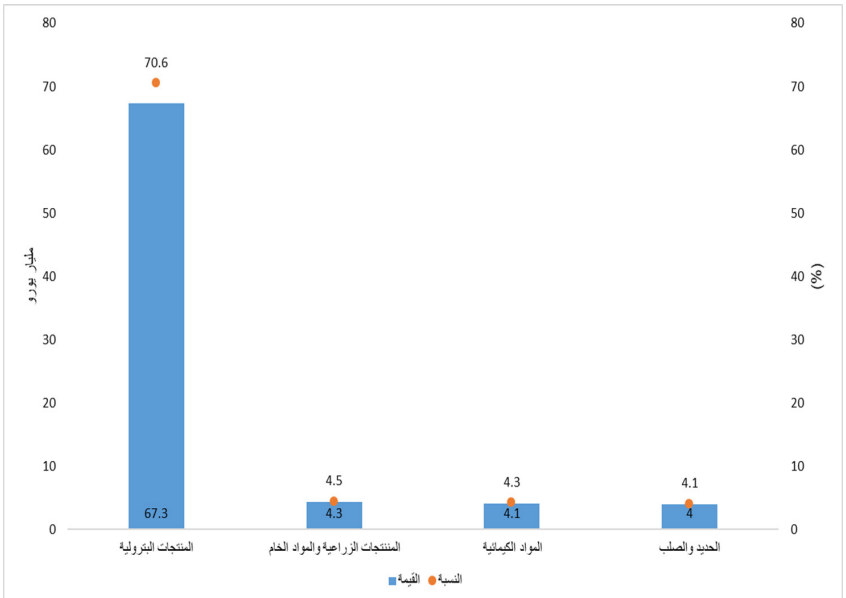

أثر الفراشة

هل تطال الأزمة الروسية-الأوكرانية الاقتصاد المصري؟

* بسنت جمال

شهد العالم في الأشهر الأخيرة توترًا متصاعدًا بين روسيا وأوكرانيا بسبب حشد الأولى آلاف العسكريين على مقربة من الحدود الأوكرانية، مما أدى إلى اندلاع أزمة دولية وخلق مخاوف بشأن غزو روسي محتمل للأراضي الأوكرانية. ولا تعتبر مصر بمعزل عن هذه التوترات، فعلى الرغم من تباعد الحدود الجغرافية إلا أنها قد تتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالخلافات القائمة نظرًا لكونها أكبر مستورد للقمح في العالم، وكونها مستوردًا صافيًا للنفط، وتمتلك فائضًا من الغاز الطبيعي الذي يلعب دورًا محوريًا في الأزمة الحالية. وفي هذا الإطار، يتناول التحليل تداعيات التوترات القائمة على الاقتصاد المصري.

* باحث ببرنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• تأثيرات اضطراب إمدادات الطاقة

ألقت الأزمة الجيوسياسية بين موسكو وكييف بظلالها على أسعار الطاقة المُرتفعة بالفعل بسبب المخاوف المتزايدة بشأن احتمالية أن يؤدي الغزو المحتمل لأوكرانيا إلى عقوبات من الولايات المتحدة وأوروبا وتعطيل إمدادات الطاقة من ثاني أكبر منتج في العالم، وقد جاء ذلك بالتوازي مع حالة عدم التوازن التي يشهدها الاقتصاد العالمي بين جانبي الطلب والعرض بفعل تخفيف الإجراءات الاحترازية ضد جائحة كورونا، وعودة الحياة إلى طبيعتها مقارنة مع محدودية الإمدادات واضطراب سلاسل التوريد، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الخام الأمريكي وخام برنت كما يتبين من الشكل الآتي:

الشكل 1- سعر الخام الأمريكي وخام برنت أسبوعيًا (دولار للبرميل)

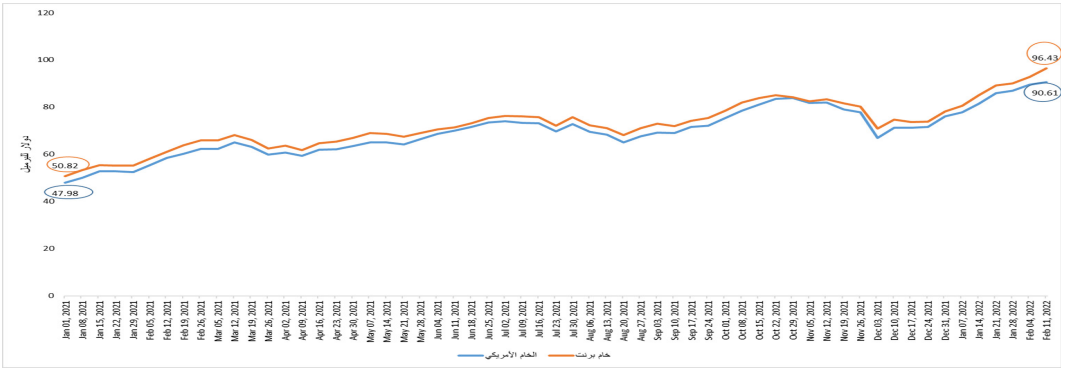

يتبين من الشكل السابق ارتفاع سعر الخام الأمريكي خلال الأسبوع المنتهي في الحادي عشر من فبراير الجاري عند 90,61 دولارًا للبرميل، وهو ما يمثل ارتفاعًا على أساس أسبوعي قدره 1,12%، فيما قفز سعر خام برنت بحوالي 3,9% إلى 96,43 دولارًا للبرميل، ويمثل السعران أعلى مستويات النفط المسجلة أسبوعيًا خلال الفترة المذكورة أعلاه. وقد يفرز هذا الارتفاع النتائج الآتية على الاقتصاد المصري:

• اتساع عجز الميزان التجاري النفطي: تعتمد مصر على الخارج في تأمين احتياجاتها من النفط بسبب اتساع الفجوة بين العرض والطلب المحلي، وذلك على الرغم من الاكتشافات البترولية المتتالية، ولذا فهي تعد مستوردًا صافيًا للنفط، ويُبين الشكل الآتي الفارق بين إنتاج واستهلاك النفط خلال عقدٍ زمني:

الشكل 2- فجوة إنتاج واستهلاك النفط (ألف برميل يوميًا)

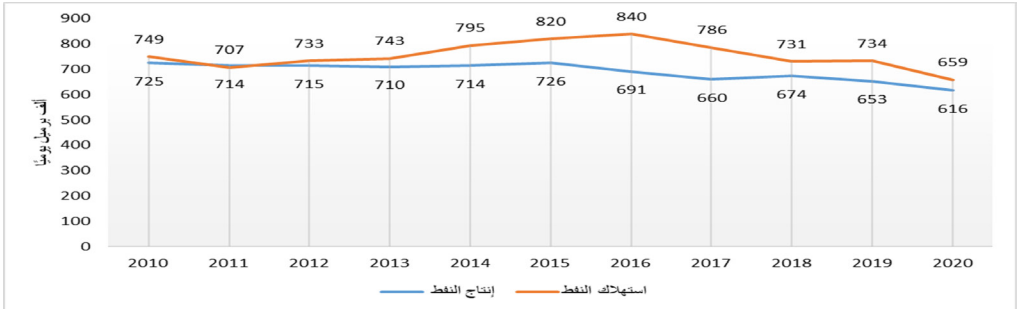

يتبين من الشكل السابق وجود فجوة مستمرة في استهلاك النفط بلغت في عام 2020 نحو 43 ألف برميل يوميًا، مقارنة مع حوالي 24 ألف برميل يوميًا خلال عام 2010، بنسبة ارتفاع تبلغ 79,1% خلال عشرة أعوام، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستهلاك بوتيرة أقل من تراجع حجم الإنتاج. وبناء على ذلك، يعاني الميزان النفطي المصري من حالة عجز يُمكن عرضها تاليًا:

الشكل 3- الصادرات والواردات البترولية (مليار دولار)

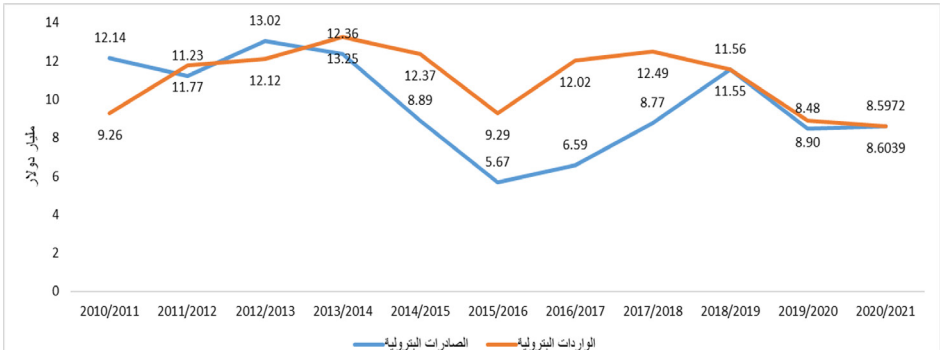

يُظهر الشكل (3) أن قيمة الواردات البترولية تتجاوز الصادرات البترولية بفارق بلغ حوالي 6,7 ملايين دولار بانتهاء العام المالي 2021/2020، وذلك مقارنة مع فائض الميزان البترولي البالغ قيمته نحو 2,87 مليار دولار خلال العام المالي 2011/2010.

وانطلاقًا من وجود فجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي من النفط ومن اعتماد الدولة المصرية على الواردات النفطية، فمن الممكن أن يتسع عجز الميزان التجاري النفطي خلال الفترة المقبلة متأثرًا بارتفاع أسعار النفط بما قد يؤدي يؤثر على الاحتياطي النقدي المصري، ويضغط على قيمة الجنيه مقابل الدولار.

• الضغط على الموازنة: خصصت الدولة المصرية دعمًا للمواد البترولية بقيمة 18,41 مليار جنيه بموازنة العام المالي 2021-2022 مقابل 28,1 مليار جنيه للعام السابق، وقد حددت الموازنة أن دعم البترول تم احتسابه على أساس متوسط سعر للبرميل يبلغ 62 دولارًا. ومن شأن كل زيادة بقيمة دولار واحد في سعر برميل النفط عن السعر المحدد بالموازنة أن تؤدي إلى تغير في حجم الدعم المخصص لذلك البند بحوالي 3-4 مليارات جنيه.

وبناء على ذلك، إذا ارتفعت أسعار خام برنت إلى حوالي 100 دولار للبرميل كما تُشير التوقعات العالمية، فإن ذلك سيضيف أعباء جديدة على الموازنة تتراوح قيمتها بين 114 مليار جنيه إلى 152 مليار جنيه (فارق السعر بين 100 دولار للبرميل المتوقعة، و62 دولارًا للبرميل المُحددة بالموازنة يُساوي 38 دولارًا للبرميل، بعد ضربها في 3-4 مليارات جنيه، يصبح الناتج 114-152 مليار جنيه). ونتيجة لذلك، من المُمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى الضغط على مستويات الإنفاق على هذا البند، وبالتالي ارتفاع العجز النقدي للموازنة ككل.

• ارتفاع عائدات قناة السويس: سجلت قناة السويس أداءً مميزًا خلال العام الماضي، حيث

حققت أعلى إيراد سنوي في تاريخها، وأكبر حمولات صافية. وارتفعت رسوم المرور من قناة السويس خلال الربع الرابع من العام المالي 2020-2021 لتسجل 1,56 مليار دولار مقارنة مع 1,45 مليار دولار خلال الربع السابق، ومقابل 1,34 مليار دولار تم تسجيلها خلال الربع الرابع من العام المالي 2019-2020. وهو ما يتبين من الشكل أدناه:

الشكل 4- رسوم المرور من قناة السويس (مليار دولار)

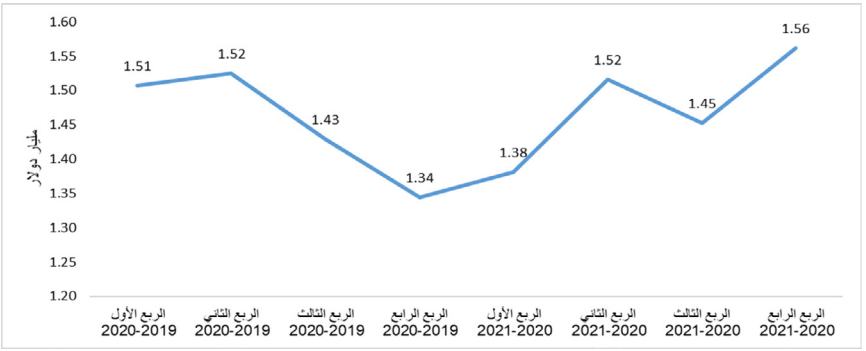

وترجع قوة نشاط قناة السويس خلال العام الماضي جزئيًا إلى ارتفاع أسعار النفط التي تُساهم في تعزيز الميزة التنافسية للقناة، ودفع السفن إلى الابتعاد عن الطرق الأطول مسافة والأكثر تكلفة واستهلاكًا للوقود مثل "رأس الرجاء الصالح". وعليه، فإن المزيد من ارتفاع أسعار النفط سيصبّ بشكل غير مباشر في زيادة إيرادات قناة السويس، وتعويض الفقد في الاحتياطي النقدي الذي قد يتأثر بزيادة فاتورة استيراد الوقود كما ذكرنا سلفًا.

• تعزيز موقع مصر كمركز إقليمي للطاقة: تُعتبر تلك النتيجة من التداعيات الإيجابية للأزمة المشتعلة حاليًا، حيث برزت مصر كشريك استراتيجي للقارة الأوروبية يُمكن الاعتماد عليه، لا سيما في ظل بدء القاهرة مفاوضات مع الدول الأوروبية لبيع الفائض عن الاحتياطي الاستراتيجي من الكهرباء، الذي يُقدر بنحو 25% من إجمالي الإنتاج المصري. وفي هذا الصدد، وقعت الدولة اتفاقيتين متتابعتين في أكتوبر الماضي للربط الكهربائي؛ الأولى مع اليونان، والثانية مع قبرص، كجزء من مشروع "يورو أفريكا" الذي يربط بين شبكات الكهرباء في مصر والدولتين الأوربيتين، وتبلغ استثماراته 4 مليارات دولار، لتنطلق منه كهرباء بقدرة 2000 ميجاوات لأوروبا، ويمكن زيادتها إلى 3000 ميجاوات، كما تبين الخريطة الآتية:

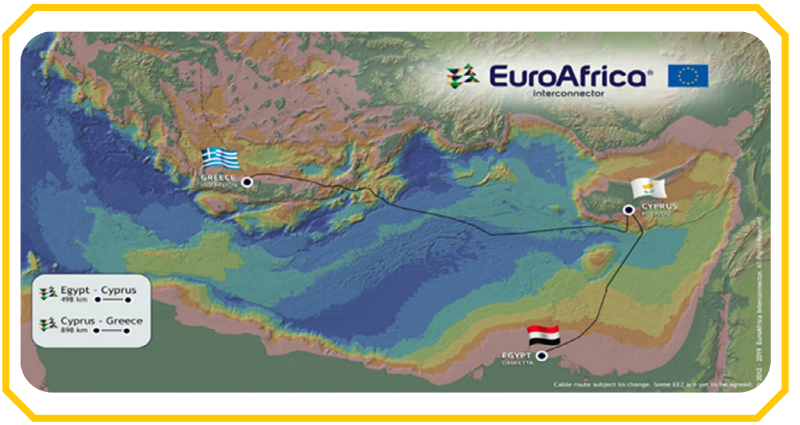

• ارتدادات أزمة الغذاء

تُعد كل من روسيا وأوكرانيا ورومانيا من أكبر الدول المُصدرة للحبوب وخاصة القمح لجميع دول العالم، ومن بينها مصر عبر موانئ البحر الأسود التي قد تعاني من اضطرابات وانقطاع في سلاسل التوريد نتيجة لأية أعمال عسكرية أو عقوبات اقتصادية، مما سيضر الاقتصاد المحلي من خلال تراجع إمدادات السلع الغذائية أو ارتفاع أسعارها، بما يزعزع الأمن الغذائي داخليًا، ويُمكن حصر التأثيرات السلبية لأزمة الغذاء العالمية على الاقتصاد المصري في النقاط الآتية:

• رفع فاتورة استيراد الغذاء: تعتمد مصر على الواردات الروسية والأوكرانية على وجه التحديد في تأمين احتياجاتها الغذائية، ولا سيما القمح بضغطٍ من الفجوة المتسعة بين الطلب والإنتاج المحلي، حيث تبلغ نسبة واردات المواد الغذائية من إجمالي الواردات السلعية نحو 20,7%، وفقًا لتقديرات البنك الدولي. ولهذا، قد يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى اتساع عجز الميزان التجاري غير البترولي البالغ 42,1 مليار دولار خلال العام المالي الماضي، ومن شأن زيادة فاتورة الاستيراد أن تثقل كاهل الاحتياطي النقدي المصري.

• ضياع مستهدف خفض عجز الموازنة العامة: حدد مشروع موازنة العام المالي 2022/2021 سعر القمح المخطط استيراده بقيمة تبلغ 255 دولار للطن، مقارنة مع 193,8 دولارًا للطن خلال العام المالي السابق 2021/2020، بزيادة بلغت 61,2 دولارًا، كما يتبين من الشكل الآتي:

الشكل 5- تقديرات أسعار القمح العالمية بالموازنة العامة

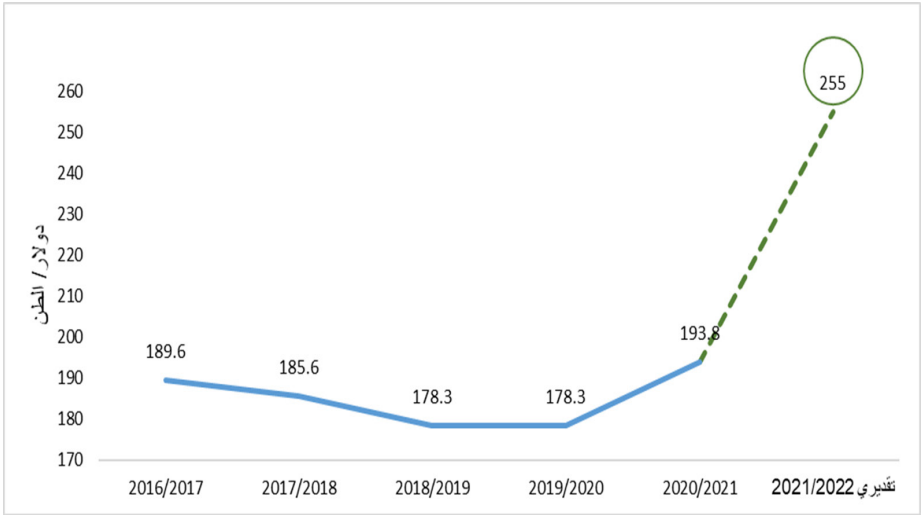

ومن المتوقع أن تترجم الزيادة في سعر القمح الفعلي مقارنة بسعره التقديري بمشروع الموازنة إلى زيادة العجز المالي خلال العام الجاري، وصعوبة تحقيق هدف خفض العجز الكلي إلى 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، حيث تستهدف الدولة شراء نحو 8,61 ملايين طن من القمح، منها 5,11 ملايين طن عن طريق الاستيراد.

• ارتفاع معدلات التضخم: يمثل بند الأغذية والمشروبات نحو 35,87% من مؤشر أسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية. ولذا، من المرجح أن يؤثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميًا على مستوى الأسعار محليًا انطلاقًا من مبدأ "التضخم المستورد" الذي ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج. ويوضح الشكل الآتي تطور مؤشر الأغذية والمشروبات خلال العام المنصرم:

الشكل 6- مؤشر الطعام والشراب شهريًا خلال 2021

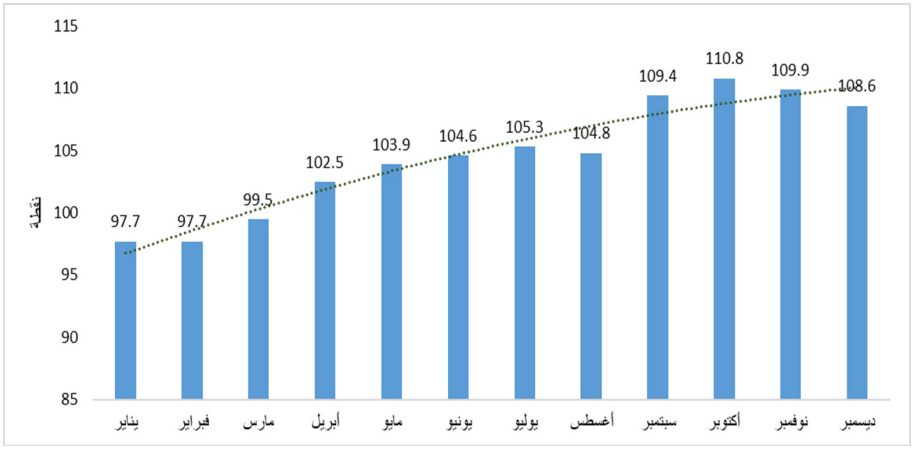

ويتبين من الشكل السابق ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمشروبات بنحو 11,15% خلال اثني عشر شهرًا من 97,7 نقطة في يناير مسجلة 108,6 نقطة بحلول شهر ديسمبر.

وأخيرًا، حاولت الحكومة المصرية التغلب على أزمة ارتفاع الأسعار العالمية التي لاحت في الأفق قبل نشوب التوترات الجيوسياسية الحالية عبر تنويع مصادر توفير المنتج من خلال فتح مناشئ جديدة، وتشجيع المزارعين على زيادة المساحات والتوريد عبر الإعلان عن سعر البيع قبل الزراعة، كما أجرت محادثات مع بنك "سيتي جروب" للتوصل إلى اتفاق بشأن التحوط من زيادات أسعار القمح العالمية، كما ساهمت المشروعات الزراعية القومية كالدلتا الجديدة، ومشروع الصوامع في امتلاك مصر مخزونًا من القمح يكفي لمدة خمس أشهر مقبلة.

وتلخيصًا لما سبق، تشترك أزمتا الطاقة والغذاء الناتجتان عن أحداث سياسية بالأساس في التأثير على الاقتصاد المصري عبر قناتين؛ زيادة عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة للدولة، في حين تنفرد المشكلة الأولى بنتيجتين إيجابيتين، هما: تعظيم خطة مصر كمركز إقليمي للطاقة، وتعزيز موقع قناة السويس.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب / المطبوعة / المجلة / الإصدار، بأى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل. سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo